



جامعة دمشق

كلية الاقتصاد

قسم المحاسبة

مسؤولية مدقي الحسابات ودورهم في تقييم مخاطر احتيال الإدارة في ضوء معايير التدقيق الدولية دراسة تحليلية

قدمت هذه الأطروحة لنيل درجة الدكتوراه في تدقيق الحسابات

إشراف

الأستاذ الدكتور: حسين أحمد دحدوح

إعداد الباحث

عمر أحمد محمد

١٤٣٥هـ

٢٠١٣م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ﴾

صَلَّى
الْعَظِيمِ

سورة البقرة

آية ٢٢

الإهداء

إلى من وصى بهما الله في محكم آياته والديّ أطال الله في عمرهما

إلى من أسروا الله بهم أنزري إخوتي حفظهم الله

إلى كل من أحببتهم في الله وأحبوني فيه أصدقائي وفقهم الله

أهدي هذا الجهد المتواضع...

الباحث

شكر وتقدير

الحمد لله خلق اللوح والقلم، وخلق الخلق من عدم، ودبر الأرزاق والآجال بالمقادير وحكم، وجمل الليل بالنجوم في الظلم. لك الحمد يا من هو للحمد أهل، أهل الثناء والمجد، أحق ما قال العبد وكلنا لك عبد. لك الحمد ما دعوناك إلا حسن ظن بك، وما رجوناك إلا ثقة فيك، وما خفناك إلا تصديقاً بوعدك ووعدك، فلك الحمد. والصلاة والسلام على علم الأعلام، وإمام كل إمام، محمد خير الأنام، كان القرآن العظيم حُجته، والصلاة راحته، والصيام سعادته، والصدق حرفته، والخلق العظيم سيرته. فصلوات ربي وسلامه عليه وعلى آله وأصحابه أجمعين. وأشكره تعالى جل في علاه على نعمته وتوفيقه في إنجاز هذه الدراسة، ولله الحمد والمنة. اللهم علّمنا ما ينفعنا وانفعنا بما علّمنا وزدنا علماً وعملاً. وبعد

يطيب لي أن أتقدم بجزيل شكري وعظيم امتناني للأستاذ الفاضل الدكتور حسين أحمد دحدوح لتفضله بتحمل عناء الإشراف على هذه الدراسة، والذي كان لملاحظاته القيمة وتوجيهاته السديدة ومساندته الكبيرة أبلغ الأثر في إتمامها فجزاه الله كل خير.

وبمزيد من التقدير أتقدم بشكري للأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة الحكم على تكريمهم بقراءة وتقييم ومناقشة هذه الدراسة و إثرائها بآرائهم.

ويقتضي واجب العرفان بالجميل أن أتقدم بالشكر والتقدير إلى كل من أسدى إلي نصحاً، أو قدم لي عوناً في سبيل تقديم هذا الجهد المتواضع، إلى كل من لم يبخل عن إرشادي وتوجيهي، إلى كل من بذل ما في وسعه لم يد العون لي، فجزاهم الله عني خير الجزاء.

الباحث

قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
أ	آية قرآنية
ب	إهداء
ج	شكر وتقدير
د	قائمة المحتويات
ز	قائمة الجداول
ط	قائمة الأشكال
ي	قائمة الملاحق
ك	قائمة الاختصارات
ل	الملخص باللغة العربية
الفصل الأول: الإطار العام للدراسة	
٢	مقدمة
٣	مشكلة الدراسة
٤	أهداف الدراسة
٤	أهمية الدراسة
٥	الدراسات السابقة
١٦	ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة
١٧	فروض الدراسة
الفصل الثاني: مسؤولية مدققي الحسابات تجاه احتيال الإدارة	
٢٠	مقدمة
٢١	المبحث الأول: مفهوم الاحتيال وأنواعه وأسبابه وخصائصه وعوامله
٢٢	تعريف الاحتيال
٢٣	أنواع الاحتيال
٢٦	أسباب الاحتيال
٢٩	خصائص الاحتيال
٣١	عوامل خطر الاحتيال
٤٣	المبحث الثاني: مفهوم مسؤولية مدقق الحسابات وتطورها التاريخي
٤٣	مفهوم المسؤولية

الصفحة	الموضوع
٤٥	التطور التاريخي لمعايير التدقيق المتعلقة بمسؤولية المدقق عن اكتشاف احتيال الإدارة
	الفصل الثالث: دور مدققي الحسابات في تقييم مخاطر احتيال الإدارة
٥٢	مقدمة
٥٣	المبحث الأول: عملية تقييم مخاطر احتيال الإدارة
٥٣	مراحل عملية التدقيق
٥٦	تقييم مخاطر احتيال الإدارة
٥٨	المبحث الثاني: دور مدقق الحسابات في تقييم مخاطر احتيال الإدارة في مرحلة إعداد الارتباط
٥٨	مرحلة ما قبل الارتباط
٦٠	مرحلة النطاق والمقياس
٦٠	المبحث الثالث: دور مدقق الحسابات في تقييم مخاطر احتيال الإدارة في مرحلة تقييم المخاطر
٦٣	إجراءات التخطيط التحليلية
٦٦	إجراءات تقييم المخاطر العامة
٧٠	الشركة وبيئتها
٧٣	الرقابة على مستوى الشركة
٧٤	مدخل التدقيق المخطط
٧٥	تقييم المخاطر والمناقشات التخطيطية
٨١	المبحث الرابع: دور مدقق الحسابات في تقييم مخاطر احتيال الإدارة في مرحلة الاختبار
٨٦	المبحث الخامس: دور مدقق الحسابات في تقييم مخاطر احتيال الإدارة في مرحلة الإتمام
	الفصل الرابع: الدراسة العملية
٩٠	مقدمة
٩٠	المبحث الأول: منهجية الدراسة
٩٢	المبحث الثاني: الدراسة التحليلية
٩٢	مرحلة إعداد الارتباط
١٠٢	مرحلة تقييم المخاطر
١٣٣	مرحلة الاختبار

الصفحة	الموضوع
١٤٢	مرحلة الإتمام
١٥١	المبحث الثالث: الدراسة الميدانية
١٥١	جمع البيانات والأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليلها
١٥٤	تحليل البيانات
١٧٢	المبحث الرابع: اختبار الفروض
النتائج والتوصيات	
١٨٤	النتائج
١٨٥	التوصيات
١٨٧	قائمة المراجع
١٩٥	الملاحق
٢٠٣	الملخص باللغة الإنجليزية

قائمة الجداول

رقم	عنوان الجدول	الصفحة
١	عوامل الخطر لإعداد التقارير المالية الاحتمالية وفق SAS No 99	٣٧
٢	قائمة اختبارية لعلامات الإنذار	٨٠
٣	مجال أنشطة العملاء محل الدراسة ورموزهم	٩١
٤	بيانات العملاء محل الدراسة في مرحلة ما قبل الارتباط	٩٢
٥	مستوى خطر الارتباط وخطر العميل	٩٦
٦	خطابات الارتباط للعملاء محل الدراسة	٩٧
٧	بيانات العملاء محل الدراسة في مرحلة مقياس الارتباط	١٠٠
٨	نتائج إجراءات التخطيط التحليلية للعملاء التسعة محل الدراسة	١٠٣
٩	إجراءات تقييم المخاطر الأخرى	١١٢
١٠	نتائج إجراءات تقييم المخاطر الأخرى للعملاء التسعة محل الدراسة	١١٢
١١	نتائج مرحلة تفهم المنشأة وبيئتها للعملاء التسعة محل الدراسة	١١٥
١٢	نتائج مرحلة الرقابة على مستوى الشركة للعملاء التسعة محل الدراسة	١٢١
١٣	مخاطر احتيال الإدارة للحسابات والتأكدات للعملاء التسعة محل الدراسة	١٢٣
١٤	الحسابات والتأكدات لاختبار الفعالية التشغيلية لأنظمة الرقابة	١٢٦
١٥	مدخل التدقيق المخطط المتعلق بقيود اليومية	١٢٨
١٦	مناقشات فريق التدقيق للعملاء التسعة محل الدراسة	١٢٨
١٧	نتيجة اختبار الفعالية التشغيلية لأنظمة الرقابة	١٣٤
١٨	الاختبارات الجوهرية لمخاطر احتيال الإدارة المقيمة	١٣٤
١٩	نتائج الاختبارات الجوهرية لمخاطر احتيال الإدارة المقيمة	١٤٠
٢٠	نتائج تحديث تقييم المخاطر للعملاء التسعة محل الدراسة	١٤٣
٢١	نتائج مرحلة التقييم الإجمالي للعملاء التسعة محل الدراسة	١٤٤

٢٢	نتائج اختبارات قيود اليومية للعملاء التسعة محل الدراسة	١٤٨
٢٣	التحريفات الجوهرية المحددة بسبب احتيال الإدارة وأثرها على تقرير المدقق	١٤٨
٢٤	الصيغة الكمية المستخدمة في تحويل الإجابات الوصفية إلى صيغة رقمية	١٥٢
٢٥	مجتمع وعينة الدراسة والاستبانة الموزعة والمستلمة	١٥٣
٢٦	توزيع أفراد العينة حسب البيانات العامة	١٥٤
٢٧	نتائج تحليل آراء العينة بشأن مدى القيام بإجراءات تقييم مخاطر احتيال الإدارة في مرحلة إعداد الارتباط	١٥٦
٢٨	نتائج تحليل آراء العينة بشأن مدى القيام بإجراءات تقييم مخاطر احتيال الإدارة في مرحلة تقييم المخاطر	١٥٨
٢٩	نتائج تحليل آراء العينة بشأن مدى القيام بإجراءات تقييم مخاطر احتيال الإدارة في مرحلة الاختبار	١٦٠
٣٠	نتائج تحليل آراء العينة بشأن مدى القيام بإجراءات تقييم مخاطر احتيال الإدارة في مرحلة الإتمام	١٦١
٣١	ملخص نتائج تحليل آراء العينة بشأن مدى القيام بإجراءات تقييم مخاطر احتيال الإدارة خلال جميع مراحل عملية التدقيق	١٦٣
٣٢	نتائج تحليل آراء العينة بشأن مدى مسؤولية مدققي الحسابات عن تقييم مخاطر احتيال الإدارة في مرحلة إعداد الارتباط	١٦٤
٣٣	نتائج تحليل آراء العينة بشأن مدى مسؤولية مدققي الحسابات عن تقييم مخاطر احتيال الإدارة في مرحلة تقييم المخاطر	١٦٥
٣٤	نتائج تحليل آراء العينة بشأن مدى مسؤولية مدققي الحسابات عن تقييم مخاطر احتيال الإدارة في مرحلة الاختبار	١٦٨
٣٥	نتائج تحليل آراء العينة بشأن مدى مسؤولية مدققي الحسابات عن تقييم مخاطر احتيال الإدارة في مرحلة الإتمام	١٦٩
٣٦	ملخص نتائج تحليل آراء العينة بشأن مدى مسؤولية مدققي الحسابات عن تقييم مخاطر احتيال الإدارة خلال جميع مراحل عملية التدقيق	١٧١

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم
٢٥	احتيال التقارير المالية وطرق ارتكابه	١
٣٢	مثلث الاحتيال	٢
٣٣	المؤثرات على عناصر مثلث الاحتيال	٣
٣٤	تبريرات الاحتيال	٤
٣٩	الجمع بين مثلث الاحتيال ونظرية السلوك المخطط	٥
٤٠	مقياس الاحتيال	٦
٤٢	معين الاحتيال	٧
٤٤	أنواع المسؤوليات والعلاقة فيما بينها	٨
٥٣	مراحل عملية التدقيق	٩
٥٤	مراحل عملية التدقيق	١٠
٥٥	مراحل عملية التدقيق	١١
٥٧	خطوات وإجراءات دراسة مدقق الحسابات لمخاطر الاحتيال	١٢
٥٨	المراحل الفرعية لمرحلة إعداد الارتباط	١٣
٦٢	مصادر المعلومات التي تستخدم في تقييم خطر الاحتيال	١٤
٦٣	خطوات مرحلة تقييم المخاطر	١٥
٧٠	آلية تحديد عوامل الخطر	١٦
٧٤	عناصر الرقابة الداخلية	١٧
٧٧	فوائد مناقشات فريق التدقيق	١٨
٨٢	صندوق أدوات التدقيق	١٩
٨٢	خطوات مرحلة الاختبار	٢٠
٨٦	خطوات مرحلة الإتمام	٢١

قائمة الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	رقم
١٩٥	الاستبيان	١
٢٠٢	أسماء المحكمين الذين قاموا بالتأكد من صلاحية الاستبانة	٢

قائمة الاختصارات

الاختصار	المعنى باللغة الإنكليزية	المعنى باللغة العربية
ACFE	Association of Certified Fraud Examiners	جمعية فاحصي الاحتيال المعتمدين
IAASB	International Auditing and Assurance Standards Board	مجلس معايير التدقيق والتأكد الدولية
IFAC	International Federation of Accountants	الإتحاد الدولي للمحاسبين
SAS 99	Statement on Auditing Standards No. 99: Consideration of Fraud in a Financial Statement Audit	نشرة معايير التدقيق الأمريكية رقم (٩٩): اعتبارات الاحتيال عند تدقيق البيانات المالية
SEC	U.S. Securities and Exchange Commission	لجنة بورصة الأوراق المالية الأمريكية
AICPA	American Institute of Certified Public Accountants	المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين
IIA	Institute of Internal Auditors	معهد المدققين الداخليين
ASB	Auditing Standards Board	مجلس معايير التدقيق
IT	Information Technology	تقنية (تكنولوجيا) المعلومات
CAAT	Computer assisted audit techniques	أساليب التدقيق بمساعدة الحاسب الآلي
SPSS	Statistical Packages for Social Sciences	البرمجة الإحصائية للعلوم الاجتماعية

مسؤولية مدققي الحسابات ودورهم في تقييم مخاطر احتيال الإدارة في ضوء معايير التدقيق الدولية (دراسة تحليلية)

إشراف الأستاذ الدكتور:

حسين أحمد دحدوح

إعداد الباحث:

عمر أحمد محمد

الملخص

هدفت الدراسة بشكل أساسي إلى بيان دور ومسؤولية مدققي الحسابات في سورية في تقييم مخاطر احتيال الإدارة في ضوء معايير التدقيق الدولية. ولغرض الوصول لهذا الهدف قام الباحث بدراسة تحليلية لأوراق عمل شركة KPMG لبعض عملائها للوقوف على إجراءات تقييم مخاطر احتيال الإدارة ومدى توافقها مع معايير التدقيق الدولية. وبهدف تعميم النتائج على بيئة التدقيق السورية قام الباحث بتصميم استبانة وتوزيعها على عينة من مدققي الحسابات المعتمدين لدى هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية، وتحليل النتائج باستخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS. وقد توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها ما يلي:

1. يلعب مدققي الحسابات في سورية دوراً مهماً في تقييم مخاطر احتيال الإدارة في كافة مراحل عملية التدقيق.
2. يعد مدققي الحسابات في سورية مسؤولين عن تقييم مخاطر احتيال الإدارة في كافة مراحل عملية التدقيق.
3. تلعب الشركات الأربع الكبار دوراً أكبر في تقييم مخاطر احتيال الإدارة من الشركات والمكاتب المحلية.
4. تعتبر مرحلة تقييم المخاطر من أهم مراحل عملية التدقيق فيما يتعلق بتقييم مخاطر احتيال الإدارة، حيث تناولت أغلب إجراءات تقييم المخاطر التي من شأنها تحديد وتقييم مخاطر احتيال الإدارة.
5. تعتبر الإجراءات التحليلية، التي تتم في مختلف مراحل عملية التدقيق وخصوصاً تلك التي تتم في مرحلة تقييم المخاطر، من الإجراءات الأكثر فاعلية في تقييم مخاطر احتيال الإدارة.

وقد قدّم الباحث مجموعة من التوصيات أهمها: ضرورة التركيز على الإجراءات غير المتوقعة من قبل إدارة العميل والتي لم تعهد هذه الإدارة على قيام مدققي الحسابات بإدائها، وضرورة الاهتمام أكثر بالإجراءات التحليلية لتحديد وتقييم مخاطر احتيال الإدارة.

كلمات مفتاحية: مخاطر احتيال الإدارة، معايير التدقيق الدولية، التدقيق.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

أولاً: مقدمة:

ما زالت مسؤولية المدقق الخارجي عن اكتشاف الاحتيال والتقرير عنه من القضايا الأكثر إثارة للجدل التي تواجه مهنة التدقيق، وإذا كانت فئات المجتمع المهتمة بتقرير التدقيق تتوقع أن يكتشف المدققون الاحتيال وينصب تقريرهم عليه، إلا أن معايير المهنة قد أكدت أن مسؤولية المدققين بهذا الخصوص تتجه إلى أن تصميمهم لعملية التدقيق لا تتم في الدرجة الأولى لاكتشاف الاحتيال فحسب، والمثير للجدل أنه في بداية عهد التدقيق كانت وظيفة التدقيق تنصب على اكتشاف الأخطاء والاحتيال ثم تطورت إلى إبداء الرأي حول عدالة البيانات المالية، إلا أن الاهتمام بمسؤولية المدققين في ميدان اكتشاف الاحتيال قد نشط وبدأ مرة أخرى يمثل مكان الصدارة نتيجة للانهيابات المالية لبعض الشركات العالمية التي حدثت نتيجة لاحتيال الإدارة، والتي قدم فيها مدققو حسابات تلك الشركات تقارير تدقيق نظيفة قبيل إفلاسها، ومن هذه الشركات على سبيل المثال: شركتي Enron و Worldcom.

وقد تسبب الاحتيال بخسائر كبيرة بلغت حسب تقديرات جمعية فاحصي الاحتيال المعتمدين في الولايات المتحدة الأمريكية لعام ٢٠٠٨ (٩٩٤) مليار دولار أمريكي، وهو ما يعادل (٧٪) من إجمالي إيرادات الولايات المتحدة الأمريكية (ACFE, 2011, p4.520). ومن المعروف أن الخسائر المترتبة على احتيال الإدارة تفوق بكثير خسائر الأنواع الأخرى من الاحتيال، فقد أشار الاستقصاء الذي قامت به شركة KPMG في عام ٢٠١٠ إلى أن قيمة خسائر احتيال الإدارة تشكل (٩٦٪) من إجمالي قيمة الخسائر المترتبة على الاحتيال بشكل عام (KPMG, 2010, p10).

وفي الوقت نفسه يشكل الاحتيال لاسيما احتيال الإدارة خطراً يهدد شركات التدقيق في حال عدم اكتشافه عن طريق الدعاوى القضائية التي قد يرفعها المتضررون من هذا الاحتيال على المدققين، ولعل انهيار شركة التدقيق العالمية بعد أكبر دليل على أثر احتيال الإدارة على مهنة تدقيق الحسابات، وذلك نتيجة قيام مستخدمي البيانات المالية بتحميل المسؤولية المطلقة لمدقق الحسابات نتيجة عدم اكتشافه احتيال الإدارة. الأمر الذي أثر على مصداقية مهنة التدقيق وزاد الضغوط عليها لاستعادة الثقة فيها. وفي هذا الصدد تم تطوير معايير التدقيق الدولية لتتماشى مع مستجدات المهنة وإضفاء الثقة عليها، حيث قام مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولية (IAASB) التابع للإتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) بتعديل المعيار رقم (٢٤٠) المتعلق بمسؤوليات المدقق المتعلقة بالاحتيال في عملية تدقيق البيانات المالية ومنها احتيال الإدارة، وكذلك تعديل المعيار رقم (٣١٥) المتعلق بتحديد وتقييم مخاطر الخطأ الجوهري من خلال فهم المنشأة وبيئتها، لمساعدة مدققي الحسابات على تقييم أفضل لمخاطر احتيال الإدارة.

وبالرغم من ذلك، لا يزال مدقق الحسابات يفضل في اكتشاف العديد من حالات احتيال الإدارة، فقد أشار الاستقصاء الذي قامت به شركة KPMG في عام ٢٠١٠ إلى أن ثلثي حالات الاحتيال لم يتم اكتشافها (KPMG, 2010, p5). وهذا بدوره يثير التساؤل حول سبب عدم إمكانية مدققي الحسابات لاكتشاف احتيال الإدارة، ويثير التساؤل في تحديد مسؤولية المدققين عن ذلك الاحتيال، وأين هي، وكيف تم إعداد تقاريرهم، وكيف تم تفعيل الدور المتوقع من المدققين في هذا الصدد. لذا تأتي هذه الدراسة لتوضيح تلك الأمور في سورية.

ثانياً: مشكلة الدراسة:

نظراً للدور الذي تقوم به مهنة تدقيق الحسابات في إضفاء الثقة على البيانات المالية، وبما أن احتيال الإدارة يعتبر خطراً جوهرياً يهدد عدالة البيانات المالية وبالتالي يهدد الثقة بمهنة تدقيق الحسابات في حال ازدياد حالات عدم اكتشافه، فإنه من الضروري توجيه اهتمام أكبر لاكتشاف احتيال الإدارة من خلال القيام بالإجراءات الكفيلة باكتشافه، وبهذا الشأن تناولت معايير التدقيق الدولية من خلال المعيار رقم (٢٤٠) هذه المسألة، وبما أن هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية قد ألزمت الشركات المسجلة لديها باتباع المعايير الدولية، كان من الضروري دراسة الدور الذي يقوم به مدقق الحسابات في سورية ومسؤوليته في تقييم مخاطر احتيال الإدارة. وبناءً على ما سبق يمكن تلخيص المشكلة في الإجابة على التساؤلات التالية:

١. هل يلعب مدققو الحسابات في سورية دوراً مهماً في تقييم مخاطر احتيال الإدارة في

كافة مراحل عملية التدقيق؟

ويتفرع عن هذا التساؤل عدة تساؤلات فرعية:

١ - ١ هل يلعب مدققو الحسابات في سورية دوراً مهماً في تقييم مخاطر احتيال الإدارة

في مرحلة إعداد الارتباط؟

١ - ٢ هل يلعب مدققو الحسابات في سورية دوراً مهماً في تقييم مخاطر احتيال الإدارة

في مرحلة تقييم المخاطر؟

١ - ٣ هل يلعب مدققو الحسابات في سورية دوراً مهماً في تقييم مخاطر احتيال الإدارة

في مرحلة الاختبار؟

١ - ٤ هل يلعب مدققو الحسابات في سورية دوراً مهماً في تقييم مخاطر احتيال الإدارة

في مرحلة الإتمام؟

٢. هل يعد مدققي الحسابات في سورية مسؤولين عن تقييم مخاطر احتيال الإدارة في

كافة مراحل عملية التدقيق؟

ويتفرع عن هذا التساؤل عدة تساؤلات فرعية:

- ٢- ١ هل يعد مدققي الحسابات في سورية مسؤولين عن تقييم مخاطر احتيال الإدارة في مرحلة إعداد الارتباط؟
- ٢- ٢ هل يعد مدققي الحسابات في سورية مسؤولين عن تقييم مخاطر احتيال الإدارة في مرحلة تقييم المخاطر؟
- ٢- ٣ هل يعد مدققي الحسابات في سورية مسؤولين عن تقييم مخاطر احتيال الإدارة في مرحلة الاختبار؟
- ٢- ٤ هل يعد مدققي الحسابات في سورية مسؤولين عن تقييم مخاطر احتيال الإدارة في مرحلة الإتمام؟

ثالثاً: أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى بيان دور ومسؤولية مدققي الحسابات في سورية عن تقييم مخاطر احتيال الإدارة في ضوء معايير التدقيق الدولية وذلك من خلال ما يلي:

١. بيان دور ومسؤولية مدققي الحسابات في سورية عن تقييم مخاطر احتيال الإدارة في مرحلة إعداد الارتباط.
٢. بيان دور ومسؤولية مدققي الحسابات في سورية عن تقييم مخاطر احتيال الإدارة في مرحلة تقييم المخاطر.
٣. بيان دور ومسؤولية مدققي الحسابات في سورية عن تقييم مخاطر احتيال الإدارة في مرحلة الاختبار.
٤. بيان دور ومسؤولية مدققي الحسابات في سورية عن تقييم مخاطر احتيال الإدارة في مرحلة الإتمام.

رابعاً: أهمية الدراسة:

نظراً لأهمية احتيال الإدارة كونه يمثل أحد أهم المخاطر المكوّنة للاحتيال، وذلك لقدرة الإدارة على التلاعب بالبيانات المالية أكثر من غيرها من خلال المنصب الذي تشغله، يمكن تقسيم أهمية الدراسة إلى ما يلي:

١. الأهمية العلمية: تقديم مساهمة علمية متواضعة قد تساعد الباحثين في هذا المجال من خلال تسليط الضوء على احتيال الإدارة وخصائصه وأسباب ارتكابه، والمناقشة العلمية لاحتيال الإدارة بالاستناد إلى نتائج دراسات سابقة في هذا المجال، بالإضافة إلى التطرق لنتائج الاستقصاءات التي قامت بها بعض الهيئات المهنية وشركات التدقيق الكبرى، والتي تشير إلى حالات احتيال الإدارة والخسائر الناجمة عنها، وأثر ذلك على

مهنة تدقيق الحسابات وثقة المجتمع بمصداقيتها. بالإضافة إلى تناول دور مدققي الحسابات من هذا الاحتيال، ومسؤولياتهم عنه في ضوء معايير التدقيق الدولية ذات العلاقة.

٢. الأهمية العملية: تقديم مساهمة عملية متواضعة قد تساعد شركات تدقيق الحسابات في تقييم أكثر فاعلية لمخاطر احتيال الإدارة، من خلال تسليط الضوء على إجراءات التدقيق التي تقوم بها شركات التدقيق الكبرى لتقييم مخاطر احتيال الإدارة، ومدى فاعليتها وانسجامها مع معايير التدقيق الدولية. بالإضافة إلى توفير أساس مناسب من المعرفة باحتيال الإدارة والطرق التي يمكن أن يُرتكب بها، وطرق إخفائه، قد يفيد مدققي الحسابات في تصميم إجراءات تقييم مخاطر احتيال الإدارة بطريقة أكثر كفاءة وفاعلية. وأيضاً اطلاع مدققي الحسابات على المسؤولية الملقاة على عاتقهم تجاه تقييم مخاطر احتيال الإدارة في ضوء معايير التدقيق الدولية، مما يساهم في إبقائهم على اطلاع مستمر بآخر مستجدات وتعديلات معايير التدقيق الدولية ذات العلاقة، بالإضافة إلى مسؤولياتهم القانونية التي قد تترتب عليهم في حال فشلوا في اكتشاف احتيال الإدارة في الشركات محل التدقيق.

خامساً: الدراسات السابقة:

- الدراسات العربية:

١. دراسة (أحمد، ٢٠٠٠) بعنوان: دراسة تحليلية لمسؤولية المراجع تجاه غش الإدارة.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل مسؤولية المدقق الخارجي تجاه احتيال الإدارة، وتوضيح مداخل تحسين قدرة المدقق في اكتشاف احتيال الإدارة، وطرق تقييم مخاطر احتيال الإدارة في ضوء معايير التدقيق الحالية. وقد جرت هذه الدراسة في جمهورية مصر العربية وخلصت إلى عدد من النتائج أبرزها:

١. إن قضية مسؤولية المدققين عن اكتشاف الاحتيال والتقرير عنه تتصف بالتغير التاريخي بسبب التطور والتغيير في البيئة الاقتصادية التي يعمل المدققون في إطارها.
٢. إن مسؤولية المدقق عن اكتشاف الأخطاء والاحتيال تمثل إحدى المتغيرات التي أدت إلى إحداث فجوة التوقعات في التدقيق، ولاتزال مهنة التدقيق في مرحلة إعادة تقييم لموقفها في هذا الصدد وتخطو خطوات فعالة نحو تضيق الفجوة.
٣. توجد عدة مداخل لتحسين قدرات المدقق في اكتشاف احتيال الإدارة، منها مدخل نظرية اكتشاف الإشارة نظراً لتوافر الفروض الأساسية لهذه النظرية في مشكلة احتيال الإدارة.

٢. دراسة (الجابري، ٢٠٠٥) بعنوان: مدخل مقترح لاكتشاف وتقييم الغش في القوائم المالية بهدف تدنية مسؤولية المراجع الخارجي دراسة نظرية تطبيقية.

هدفت هذه الدراسة إلى تقديم مدخل مقترح لاكتشاف وتقييم الاحتيال في البيانات المالية بهدف تدنية مسؤولية المدقق الخارجي، وقد تم اختبار تطبيق هذا المدخل المقترح في بيئة التدقيق المصرية من خلال دراسة ميدانية ودراسة تطبيقية، حيث هدفت الدراسة الميدانية إلى قياس مدى قبول تطبيق المدخل المقترح في الواقع العملي وذلك عن طريق استبانة بلغ عددها (٣٠٠) استبانة، وُرُعت على مستخدمي البيانات المالية ومعدّيها، وممارسي المهنة، ومسؤولي الجهاز المركزي للمحاسبات، وأعضاء فريق التدقيق الداخلي في الشركات. أما الدراسة التطبيقية فقد تم استخدام المتغيرات المالية ومتغيرات المتاجرة الداخلية لتكون مؤشراً لوجود الاحتيال. وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

١. يتم تدنية مسؤولية المدقق الخارجي عن عدم اكتشاف احتيال موجود وذلك بإثبات أنه قد بذل العناية المهنية المعقولة.

٢. إن المدخل المقترح في اكتشاف الاحتيال سوف يساهم في خلق مستوى معقول من الإجماع عند تقييم العناية المهنية المبذولة من المدقق الخارجي.

٣. استخدام مدخل وسائل دعم القرار تدعم هدف المدقق لاكتشاف الاحتيال في البيانات المالية لما تحتوي عليه من أساليب عديدة.

٣. دراسة (العنقري، ٢٠٠٦) بعنوان: مسؤوليات المحاسب القانوني في الكشف والتقرير عن عمليات الغش.

هدفت هذه الدراسة إلى مناقشة جدلية مسؤوليات مدقق الحسابات في اكتشاف عمليات الاحتيال والتقرير عنها، وتبدأ بتعريف عمليات الاحتيال، ثم استعراض لوضع هذه المسؤوليات في عدد من الدول المتقدمة مهنيًا (أمريكا، وبريطانيا، استراليا، وكندا، ونيوزيلندا)، وتختتم بمناقشة وضع تلك المسؤوليات في المملكة العربية السعودية. وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

١. أن وجود واتساع نطاق فجوة التوقعات في بيئة مهنة المحاسبة والتدقيق السعودية يعود إلى قصور الأنظمة المهنية فيما يتعلق بتحديد مسؤوليات مدقق الحسابات في الكشف والتقرير عن عمليات الاحتيال والأخطاء الجوهرية، ومسؤولياته في التقرير عن كفاءة وفاعلية إدارة الشركة محل التدقيق، وغيرها من الأدوار والوظائف التي قد ينتظرها مستخدمو تقرير التدقيق.

٢. إسقاط فجوة التوقعات أو حتى تضيق نطاقها يتطلب إزالة الغموض المتعلق بدور ومسؤوليات والتزامات مدقق الحسابات، فضلاً عن تقليص نطاق استخدام مدقق الحسابات لتقديره الشخصي في الحكم على كفاية العرض والإفصاح وعدالة ما

تظهره البيانات المالية من تصورات حول المركز المالي ونتائج الأعمال والتدفق النقدي للشركات محل التدقيق.

٤. دراسة (أحمد، ٢٠٠٧) بعنوان: مسؤولية مراجع الحسابات عن اكتشاف التضليل في القوائم المالية.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل مسؤولية مدقق الحسابات بشأن اكتشاف التضليل في البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية والمعايير الأمريكية للتدقيق. وقد تم توزيع (٩٥) استبانة على مكاتب التدقيق العاملة في الجمهورية اليمنية وجاءت النتائج كما يلي:

١. يوجد فهم واستيعاب معقول لدى المحاسبين القانونيين اليمنيين حول مسؤوليتهم عن اكتشاف التضليل عند تدقيق البيانات المالية.

٢. يمكن الاستفادة من إجراءات التدقيق الواردة في معيار التدقيق الدولي رقم (٢٤٠) ومعيار التدقيق الأمريكي رقم (٩٩) بشأن زيادة إمكانية اكتشاف التضليل الذي قد تتضمنه البيانات المالية الخاضعة للتدقيق.

٣. توجد مجموعة من التدابير تسهم في تخفيض خطر تعرض مدقق الحسابات للدعوى القضائية، ومن أبرزها: التأكد من المقدرة على تقديم الخدمة بشكل مناسب قبل اتخاذ قرار قبول مهمة التدقيق، والتحري عن العملاء الجدد الذين لم يسبق التعامل معهم، والاتفاق مع العميل على الواجبات والمسؤوليات في خطاب الارتباط بمهمة التدقيق، والعناية بتوثيق عملية التدقيق ضمن أوراق العمل.

٤. توجد مجموعة من المؤشرات تزيد من احتمال احتواء البيانات المالية على تحريفات مادية ومن أبرز هذه المؤشرات: وجود تناقضات غير عادية بين أرصدة الحسابات والمصادقات الواردة بشأنها، وفقدان بعض المستندات المهمة أو عدم توفر نسخ أصلية منها، ووجود تسويات قرب نهاية السنة ذات تأثير ملحوظ على النتائج المالية.

٥. دراسة (مبارك، ٢٠٠٧) بعنوان: تحليل العوامل المؤثرة على موقف ودور المراجع الخارجي في الرقابة على غش التقارير المالية دراسة ميدانية على البيئة السعودية.

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد وتحليل العوامل المؤثرة على موقف ودور المدقق الخارجي كوكيل عن الملاك والأطراف الأخرى في الرقابة على احتيال التقارير المالية، حيث كان الهدف الأساسي للدراسة تحديد ما إذا كان مدقق الحسابات يساعد الإدارة في تطبيق الممارسات التي تقوم بها بهدف احتيال التقارير المالية أم أن الإدارة تخدعه كما تخدع الملاك والأطراف الأخرى وبالتالي يعجز عن اكتشاف تلك الممارسات، أو أنه يكشفها ولا يقرر عنها حفاظاً على مصالحه الذاتية. ولتحقيق هدف الدراسة تم الاعتماد على استبيان وزّع على عينة من مدققي الحسابات الممارسين لمهنة التدقيق في المملكة العربية السعودية، وأعضاء هيئة التدريس في أقسام المحاسبة بالجامعات السعودية، والأشخاص

الذين يلعبون دوراً في إعداد التقارير المالية مثل المدراء الماليين ورؤساء أقسام المحاسبة والمدققين الداخليين في الشركات المساهمة السعودية المسجلة في سوق الأوراق المالية. وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها:

١. تمثل المصالح الذاتية للإدارة الدافع الأساسي وراء قيامها بالتقارير المالية الاحتياطية.
٢. تستطيع مكاتب التدقيق الكبيرة الكشف عن الممارسات المحاسبية التي تتبعها الإدارة بهدف إعداد تقارير مالية احتياطية، ولكن اتخاذ القرار عنها من عدمه تتحكم فيه المصالح الذاتية للمدقق. لذلك توجد علاقة عكسية بين حجم مكتب التدقيق واحتمال إعداد التقارير المالية الاحتياطية.
٣. تزداد احتمالات قيام المدقق بالتقرير عن الممارسات التي تقوم بها الإدارة بهدف إعداد تقارير مالية احتياطية، إذا أدرك المدقق أن هناك احتمال لتعرضه لمسؤولية قانونية في حال لم يقرر عن هذه الممارسات.

٦. دراسة (مطر، ٢٠٠٧) بعنوان: مدى مسؤولية المراجع الخارجي عن إخفاء الغش والممارسات المحاسبية الخاطئة والتصرفات غير القانونية وعدم التقرير عنها دراسة مقارنة لأحدث المعايير الدولية والمعايير الأمريكية.

هدفت هذه الدراسة إلى بيان دور كلٍ من معايير التدقيق الدولية وإيضاحات معايير التدقيق الأمريكية فيما يتعلق بمسؤولية المدقق الخارجي في التقرير عن الاحتيال والخطأ والتصرفات غير القانونية، ولتحقيق هدف الدراسة تم الاعتماد على استبانة وُزعت على مستخدمي البيانات المالية في بيئة الأعمال الكويتية، والأكاديميين المتخصصين بالمحاسبة والتدقيق في الهيئات العلمية وجامعة الكويت والجامعات الخاصة بدولة الكويت، والمدققين الخارجيين العاملين في مكاتب ومؤسسات المحاسبة والتدقيق المعتمدة في دولة الكويت، حيث تم توزيع (١٨٠) استبانة. وقد أشارت النتائج إلى أن هناك إسهامات خاصة بمعياري التدقيق الدولي رقم (٢٤٠) حسب آراء عينة الدراسة من أهمها:

١. حذف افتراض النوايا الحسنة يخفض من احتمالات الاحتيال.
٢. مناقشة إدارة الأرباح أدت إلى الحد من الاحتيال.
٣. تقييم مخاطر الاحتيال أدى إلى التركيز على اكتشاف الاحتيال.
٤. تصنيف العوامل المتعلقة بمخاطر الاحتيال أدى لزيادة الرقابة.
٥. ممارسة مستوى مقبول من الشك المهني زاد من كفاءة وفعالية التدقيق.

٧. دراسة (الوشلي، ٢٠٠٨) بعنوان: تقييم مخاطر غش الإدارة كمدخل لأداء أعمال المراجعة الخارجية في الجمهورية اليمنية.

هدفت هذه الدراسة إلى محاولة الإجابة على التساؤل حول ما هي العوامل التي تؤثر على قرارات المدققين المتعلقة بتقييم مخاطر احتيال الإدارة واكتشاف هذا الاحتيال إن وجد خلال عملية التدقيق؟ كما استهدفت بشكل رئيس تطوير إطار لمدخل متكامل لتقييم مخاطر احتيال الإدارة في عملية التدقيق. ولتحقيق هذا الهدف اعتمد الباحث منهج الدراسة التحليلية التطبيقية، وقد تمثل مجتمع الدراسة في مقدمي خدمة المحاسبة والتدقيق في مكاتب التدقيق والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة في مدينة صنعاء. وتم جمع البيانات اللازمة للدراسة باستخدام استبانة تم تطويرها لهذا الغرض، وكانت عينة الدراسة النهائية التي خضعت للدراسة والتحليل (١٣٩) استبانة. وقد أسفرت الدراسة الميدانية عن عدة نتائج أهمها:

١. إدراك المدققون بأن اختبارات التدقيق العادية لا يمكنها اكتشاف احتيال الإدارة.
٢. ترتيب بدائل قرارات التخطيط المتعلقة بالاستجابة لمخاطر احتيال الإدارة العالية، يشير إلى أن المدققين يحدون الاستجابة لهذه المخاطر العالية من خلال تعزيز خبرة فريق التدقيق والإشراف عليه (أي التركيز على العنصر البشري في عملية التدقيق).
٣. أظهرت نتائج الدراسة الميدانية أن حوالي (٥٣٪) من المدققين يقيمون مخاطر احتيال الإدارة باستخدام المدخل الشامل الذي يقضي بتقييم مخاطر احتيال الإدارة ضمن مخاطر التدقيق بشكل عام. وذلك برغم ثبوت ضعف قدرة هذا النموذج في تقييم واكتشاف احتيال الإدارة، وتناقض ذلك مع توصيات المنظمات المهنية التي تقضي بأن يتم تقييم مخاطر احتيال الإدارة بشكل منفصل عن بقية المخاطر (المدخل المنفصل).

٨. دراسة (المعتاز، ٢٠١٠) بعنوان: الغش في القوائم المالية بالشركات المساهمة السعودية من وجهة نظر أعضاء لجان المراجعة والمراجعين الخارجيين.

هدفت هذه الدراسة إلى تناول قضية الاحتيال في البيانات المالية، لما له من أثر سلبي في إهدار الثروات وانهيار الثقة بالأسواق المالية بشكل عام، كما هدفت إلى التعرف على مدى وجود الاحتيال في البيانات المالية للشركات المساهمة السعودية، وهل وصل إلى حد الظاهرة؟ وما هو دور الجهات الرقابية سواء داخل الشركات أو خارجها والمجتمع كافة لمكافحة الاحتيال؟ ولتحقيق هذه الأهداف تم إجراء دراسة ميدانية بأسلوب المقابلات الشخصية، حيث تم إجراء عشرين مقابلة شخصية توزعت بالتساوي بين أعضاء لجان التدقيق بالشركات المساهمة، ومدققي الحسابات الذين سبق لهم تدقيق شركات مساهمة. وأظهرت النتائج وجود شبه إجماع بين المشاركين على وجود الاحتيال في البيانات المالية بدرجات متفاوتة وإن لم يبلغ هذا الاحتيال حد الظاهرة. وبيّنت عينة الدراسة أن إدارات الشركات

المساهمة تعد محور الارتكاز في جميع حالات الاحتيال التي يتم ارتكابها باعتبارها المسؤولة عن إعداد تلك البيانات، وأن احتيال التقارير المالية لا يمكن أن يحدث دون رضا وتشجيع من الإدارة.

٩. دراسة (الوشلي، ٢٠١٠) بعنوان: مدى استجابة خطط المراجعة لمخاطر غش الإدارة في ضوء المتطلبات الحديثة لمعايير المراجعة دراسة ميدانية.

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم مدى استجابة خطط التدقيق لمخاطر احتيال الإدارة المرتفعة، بحسب متطلبات معايير التدقيق من خلال قياس مدى إدراك مدققي الحسابات لمسؤولية تقييم واكتشاف احتيال الإدارة، وقياس مدى استجابة خطط التدقيق لمخاطر الاحتيال المرتفعة وقياس التأثير النسبي لخصائص المدققين في اكتشاف احتيال الإدارة. وقد تم توزيع الاستبانات على (٢٠٠) مدقق حسابات في الجمهورية اليمنية وجاءت النتائج كما يلي:

١. لا يدرك مدققو الحسابات حجم المسؤولية الملقاة على عاتقهم تجاه احتيال الإدارة في ضوء متطلبات معايير التدقيق الحديثة، وأثر ذلك على تخطيط عملية التدقيق.

٢. قرارات تخطيط عملية التدقيق تتأثر بنتائج تقييم مخاطر احتيال الإدارة، وإن كان ترتيب قرارات تخطيط التدقيق التي يتخذها المدققون استجابة لمخاطر الاحتيال يبين أنهم يميلون إلى الاعتماد على إجراءات التدقيق الأقل تكلفة، بغض النظر عن فعاليتها في اكتشاف احتيال الإدارة.

٣. هناك فجوة في بيئة التدقيق اليمنية بين ما يستخدمه المدققون من مداخل ووسائل دعم القرار من ناحية، وما يعتقدونه حول فعالية هذه المداخل وتلك الوسائل من ناحية أخرى.

٤. الخبرة السابقة في اكتشاف الاحتيال، والموقع الوظيفي للمدقق لهما قدرة مهمة في التنبؤ باحتيال الإدارة. فكلما زادت الخبرة السابقة في اكتشاف الاحتيال، وارتفع المستوى الوظيفي لأعضاء فريق التدقيق، كلما زادت إمكانية فريق التدقيق في اكتشاف احتيال الإدارة.

١٠. دراسة (مصطفى، ٢٠١٢) بعنوان: دراسة تحليلية لمعايير المراجعة الأمريكية والدولية والمصرية المتعلقة بمسؤولية المراجع عن اكتشاف الغش.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل المسؤولية الحالية للمدقق تجاه اكتشاف الاحتيال والتقرير عنه وإجراءات دراسة المدقق لمخاطر الاحتيال في ظل معايير التدقيق الأمريكية والدولية والمصرية ذات الصلة، ومن ثم التعرف على مدى التماثل أو الاختلاف فيما بينها. ولتحقيق هذه الأهداف تم الاعتماد على الدراسة التحليلية من خلال مناقشة وتحليل متطلبات وإرشادات معايير التدقيق الأمريكية والدولية والمصرية التي تتناول مسؤولية المدقق تجاه اكتشاف الاحتيال والتقرير عنه. وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها:

١. تتماثل مسؤولية المدقق تجاه اكتشاف الاحتيال والتقارير عنه فيما بين الإيضاح الأمريكي (SAS99) ومعييار التدقيق المصري (الدولي) رقم (٢٤٠).
٢. تساعد دراسة وتحليل مثلث الاحتيال في زيادة فعالية وقدرة المدققين على اكتشاف الاحتيال والتقارير عنه.
٣. يتوافق معيار التدقيق المصري (الدولي) رقم (٢٤٠) مع الإيضاح الأمريكي (SAS99) في جميع الخطوات والإجراءات المتعلقة بدراسة مخاطر الاحتيال فيما عدا العصف الذهني حيث يتطلب معيار التدقيق المصري (الدولي) رقم (٢٤٠) من أعضاء فريق التدقيق مناقشة إمكانية تعرض البيانات المالية للشركة للتحريفات الجوهرية الناتجة عن الاحتيال، ولم ينص صراحة على إجراء هذه المناقشة من خلال جلسات العصف الذهني، بينما يتطلب الإيضاح الأمريكي (SAS99) إجراء هذه المناقشة من خلال جلسات العصف الذهني.

- الدراسات الأجنبية:

١. دراسة (Jaffar, 2008) بعنوان: أثر القدرة على تقييم خطر الاحتيال، ومستوى خطر الاحتيال والعوامل الشخصية في القدرة على اكتشاف الاحتيال المحتمل.

هدفت هذه الدراسة إلى فحص أثر قدرة المدققين الخارجيين على تقييم خطر الاحتيال واكتشاف مثل تلك الاحتمالات. بالإضافة إلى أنها هدفت لفحص الأثر المعتدل لمستوى خطر الاحتيال والعوامل الشخصية على العلاقة بين قدرة المدققين الخارجيين على تقييم خطر الاحتيال واكتشاف مثل تلك الاحتمالات في ماليزيا. وقد تبنت هذه الدراسة المنهج التجريبي، وتم تحليل البيانات باستخدام القياسات المتكررة للنموذج الخطي العام. وتوصلت النتائج إلى أن قدرة المدقق على تقييم خطر الاحتيال ليس له علاقة بقدرته على اكتشاف مثل ذلك الاحتيال. ومن ناحية أخرى، فإن مستوى خطر الاحتيال المرتفع له أثر إيجابي على العلاقة بين القدرة على تقييم خطر الاحتيال والقدرة على اكتشافه. وهناك عامل واحد من بين كل خمسة عوامل من العوامل الشخصية التي تم فحصها، على سبيل المثال، الاضطراب العصبي، له أثر على العلاقة بين القدرة على تقييم خطر الاحتيال والقدرة على اكتشافه. ومع ذلك، فإن التأثيرات تكون موجودة في حالات خطر الاحتيال المرتفع فقط. وبمعنى آخر، في الحالات ذات خطر الاحتيال المرتفع والحالة العصبية الشديدة، لهما تأثير سلبي كبير على العلاقة بين القدرة على تقييم خطر الاحتيال والقدرة على اكتشافه، كما هو مقارن في الحالات ذات المستوى المنخفض لخطر الاحتيال.

٢. دراسة (Churyk et al., 2009) بعنوان: الاكتشاف المبكر للاحتيال: دليل من إعادة الإصدار.

هدفت هذه الدراسة إلى اكتشاف ومعرفة احتمالية مؤشرات خطر الاحتيال النوعية. وقد تم استخدام تحليل المحتوى في تحليل مناقشات وتحليلات الإدارة فيما يتعلق بالتقرير السنوي لتحديد المؤشرات المحتملة للاحتيال، لزيادة احتمالية اكتشاف الاحتيال بطريقة أكثر تزامنية من النماذج الكمية الحالية. وفحص التواصل التزامني المتضمن في التقرير السنوي للشركات المسجلة لدى لجنة بورصة الأوراق المالية الأمريكية (SEC) لإعادة إصدار بياناتها المالية، حيث شملت عينة الدراسة الشركات التي أعادت إصدار بياناتها المالية خلال الفترة من (٢٠٠٠ - ٢٠٠٣) وذلك بسبب وجود تحريف في إيراداتها خلال الفترة من (١٩٨٩ - ٢٠٠١)، وقد قام الباحثون باختيار عينة من هذه الشركات سألها الذكر بلغ عددها (١١٨) شركة. وأوضحت النتائج بأن هناك اختلافات جوهرية على أبعاد مختلفة، كما أن استخدام المفاتيح أو التلميحات اللغوية لاكتشاف الاحتيال له فائدة أكثر من الطرق الكمية لتقديم طريقة على أساس زمني لتحديد الاحتيال. وغالباً فإن النماذج الكمية لا تقوم باكتشاف الاحتيال حتى يتم تأكيد أو إثبات الآثار المترتبة على ذلك بالانخفاض المالي.

٣. دراسة (Stirbu et al., 2009) بعنوان: الاحتيال والخطأ، مستويات مسؤولية المدقق.

هدفت هذه الدراسة إلى اكتشاف ومعرفة إدراك مستخدمي البيانات المالية مدى وجود الاحتيال في الشركات المساهمة في رومانيا، كما هدفت إلى معرفة ملاحظاتهم وإدراكهم لمسؤوليات مدققي الحسابات عن اكتشاف الاحتيال وإجراءات التدقيق ذات العلاقة. ولتحقيق هدف الدراسة تم تصميم استبيان وتوزيعه على عينة من مدققي الحسابات في رومانيا بلغت (٣٧٨) مدقق حسابات، وعينة من مدراء الشركات المساهمة الرومانية بلغت (٢٧٥) مدير، وعينة من موظفي البنوك العاملة في رومانيا بلغت (٧٥) موظف. وخلصت الدراسة إلى أن هناك عدم فهم وإدراك واضح للهدف من عملية التدقيق. وهذا بسبب أن هناك توقعات كبيرة، من بين عدد من المشاركين أو الذين تم استجوابهم، بالنسبة لمهام المدققين في اكتشاف الاحتيال والتقرير عنه أكثر مما تتطلبه التشريعات أو المعايير وهو ما يعرف بفجوة التوقعات. وأوضحت النتائج، وبلا شك، أن هناك فجوة، فيما يتعلق باكتشاف الاحتيال، بين ملاحظات المستجوبين ومتطلبات التشريعات الحالية للمدققين.

٤. دراسة (Jaffar, 2009) بعنوان: اكتشاف الاحتيال: الدور المعتدل أو المتوسط لمستوى خطر الاحتيال.

هدفت هذه الدراسة إلى فحص الأثر المعتدل لمستوى خطر الاحتيال في العلاقة بين قدرة مدققي الحسابات الخارجيين على تقييم خطر الاحتيال وقدرتهم على كشف مثل تلك الحالات للاحتيال. وقد استخدمت الدراسة المنهج التجريبي عن طريق إرسال أدوات الدراسة (دراسة حالة) إلى شركاء التدقيق

(Audit Partners) أو مدراء التدقيق (Audit Managers) في شركات التدقيق العاملة في ماليزيا، حيث قُسمت دراسة الحالة لثلاثة أجزاء، أولها يتضمن مرحلة التخطيط لغرض تقييم خطر الاحتيال، وثانيها يتضمن بعض المعلومات المتعلقة بحسابات العملاء والإيرادات والتي تم الحصول عليها خلال عملية التدقيق، وثالثها يتضمن المعلومات الديموغرافية. وقد تضمنت الدراسة متغير مستقل واحد ومتغير تابع واحد، المتغير المستقل هو القدرة على تقييم خطر الاحتيال، حيث تم إعطاء هذا المتغير قيمتين هما تقييم صحيح لخطر الاحتيال وتقييم خاطئ لخطر الاحتيال، أما المتغير التابع فهو مستوى خطر الاحتيال، حيث أيضاً تم إعطاء قيمتين لهذا المتغير هما مستوى خطر احتيال مرتفع ومستوى خطر احتيال منخفض. وأوضحت نتائج الدراسة أن مستوى خطر الاحتيال له تأثير هام على العلاقة بين قدرة المدققين الخارجيين على تقييم خطر الاحتيال وقدرتهم على اكتشاف مثل ذلك الاحتيال.

٥. دراسة (Yang et al., 2009) بعنوان: العوامل الديموغرافية المهنية التي تؤثر في إدراك المدققين الإيرانيين لفعالية الأعلام الحمراء في اكتشاف الاحتيال.

هدفت هذه الدراسة إلى فحص العلاقة بين العوامل الديموغرافية المتعلقة بالمدققين الداخليين والخارجيين، والمستوى الملاحظ لفعالية الأعلام الحمراء (Red flags) المساعدة في اكتشاف التقارير المالية الاحتيالية والمذكورة في معيار التدقيق الأمريكي رقم (٩٩). ولتحقيق هدف الدراسة تم اختيار عينة عشوائية تتألف من المدققين الخارجيين بلغت (١٣٠) مدقق خارجي، والمدققين الداخليين بلغت (٩١) مدقق داخلي في إيران. وخلصت الدراسة إلى أن مستوى فعالية إدراك المدققين الإيرانيين للأعلام الحمراء المساعدة في اكتشاف الاحتيال يمكن أن يتأثر بالعوامل الآتية: (١) نوع المدققين، (٢) المستويات المرتفعة للأعلام الحمراء الملاحظة من قبل المدققين، (٣) مجال التخصص الرئيس في الجامعات، (٤) معرفة المدققين بالأعلام الحمراء، (٥) المدققين الذين قد سبق واستخدموا أو لم يستخدموا الأعلام الحمراء في اكتشاف الاحتيال (٦) المدققين الذين تدربوا أو لم يتدربوا على كيفية الاستفادة من الأعلام الحمراء في اكتشاف الاحتيال.

٦. دراسة (Reffett, 2010) بعنوان: هل يؤدي تحديد وفحص خطر الاحتيال إلى زيادة مسؤولية المدققين؟

هدفت هذه الدراسة إلى استخدام نظرية الأسباب المتاحة أو الممكنة (Counterfactual Reasoning Theory)، لتقديم دليل تجريبي يشير إلى أنه تم التحذير من وجود عوامل خطر الاحتيال. ولغرض الوصول إلى هذا الهدف تم تصميم حالة عملية قُسمت إلى ثلاث حالات، الحالة الأولى هي عدم قيام مدقق الحسابات بفحص الاحتيال (No investigation)، والحالة الثانية هي قيام مدقق الحسابات بفحص الاحتيال بمستوى منخفض (Low investigation)، والحالة الثالثة هي قيام مدقق الحسابات بفحص الاحتيال بمستوى مرتفع (High investigation)، وقد وزّعت هذه الحالة العملية

على (٢٢٩) طالب في الجامعات الأمريكية في ولايتين من الولايات المتحدة الأمريكية. وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها:

١. يتم تحميل مدقق الحسابات مسؤولية الفشل في اكتشاف الاحتيال المرتكب عندما يقوم هذا المدقق بفحص هذا الاحتيال أكثر من عدم قيامه بالبحث عنه.
٢. قلة الخبرة لمدقق الحسابات تؤثر سلباً على تقييم خطر الاحتيال.

٧. دراسة (Cohen et al., 2010) بعنوان: احتيال الشركات وسلوك المدراء: دليل من الصحافة.

هدفت هذه الدراسة إلى فحص دور سلوك المدراء في ارتكاب الاحتيال، حيث دمجت الدراسة مثلث الاحتيال (Fraud triangle) مع نظرية السلوك المخطط (Theory of planned behavior)، وذلك للحصول على فهم أفضل لحالات الاحتيال. ولغرض الوصول لهذا الهدف تم الاعتماد على تحليل المحتوى (Content analysis) لفحص الأدلة المتعلقة بسلوك المدراء لـ (٣٩) حالة من حالات فضائح الشركات التي تم نشرها في الصحافة الأمريكية. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها:

١. الصفات الشخصية تبدو العامل الرئيس لخطر الاحتيال.
٢. يجب على المدققين تقييم أخلاقيات وسلوكيات الإدارة من خلال مكونات نظرية السلوك المخطط: تقييم الاتجاه، النماذج الموضوعية، التحكم السلوكي الملحوظ والالتزام الأخلاقي.
٣. معرفة المعايير المهنية المتعلقة باكتشاف الاحتيال تقوي أو تعزز تأكيدات سلوك المدراء والتي يمكن أن تكون مصاحبة للسلوك غير الأخلاقي.

٨. دراسة (Hassink et al., 2010) بعنوان: اكتشاف وإصلاح والتقرير عن الاحتيال من قبل المدققين.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة الحد الذي يتم فيه تطبيق معايير التدقيق من قبل المدققين عندما يواجهون حالات معينة من الاحتيال، وما إذا كان التطبيق مصحوباً بخصائص احتيال محددة (على سبيل المثال، الأهمية النسبية مقابل أهمية الاحتيال، واحتيال الإدارة مقابل احتيال الموظفين، وعملية التدقيق القانونية أو الإلزامية مقابل التدقيق الاختياري، والاحتيال الخارجي مقابل الاحتيال الداخلي)، بالإضافة إلى خبرة المدققين وخصائص شركات التدقيق (الشركات الأربع الكبار مقابل الشركات التي ليست من ضمن الكبار). كما هدفت هذه الدراسة أيضاً إلى تقديم دليل على دور المدققين في معالجة الاحتيال. ولغرض الوصول لأهداف الدراسة تم تصميم استبانة وتوزيعها على عينة من شركاء التدقيق بلغت (٣٢٦) شريك تدقيق من أكبر شركات التدقيق الهولندية. وأوضحت نتائج الدراسة أن المدققين أخفقوا في الالتزام ببعض العناصر الرئيسة لمعايير الاحتيال. وهناك بعض الاختلافات الهامة بين شركات التدقيق فيما يتعلق بمعايير التدقيق الملائمة. علاوة على ذلك، يبدو أن

المدققين يواجهون احتيال الشركات عرضياً فقط. ويعتقد أكثر من نصف المدققين بأن لهم دور جوهري في معالجة الاحتيال.

٩. دراسة (Jaffar et al., 2011) بعنوان: تقييم خطر الاحتيال واكتشافه: الأثر المعتدل للشخصية.

هدفت هذه الدراسة إلى فحص الأثر المعتدل للعوامل الشخصية (كالاضطراب العصبي، والانبساط، والعمل بدقة وتفاني، والانفتاح لمعرفة الخبرات، والاستعدادية للموافقة) في العلاقة بين قدرة المدققين الخارجيين على تقييم خطر الاحتيال وقدرتهم على اكتشاف مثل ذلك الاحتيال. وقد استخدم الباحث في دراسته المنهج التجريبي عن طريق إرسال حالة عملية إلى شركاء أو مدراء التدقيق في شركات التدقيق العاملة في ماليزيا، وقد تضمنت الدراسة متغير مستقل واحد ومتغير تابع واحد، المتغير المستقل هو القدرة على تقييم خطر الاحتيال، حيث تم إعطاء هذا المتغير قيمتين هما تقييم صحيح لخطر الاحتيال وتقييم خاطئ لخطر الاحتيال، أما المتغير التابع فهو مستوى خطر الاحتيال، حيث أيضاً تم إعطاء قيمتين لهذا المتغير هما مستوى خطر احتيال مرتفع ومستوى خطر احتيال منخفض. وخلصت الدراسة إلى أنه لا يوجد أثر معتدل لأي من العوامل الشخصية في العلاقة بين قدرة المدققين الخارجيين على تقييم خطر الاحتيال وقدرتهم على اكتشاف مثل ذلك الاحتيال.

١٠. دراسة (Shun Hsu et al., 2013) بعنوان: فحص مسؤولية مدققي الحسابات عن اكتشاف الاحتيال في تايوان.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة كيفية إدراك مدققي الحسابات ومستخدمي البيانات المالية لمسؤولية المدقق عن اكتشاف الاحتيال في تايوان، وهو ما يعرف بفجوة التوقعات. ولتحقيق هدف الدراسة قام الباحثون بتصميم وتوزيع اسبانه على عينة بلغت (٦٦٩) مكونة من ثلاث مجموعات، المجموعة الأولى تتكون من مدققي الحسابات (٣٤٠)، والمجموعة الثانية تتكون من الشركات محل التدقيق (١١٦) كالمدرء التنفيذيين والماليين الأكبر (٥٠٠) شركة مساهمة تايوانية، أما المجموعة الثالثة فمؤلفة من مستخدمي البيانات المالية (٢١٣) كالمحللين الماليين والبنوك المقرضة. وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها:

١. وجود فجوة توقعات حول مسؤولية مدققي الحسابات عن اكتشاف الاحتيال. حيث رفضت عينة مدققي الحسابات، وبدرجة كبيرة، تحملهم مسؤولية اكتشاف الاحتيال الجوهري خلال عملية التدقيق، بالمقارنة مع باقي أفراد العينة التي ترى، وبدرجة كبيرة، بأن مدققي الحسابات مسؤولون عن ذلك.
٢. هناك إجماعاً عاماً لعينة الدراسة بأنه ينبغي على مدققي الحسابات العمل على اكتشاف الاحتيال الذي يؤثر بشكل جوهري على العرض العادل للبيانات المالية.

١١. دراسة (Johnson et al., 2013) بعنوان: إدراك مدقق الحسابات لأنانية العميل كعامل خطر الاتجاه نحو الاحتيال.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة ما إذا كانت العوامل الملحوظة للأنانية (Narcissism)، والصفات الشخصية المرتبطة بالسلوك الاحتيالي وعدم الالتزام بالسلوك الأخلاقي، مأخوذة في الحساب من وجهة نظر المدققين كعامل يزيد من خطر الاتجاه نحو الاحتيال. وقد تم استخدام المنهج التجريبي في أدوات البحث وجمع البيانات، حيث قام الباحث بعمل دراسة حالة تتضمن مؤشرات محددة لموقف العميل من الاحتيال (الصفات الأنانية)، والحوافز تجاه الاحتيال، حيث يتم قياس كل من الأنانية والحوافز من خلال مستويين اثنين (منخفض ومرتفع). وقد تمثّل مدير شركة العميل في هذه الحالة بالمدير العام لإحدى أهم الشركات العاملة في قطاع المقاولات. وقد تم توزيع دراسة الحالة هذه على (١٠١) مدققاً يعملون في منشآت تدقيق دولية في الولايات المتحدة الأمريكية. وتوصلت الدراسة إلى أن السلوك الأناني للعميل والحوافز نحو الاحتيال يرتبطان بشكل جوهري وإيجابي بالتقييم الكلي لخطر الاحتيال.

١٢. دراسة (Abdullatif, 2013) بعنوان: عوامل خطر الاحتيال وتعديلات برنامج التدقيق: دليل من الأردن.

هدفت هذه الدراسة إلى تحري أو اكتشاف كيفية تعامل شركات التدقيق مع العملاء محل التدقيق في ظل وجود عوامل خطر الاحتيال. ولعمل مثل ذلك، فقد ارتأت الدراسة معرفة أيًا من عوامل خطر الاحتيال تعتبر أكثر أهمية بالنسبة للمدققين الأردنيين، وكيفية قيامهم بتعديل برنامج التدقيق الخاص بهم عند وجود عوامل خطر الاحتيال لدى العملاء. وقد تم تصميم استبانة خاصة بالمدققين ذوي الخبرات العالية في كبريات شركات التدقيق الأردنية. وأوضحت النتائج بأن ما يقرب من (٢٠) عاملاً، من عوامل خطر الاحتيال، المذكورة في الاستبيان كانت ذات أهمية قليلة (إن لم تكن عديمة الأهمية)، حيث تعتبر هذه النتيجة مقلقة جدلياً. والأهمية الملحوظة في تعديل برنامج التدقيق في ظل وجود كل عامل - من عوامل خطر الاحتيال - كان مرتبطاً بالأهمية الملحوظة لعامل خطر الاحتيال نفسه. وكانت أهم عوامل خطر الاحتيال هي العوامل المرتبطة بصفات الإدارة واتجاهها نحو عملية التدقيق، بينما تعتبر أقل العوامل أهمية تلك المرتبطة بالصعوبات في الأداء المالي للعميل.

سادساً: ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة:

تعتبر هذه الدراسة استكمالاً للدراسات السابقة بعد الأخذ بعين الاعتبار التعديلات الجديدة التي طرأت على معايير التدقيق الدولية، ومنها معيار التدقيق الدولي رقم (٢٤٠) المتعلق بمسؤوليات المدقق المتعلقة بالاحتيال في عملية تدقيق البيانات المالية، وكذلك معيار التدقيق الدولي رقم (٣١٥)

المتعلق بتحديد وتقييم مخاطر الخطأ الجوهري من خلال فهم المنشأة وبيئتها، وتحديد دور المدقق ومسؤوليته في تقييم مخاطر احتيال الإدارة في البيئة السورية.

سابعاً: فروض الدراسة:

ألزمت معايير التدقيق الدولية مدقق الحسابات بتقييم مخاطر احتيال الإدارة، فقد تناول معيار التدقيق الدولي رقم (٢٤٠) مسؤوليات المدقق المتعلقة بالاحتياال في عملية تدقيق البيانات المالية. ومن ناحية أخرى ألزمت هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية الجهات الخاضعة لرقابتها بتطبيق معايير التدقيق الدولية وذلك بالمادة (٦) من القرار رقم (٣٩٤٤)، التي نصت على أنه يلتزم مدقق حسابات أي جهة من الجهات الخاضعة لرقابة هيئة الأوراق والأسواق المالية بتطبيق معايير التدقيق الدولية الصادرة عن الإتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC). والمادة (٧) من نفس القرار، والتي نصت على أنه مع مراعاة أحكام قانون التجارة، يجب أن يتضمن تقرير مدقق حسابات الشركة الأمور التالية، نذكر منها، البيانات المالية التي تنص عليها معايير التدقيق الدولية، وإقرار بأن إجراءات التدقيق قد تمت وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. كما نص القرار رقم (٣١) في المادة (١٤) بالفقرة (هـ) على أنه إضافة لواجبات مدقق الحسابات المنصوص عليها في قانون الشركات، يلتزم مدقق الحسابات كجزء من إجراءات التدقيق الإشارة إلى أية أمور ذات أهمية، مثل اعتماد معايير التدقيق الدولية الصادرة عن الإتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) والقواعد المهنية المتعارف عليها عند قيامهم بتدقيق حسابات وبيانات الشركة. وبالتالي يتوجب على مدقق الحسابات في سورية بناءً على القوانين والقرارات الصادرة والمنظمة لمهنة التدقيق اتباع معايير التدقيق الدولية عند أدائه لعملية التدقيق، وبناءً على ما سبق وفي ضوء مشكلة الدراسة يمكن للباحث صياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية الأولى:

"لا يلعب مدققو الحسابات في سورية دوراً مهماً في تقييم مخاطر احتيال الإدارة في كافة مراحل عملية التدقيق."

ويمكن دراسة هذه الفرضية من خلال الفرضيات الأربع الفرعية التالية:

١ - ١ لا يلعب مدققو الحسابات في سورية دوراً مهماً في تقييم مخاطر احتيال الإدارة في مرحلة إعداد الارتباط.

١ - ٢ لا يلعب مدققو الحسابات في سورية دوراً مهماً في تقييم مخاطر احتيال الإدارة في مرحلة تقييم المخاطر.

١ - ٣ لا يلعب مدققو الحسابات في سورية دوراً مهماً في تقييم مخاطر احتيال الإدارة في مرحلة الاختبار.

١ - ٤ لا يلعب مدققو الحسابات في سورية دوراً مهماً في تقييم مخاطر احتيال الإدارة في مرحلة الإتمام.

الفرضية الرئيسية الثانية:

" لا يعد مدققي الحسابات في سورية مسؤولين عن تقييم مخاطر احتيال الإدارة في كافة مراحل عملية التدقيق."

ويمكن دراسة هذه الفرضية من خلال الفرضيات الأربع الفرعية التالية:

٢- ١ لا يعد مدققي الحسابات في سورية مسؤولين عن تقييم مخاطر احتيال الإدارة في مرحلة إعداد الارتباط.

٢- ٢ لا يعد مدققي الحسابات في سورية مسؤولين عن تقييم مخاطر احتيال الإدارة في مرحلة تقييم المخاطر.

٢- ٣ لا يعد مدققي الحسابات في سورية مسؤولين عن تقييم مخاطر احتيال الإدارة في مرحلة الاختبار.

٢- ٤ لا يعد مدققي الحسابات في سورية مسؤولين عن تقييم مخاطر احتيال الإدارة في مرحلة الإتمام.

الفصل الثاني
مسؤولية مدققي الحسابات تجاه
احتياال الإدارة

الفصل الثاني

مسؤولية مدققي الحسابات تجاه احتيال الإدارة

مقدمة:

لا تزال مسؤولية مدققي الحسابات عن اكتشاف احتيال الإدارة قضية شائكة ومثيرة للخلاف والجدل، نظراً للحدود الحتمية بشأن نطاق عملية التدقيق، والتي يعتمد عليها مدقق الحسابات في منهج أداء عملية التدقيق (مصطفى، ٢٠٠١، ص ١٦٤). فاكشاف احتيال الإدارة يعتبر مشكلة مركبة، إذ ليس كل حالة احتيال تحدث يتم اكتشافها (المعتاز، ٢٠١٠، ص ١١). لذا تشكل مسؤولية مدققي الحسابات تجاه الاحتيال بشكل عام واحتيال الإدارة بشكل خاص موضع خلاف بين مدققي الحسابات ومستخدمي البيانات المالية وهو ما يعرف بفجوة التوقعات (Expectations Gap)، حيث يتوقع هؤلاء المستخدمون أن يقوم مدقق الحسابات باكتشاف كل حالات الاحتيال الموجودة في الشركة والتقرير عنها، بينما يرى مدقق الحسابات أن ذلك لا يعد من مسؤوليته، بل يراه مستحيلاً في ظل اعتبارات الكلفة والوقت المستغرق لأداء عملية التدقيق. ويبرز هذا الخلاف جلياً في حال الإفلاس الذي يصيب الشركات التي تم تدقيقها، إذ يحمل مستخدمو البيانات المالية مسؤولية هذا الإفلاس لمدقق الحسابات لفشله باكتشاف الاحتيال الذي سبب هذا الإفلاس، بينما يدافع مدقق الحسابات عن نفسه بأنه قام بالمسؤولية الموكلة إليه على أكمل وجه، مما قد يعرض مدقق الحسابات للدعوى القضائية، الأمر الذي ينعكس سلباً على مدقق الحسابات وعلى المهنة ككل لفقدان الثقة بها. الأمر الذي دفع بالجهات النازمة لمهنة التدقيق للسعي وراء تحسين المعايير الضابطة لعمل مدققي الحسابات وصياغتها بوضوح لضمان الفهم السليم لها، وهذا ما تعكسه التطورات والتعديلات المتلاحقة على مسؤولية مدقق الحسابات تجاه الاحتيال في ظل كل من معايير التدقيق الدولية والأمريكية.

ولغرض توضيح هذه المسؤولية قام الباحث في هذا الفصل بتناول الاحتيال بشكل عام والتركيز على احتيال الإدارة، كما تم تناول مسؤوليات مدقق الحسابات للتعرف على أنواع المسؤولية، ومن ثم التطرق للتطور التاريخي لمسؤولية مدقق الحسابات تجاه الاحتيال في ظل كل من معايير التدقيق الدولية والأمريكية. وقد تم تقسيم هذا الفصل على النحو التالي:

المبحث الأول: مفهوم الاحتيال وأنواعه وأسبابه وخصائصه وعوامله.

المبحث الثاني: مفهوم مسؤولية مدقق الحسابات وتطورها التاريخي.

المبحث الأول: مفهوم الاحتيال وأنواعه وأسبابه وخصائصه وعوامله

مقدمة:

يشكل الاحتيال تهديداً خطيراً للشركات، فهو يُرتكب من قبل عنصر بشري أياً كان مستواه الوظيفي (إدارة أو موظفين)، ويخضع العنصر البشري لقاعدة (٢٠ - ٦٠ - ٢٠) على النحو الآتي (Goldmann, 2009, p11):

- ٢٠٪ من العنصر البشري في الشركات لا يقدمون على ارتكاب الاحتيال مطلقاً، وهؤلاء الأشخاص يتمتعون بدرجة عالية جداً من النزاهة حيث أنهم لا يتأثرون بأي ضغوط تدفعهم لارتكاب الاحتيال.
- ٦٠٪ من العنصر البشري في الشركات يعتبرون على الحياد، هؤلاء الأشخاص يتمتعون أساساً بالنزاهة ولكن إذا اتاحت لهم فرصة لارتكاب الاحتيال ولا يوجد هناك خطر لاكتشافهم فإنهم قد يقدمون على ارتكابه.
- ٢٠٪ من العنصر البشري في الشركات لا يتمتعون بالنزاهة وهم يرتكبون الاحتيال متى سنحت لهم الفرصة بذلك، بل أنهم يحاولون خلق الفرص التي تساعدهم على ارتكاب الاحتيال.

وتقوم الشركات باتخاذ إجراءات من شأنها منع (Prevention) وقوع الاحتيال واكتشافه (Detection) حال وقوعه لاتخاذ الإجراءات المناسبة. جملة هذه الأمور من خصائص العنصر البشري واحتمالات حدوث خطر الاحتيال والإجراءات المانعة والكاشفة والمصححة من قبل الشركة يأخذها مدقق الحسابات في الاعتبار عند تقييم خطر الاحتيال والذي بدوره يعتبر من أهم المراحل التي يقوم بها مدقق الحسابات خلال عملية التدقيق، لأن الاستجابة للمخاطر بشكل عام ولخطر الاحتيال بشكل خاص ينبغي أن تتسجم مع المخاطر المقيّمة، وبالتالي فإن التقييم غير الدقيق للمخاطر يؤدي إلى التخطيط غير الملائم لعملية التدقيق، الأمر الذي يؤثر على فعالية التدقيق وكفاءته. ويعتبر خطر الاحتيال ولاسيما احتيال الإدارة من أهم المخاطر التي يتوجب على مدقق الحسابات تقييمه والاستجابة له من خلال تصميم إجراءات تتناسب مع الخطر المقيّم، مما يفرض على المدقق بذل عناية مهنية أكبر وشك مهني أكثر لبدء عملية التدقيق بشكل صحيح، لأن البداية الخاطئة تؤدي إلى نتائج خاطئة وهو ما يؤثر على فعالية عملية التدقيق، أو إلى استغراق وقت أكبر في عملية التدقيق لتصحيح الخطأ وإعادة النظر بالإجراءات المصممة بناءً على عملية التقييم غير الدقيقة وهو ما يؤثر على كفاءة عملية التدقيق.

ولكي يتمكن مدقق الحسابات من تقييم خطر احتيال الإدارة لابد من توافر معرفة كافية لديه عن مفهوم احتيال الإدارة والأنواع التي يتألف منها وأسباب حدوثه وخصائصه

وعوامله، فمعرفة المدقق بمكامن الخطر واحتمالات حدوثه تساعد في توجيه إجراءات محددة لتحديد المخاطر ومنها خطر احتيال الإدارة، الأمر الذي يسهم في زيادة كفاءة وفعالية عملية التدقيق.

٢- ١- ١ تعريف الاحتيال:

عرّف المعيار الدولي رقم (٢٤٠) الاحتيال (Fraud) بأنه: فعل مقصود من قبل واحد أو أكثر من أفراد الإدارة أو أولئك المكلفين بالحوكمة أو الموظفين أو أطراف ثالثة، ينطوي على اللجوء إلى الخداع للحصول على منفعة غير عادلة أو غير قانونية (IFAC, 2010/2010, p159). كما عرّف المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) في القسم (٢٤٠) الاحتيال بأنه: فعل مقصود من قبل واحد أو أكثر من أفراد الإدارة أو أولئك المكلفين بالحوكمة أو الموظفين أو أطراف ثالثة، ينطوي على اللجوء إلى الخداع الذي يؤدي إلى تضليل في البيانات المالية محل التدقيق (AICPA, 2012).

وعرّف معهد المدققين الداخليين (IIA) الاحتيال بأنه: أي أفعال غير قانونية تتسم بالخداع والإخفاء، أو انتهاك للثقة. ولا تعتمد هذه الأفعال على التهديد باستخدام الإكراه والإجبار. ويُرتكب الاحتيال من قبل الأفراد والمنظمات للحصول على الأموال أو الممتلكات أو الخدمات، لتجنب دفع أو فقدان الخدمات، أو لتأمين منفعة شخصية أو تجارية (Pickett, 2010, P545). وقد عرّف قاموس بلاك القانوني (Black's Law Dictionary) الاحتيال بأنه: جميع الوسائل المتنوعة التي تبتكرها الموهبة البشرية، والتي يتم اللجوء إليها من قبل شخص ما للحصول على منفعة أكثر من غيره من خلال تقديم اقتراحات مضلّة أو إخفاء للحقيقة. وتشمل هذه الوسائل كل ما هو غير متوقع والخدع والتحايل أو الإخفاء وأية طريقة غير مشروعة يتم من خلالها خداع الآخر (ACFE, 2011, p2.201).

وعرّف (Vona, 2008, p6) الاحتيال بأنه: الأفعال التي ترتكب في الشركة أو من قبل الشركة أو لأجل الشركة ويكون مصدر هذه الأفعال داخلي أو خارجي وتتميز بالتمتع بالإخفاء، وعادة ما تتضمن هذه الأفعال تصرفات غير قانونية ومخالفات، كما هو الحال في التضليل المالي وعدم الالتزام بالسياسات والتصرفات للأخلاقية، وتتسبب هذه الأفعال في خسارة أموال الشركة وقيمة أسهمها وسمعتها والحصول على فائدة غير مشروعة سواء تم الحصول عليها شخصياً أو من قبل آخرين.

يتضح من التعاريف السابقة أن الاحتيال فعل متعمّد أو مقصود يتم اللجوء إليه من قبل الإدارة أو الموظفين أو أطراف أخرى للحصول على منفعة غير مشروعة من خلال استخدام كافة الوسائل لتحقيق هذا الغرض.

٢- ١- ٢ أنواع الاحتيال:

يتضح من تعريف المعيار الدولي رقم (٢٤٠) للاحتيال المذكور أعلاه أن هناك ثلاثة أنواع للاحتيال مصنفة حسب مرتكبيه وهي: احتيال الإدارة واحتيال الموظفين واحتيال الغير (طرف ثالث). وبنفس الوقت تناول هذا المعيار الدولي أنواع الاحتيال مصنفة حسب الأثر منها على النحو الآتي (IFAC, 2010/2010, p157):

١. تقارير مالية احتيالية.

٢. سوء تخصيص الأصول.

وقد قسّمت (ACFE, 2011, p4.521) الاحتيال حسب الأثر منه إلى ثلاث فئات رئيسية:

١. اختلاس الأصول (Asset Misappropriation).

٢. الفساد (Corruption).

٣. احتيال التقارير المالية (Financial Statement Fraud).

وصنّف (Pedneault, 2009, p3) الاحتيال إلى نوعين رئيسيين:

١. احتيال الإدارة (Management Fraud) ويُعرف عادة باحتيال التقارير المالية (Financial Statement Fraud).

٢. احتيال الموظفين (Employee Fraud) أو الاختلاس (Embezzlement).

بينما ذهب البعض إلى الخلط بين أنواع الاحتيال بغض النظر عن تصنيفها على النحو الآتي (لطفي، ٢٠٠٥، ص ص ٦٠ - ٦١):

١. احتيال العاملين: يتضمن بصفة عامة سرقة موارد الشركة التي يملكها أصحابها أخطاء متعمدة بالسجلات المحاسبية لإخفاء مثل هذه السرقات.

٢. احتيال الإدارة: يتضمن بصفة عامة ارتكاب الأخطاء المتعمدة بالسجلات المحاسبية بواسطة الإدارة العليا، وذلك بغرض تحريف وتغيير المركز المالي للشركة ونتائج أعمالها وتدفقاتها النقدية.

٣. الاحتيال الناتج عن تحريفات مرتبطة بإعداد بيانات مالية احتيالية أو مضللة: تتضمن عمليات متعمدة تهدف إلى خداع مستخدمي البيانات المالية عن طريق معالجة أو تزيف أو تعديل السجلات المحاسبية أو المستندات التي أعدت في ضوءها البيانات المالية، والعرض الخاطئ أو الحذف عن عمد لأحداث وعمليات

معينة في البيانات المالية، والتطبيق الخاطئ عن عمد للمبادئ والمعايير المحاسبية فيما يتعلق بمبالغ أو تصنيف أو طريقة عرض معينة أو إفصاح بطريقة معينة.

٤. الاحتيال الناتج عن تحريفات مرتبطة بسوء استخدام الأصول: يتضمن سوء استخدام الأصول وسرقتها واختلاسها ويشمل ذلك: اختلاس المتحصلات النقدية، أو سرقة المخزون، وتواطؤ موظفو الشركة مع طرف آخر في سبيل اختلاس أحد الأصول.

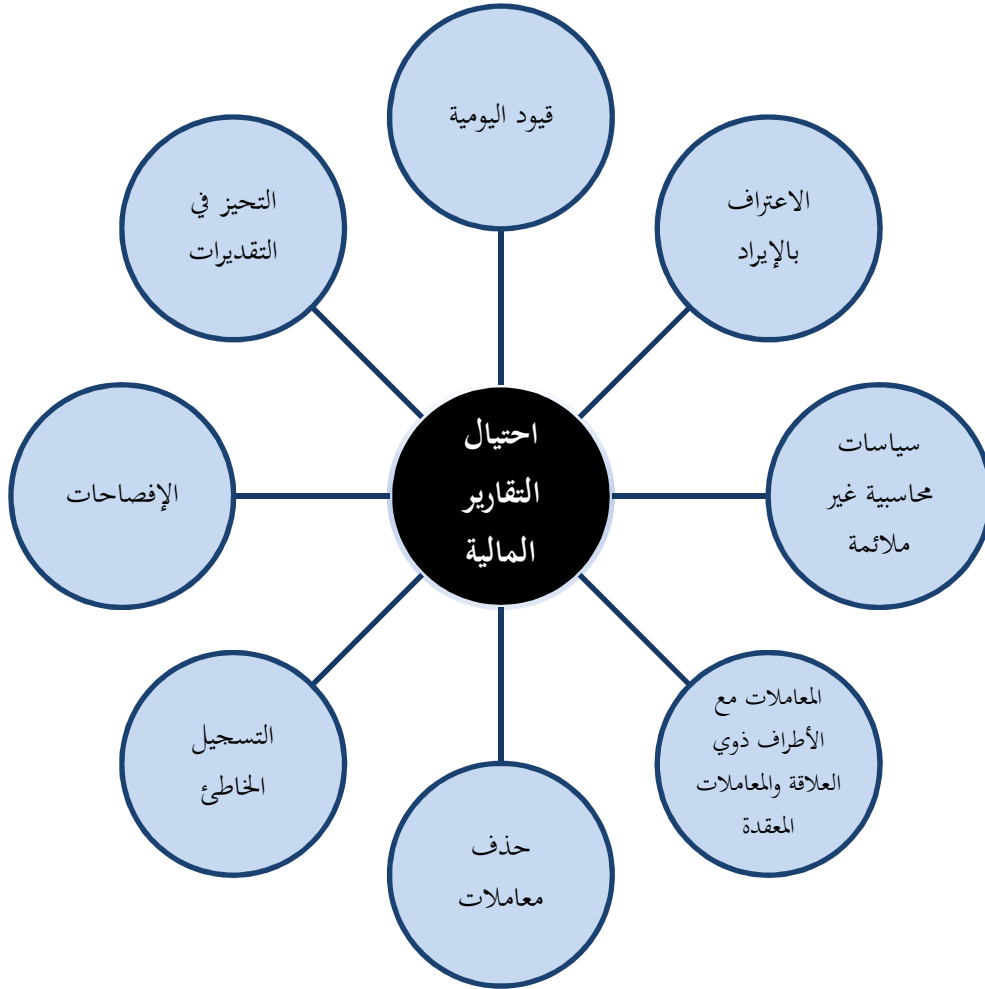
ويركز الباحث على احتيال الإدارة أو ما يسمى عادة باحتيال التقارير المالية، والذي عرّفه (مبارك، ٢٠٠٧، ص ١٨) بأنه التزييف أو الحذف المتعمّد للمعلومات الواردة بالبيانات المالية مما يؤدي إلى أن تكون البيانات المالية مضلّة بشكل جوهري. وعرّفه (Arens et al., 2012, p164) بأنه التحريف أو الحذف المتعمّد (Intentional misstatements or omissions) لمبالغ أو إفصاحات البيانات المالية بغرض خداع المستخدمين. وعرّفه (Singleton et al., 2006, p2) بأنه تحريف متعمّد لمستوى أداء الشركة والمُرتكب من قبل أفراد الإدارة بغية تحقيق منافع من هذا الاحتيال مثل الترقيات، والعلاوات، أو أي حوافز اقتصادية أخرى، للوصول إلى مستوى اجتماعي عالي.

وقد أشار تقرير (ACFE) عن الاحتيال عام ٢٠٠٨ أن اختلاس الأصول يُرتكب من قبل الملاك والأعضاء التنفيذيين بنسبة (٢٢٪)، ومن قبل المدراء بنسبة (٣٨٪)، ومن قبل الموظفين بنسبة (٤٠٪). أما التقارير المالية الاحتيالية فترتكب بنسبة (٥٣٪) من قبل الملاك والأعضاء التنفيذيين، وبنسبة (٣٦٪) من قبل المدراء، وبنسبة (١١٪) من قبل الموظفين (Zack, 2009, p6).

وأشار (مبارك، ٢٠٠٧، ص ١٦) أن احتيال الإدارة يرتكب بصفة خاصة من خلال:

١. التلاعب أو تزييف أو تغيير السجلات المحاسبية أو البيانات التي تحتويها المستندات المؤيدة للمعلومات التي تعرضها البيانات المالية.
٢. سوء عرض أحداث أو عمليات أو معلومات هامة أخرى أو تعمد إغفال الإفصاح عنها.
٣. تعمد استخدام التقدير الشخصي الخاطئ لبعض الأرقام المحاسبية التي تعتمد بصفة أساسية على التقدير الشخصي للإدارة.
٤. تعمد التطبيق الخاطئ للمبادئ المحاسبية المتعلقة بتحديد القيم أو التصنيف أو طرق العرض والإفصاح.

ويُظهر الشكل رقم (١) احتيال التقارير المالية وطرق ارتكابه:



الشكل رقم (١): احتيال التقارير المالية وطرق ارتكابه

Source: (KPMG, 2012).

وذكر (مصطفى، ٢٠٠٠، ص٥٣٧) أن حالات احتيال الإدارة تتضمن بصفة عامة الأخطاء المتعمدة بالسجلات المحاسبية بواسطة الإدارة العليا، فقد تحاول الإدارة إساءة عرض البيانات المالية بواسطة حذف أو إخفاء معلومات هامة من السجلات المحاسبية أو تسجيل عمليات وهمية أو التطبيق غير السليم للمبادئ المحاسبية بشكل متعمد، وذلك بغرض تحريف نتائج أعمال الشركة ومركزها المالي. وخطورة هذا النوع من الاحتيال تتضح من إمكانية حدوثه حتى في ظل وجود هيكل جيد للرقابة الداخلية، نظراً لأن الإدارة يمكن أن تخترق وتتجاوز إجراءات الرقابة، ومن ثم فإن مثل هذا النوع من الاحتيال يكون من الصعوبة بمكان اكتشافه، بالرغم من كونه ذا تأثيراً جوهرياً على صدق وعدالة البيانات المالية.

ويمكن تحقيق التقارير المالية الاحتيالية من خلال واحد أو أكثر مما يلي (Zack,

2009, pp3-4):

١. تضخيم الأصول (Inflating Assets).

٢. تخفيض الالتزامات (Understating Liabilities).
 ٣. تضخيم الإيرادات (Inflating Revenues).
 ٤. تخفيض المصاريف (Understating Expenses).
 ٥. خلق فروقات زمنية (Creating Timing Differences)، أي يكون مبلغ الأرباح خلال فترتين ماليتين صحيحاً ولكن هناك مغالاة في إحدى الفترتين وتخفيض في الأخرى، مثل الاعتراف بالإيرادات قبل أوانها بهدف الاقتراض.
 ٦. التصنيف الخاطئ لبنود الميزانية (Misclassifying Balance Sheet Items)، كتصنيف الموجودات غير المتداولة كموجودات متداولة أو تصنيف الالتزامات المتداولة كالتزامات غير متداولة وذلك من أجل تحسين نسب التحليل المالي.
 ٧. الاحتيال في الإفصاحات (Committing Disclosure Frauds)، كحذف إفصاحات أساسية في البيانات المالية أو تحريف للحقائق في الإفصاحات.
- وما يميز احتيال الإدارة عن احتيال الموظفين أنه أقل حدوثاً (تكراراً) إلا أنه يتسبب بخسائر أكبر بكثير من تلك التي يسببها احتيال الموظفين وذلك للمكانة التي تتمتع بها الإدارة في الشركة والتي تتيح لها فرصاً أكبر لارتكاب الاحتيال وهو ما يجعله أكثر أهمية من غيره، ولعل أهم مثال على ذلك شركة Enron التي تعرضت لاحتيال إدارة أدى بالنهاية إلى انهيار الشركة (Goldmann, 2009, p12).
- ويرى الباحث أن احتيال الإدارة يعتبر من أعقد أنواع الاحتيال وأخطرهما وذلك لعدة أمور من أهمها؛ طبيعة مرتكب هذا الاحتيال ألا وهو الإدارة من حيث المكانة التي تشغلها وقدرتها على تجاوز نظم الرقابة الداخلية، مما يجعلها أكثر قدرة على إخفاء هذا الاحتيال. وأيضاً تكمن خطورة هذا النوع من الاحتيال في الخسائر الناجمة عنه مقارنةً بالأنواع الأخرى من الاحتيال.
- ٢- ١- ٣ أسباب الاحتيال:

إن الدافع وراء عمليات الاحتيال لا ينطوي دائماً على تحقيق منافع شخصية، فقد يكون في بعض الأحيان مزيجاً من الضغوط التي تواجه الشركة أو الإدارة، وتوافر الفرص لارتكاب الاحتيال مع القدرة على إخفاؤه، وهو ما يعرف بـ "الأعلام الحمراء" (Red Flags). وهذا يعني أنه إذا كانت الأعلام الحمراء (الضغوط والفرص) موجودة، فإن خطر الاحتيال يزداد بشكل ملحوظ (ACFE, 2011, p 1.304).

وأسباب الاحتيال كثيرة ومتعددة نذكر منها على سبيل المثال (دحدوح، ٢٠٠٨، ص ص

١٧٩ - ١٨٠):

١. إظهار وضع الشركة بشكل أفضل مما هو عليه وتشجيع المستثمرين على شراء أسهمها.
 ٢. زيادة نسبة حصة السهم من الأرباح.
 ٣. الحصول على قروض إضافية أو تحسين شروط عمليات التمويل القائمة وظروفها.
 ٤. تحقيق أهداف الشركة وغاياتها المتمثلة بتحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح.
 ٥. الحصول على مكافآت وحوافز إضافية بناءً على الأداء المالي للشركة.
 ٦. إظهار أرباح أقل بهدف تخفيض ضريبة الدخل أو التهرب منها.
 ٧. اختلاس أصول الشركة.
 ٨. قيام الشركة بدفع مبالغ لبضاعة أو خدمات لم يتم استلامها.
 ٩. وقوع الإدارة تحت ضغوط من مصادر داخلية أو خارجية.
- وقد تناولت (ACFE, 2011, pp1.303-1.304) بعض الأسباب الأكثر شيوعاً لارتكاب الاحتيال على النحو التالي:

١. لتشجيع الاستثمار من خلال بيع الأسهم.
٢. لإثبات زيادة الأرباح للسهم الواحد أو فوائد مشاركة الأرباح، وبالتالي السماح بتوزيعات أرباح أكبر.
٣. لتغطية العجز في توليد التدفقات النقدية.
٤. لتبديد تصورات السوق السلبية.
٥. للحصول على تمويل أو على شروط أكثر ملاءمة في عمليات التمويل القائمة.
٦. للحصول على أسعار شراء أعلى لعمليات الاستحواذ.
٧. لإثبات الامتثال لاتفاقيات التمويل.
٨. لتحقيق أهداف الشركة.
٩. للحصول على المكافآت المرتبطة بالأداء.

ويبين (Zack, 2009, pp5-6) أن أسباب الاحتيال عديدة ومتنوعة للغاية، فبعضها ناجم عن منافع مالية مباشرة لمرتكبي الاحتيال، والبعض الآخر يكون أقل وضوحاً، حيث لا توجد منافع مالية مباشرة. ومن أمثلة أسباب الاحتيال الناجمة عن منافع مالية مباشرة لمرتكبي الاحتيال ما يلي:

١. الرواتب والعلاوات المرتبطة بتحقيق الأهداف المالية المحددة.
٢. زيادة قيمة أسهم الشركة وخيارات الأسهم الناجمة عن الإفصاح عن نتائج مالية جيدة.

٣. الحفاظ على الموقع الوظيفي من خلال تزييف النجاح المالي لقسم معين، أو موقع، أو خط إنتاج وغير ذلك، لتفادي إقصاء الإدارة العليا للمسؤولين عن ذلك نتيجة لأدائهم الضعيف في الشركة.

أما أسباب الاحتيال غير الناجمة عن منافع مالية مباشرة لمرتكبي الاحتيال فهي على سبيل المثال:

١. الضغوطات من الإدارة العليا، ومجلس الإدارة والأطراف الخارجية مثل محلي سوق المال لتحقيق الأرباح المتوقعة.
٢. الضغوط التنافسية للتفوق على الشركات الأخرى من نفس الصناعة.
٣. الضغوط للانسجام مع النسب المالية المنصوص عليها في عقود الاقتراض كالأوراق المالية والسندات، بهدف الحفاظ على هذه الأدوات من احتمالية عدم السداد.
٤. الرغبة في إقناع المقرضين بأن الشركة قادرة على الحصول على قرض جديد أو زيادة مستوى الائتمان.
٥. الرغبة في إقناع شركات التأمين بأن الشركة يمكن تصنيفها على أنها ذات خطر منخفض.
٦. الرغبة في إقناع المستثمرين بجدوى استثمار مدخراتهم في الشركة.

ويرى (لطفى، ٢٠٠٥، ص ٦٢-٦٣) أن إدارة الشركة تلجأ إلى الاحتيال لعدة أسباب أبرزها:

١. تضخيم الأرباح عن طريق:
 - إظهار أرباح صورية حتى يتمكن المديرون وأعضاء مجلس الإدارة من التصرف في أسهمهم بأسعار مرتفعة.
 - زيادة نصيب المديرين من الأرباح.
 - ترغيب شركة أخرى في شراء الشركة.
٢. تخفيض الأرباح بهدف:
 - شراء أسهم الشركة في البورصة.
 - تكوين احتياطات سرية.
 - التهرب من الضرائب.
٣. تدعيم وتقوية المركز المالي على خلاف الحقيقة بهدف:

- سهولة الحصول على قروض من أحد البنوك.
 - ترغيب شريك جديد في الانضمام للشركة.
 - بيع الشركة بقيمة مرتفعة إذا ما تم البيع على أساس صافي قيمة الأصول التي تظهرها الميزانية العمومية.
- وأشار (مبارك، ٢٠٠٧، ص ١٩) أن أسباب احتيال التقارير المالية يمكن تلخيصها في:
١. تحويل النتائج من خسائر إلى أرباح بقصد التأثير على تقويم أداء الإدارة من جانب الجمعية العامة للمساهمين.
 ٢. زيادة مفتعلة وغير حقيقية لمعدلات ربحية الشركة مما يؤدي إلى التأثير الجيد على أسعار أسهم الشركة في سوق الأوراق المالية وبالتالي الحصول على مكافآت غير عادية.
 ٣. إخفاء ضعف المركز المالي للشركة بغرض الحصول على قرض من البنك أو إصدار قرض سندات بشروط تكون في صالح الشركة أكثر. وقد يكون الغرض أيضاً طلب زيادة رأس المال.
 ٤. تخفيض الربحية بغرض التهرب من سداد مستحقات الضرائب والزكاة، وقد يتبع هذا الهدف إعداد مجموعة دفترية كاملة لأغراض التحاسب الضريبي.
- ويتفق الباحث مع ما تم ذكره سابقاً بأن أسباب احتيال الإدارة عديدة ومتنوعة جداً، إلا أنها تؤدي بالنهاية إلى تحريف الواقع وتصويره بغير ما هو عليه أياً كان الدافع وراء ذلك من منافع شخصية لمرتكب الاحتيال نفسه أو منافع اقتصادية للشركة، أي أن النتيجة واحدة ألا وهي تحريف البيانات المالية بشكل متعمد وعرضها بخلاف الحقيقة مع اختلاف الأسباب المؤدية للقيام بذلك. هذه الأسباب تشكل دوافع لارتكاب الاحتيال، وينبغي على مدقق الحسابات معرفتها وتحديد حال وجودها ليتمكن من تقييم خطر احتيال الإدارة بشكل صحيح.

٢- ١- ٤ خصائص الاحتيال:

تناول (O’Gara, 2004, pp21-22) خصائص احتيال الإدارة على الشكل الآتي:

١. يتسبب احتيال الإدارة بخسائر كبيرة مقارنة بالأنواع الأخرى من الاحتيال.
٢. يتم عن طريق احتيال في العلاقات (Relational) وليس في المعاملات (Transactional).
٣. في كثير من الأحيان لا يظهر احتيال الإدارة من خلال النتائج المسجلة بالدفاتر المحاسبية.

٤. بما أن احتيال الإدارة يتم في كثير من الأحيان خارج الدفاتر، فإنه لا يستوجب تسجيل قيود تسوية حال اكتشافه.
٥. يرتكب هذا الاحتيال من قبل أشخاص يتقلدون مناصب عالية في الشركة.
٦. تكون المؤشرات التي تدل على وجود مثل هذا النوع من الاحتيال مختلفة عن تلك المؤشرات المتعلقة بالأنواع الأخرى من الاحتيال.
٧. يتميز هذا النوع من الاحتيال بالتعقيد وصعوبة اكتشافه.
٨. يتميز هذا النوع من الاحتيال بإشراك عدد كبير من الأشخاص لارتكابه، وهذا يوفر عدد كبير من الواشين المحتملين في حال عدم استفادتهم من الاحتيال.

إن مخاطرة عدم كشف المدقق عن بيان خاطئ جوهري ناتج عن احتيال الإدارة هي أكبر من مخاطرة عدم كشف المدقق عن بيان خاطئ جوهري ناتج عن احتيال الموظف لأن الإدارة عادة ما تكون في موضع يمكنها فيه التلاعب بشكل مباشر أو غير مباشر بالسجلات المحاسبية أو عرض معلومات مالية احتيالية أو تجاوز إجراءات الرقابة المصممة لمنع عمليات الاحتيال المشابهة من قبل موظفين آخرين (IFAC, 2010/2010, p158). فعادة ما ستتخذ الإدارة والأفراد المتورطين في عملية الاحتيال خطوات معينة لإخفاء الاحتيال عن مدققي الحسابات أو الآخرين داخل وخارج الشركة. وقد يتم إخفاء الاحتيال عن طريق إخفاء دليل إثبات معين أو تحريف المعلومات كرد فعل على الاستفسارات أو عن طريق تزييف المستندات وتحريفها، على سبيل المثال قد تقوم الإدارة التي تتورط بإعداد تقارير مالية احتيالية بتسجيل قيود يومية وهمية أو تغيير مستندات الشحن، أو قد يحاول العاملون أو أعضاء الإدارة الذين يختلسون النقدية إخفاء سرقاتهم عن طريق تزوير التوقعات أو تزييف الموافقات الالكترونية على المدفوعات النقدية. كما قد يتم إخفاء الاحتيال أيضاً من خلال التواصل فيما بين الإدارة والعاملين أو الطرف الثالث، حيث قد يجعل التواصل مدقق الحسابات الذي قام بأداء عملية التدقيق يستنتج أن دليل الإثبات المقدم يعتبر مقنع على الرغم من أنه في الحقيقة مزيف. على سبيل المثال من خلال التواصل قد يتم تقديم دليل إثبات مزيف لمدقق الحسابات يفيد أن نظم الرقابة الداخلية تعمل بفعالية أو قد يتم إعطاء مدقق الحسابات إيضاحات مضللة متسقة عن طريق أكثر من فرد داخل الشركة تفسر نتيجة غير متوقعة كشف عنها إجراء تحليلي. وكمثال آخر قد يحصل مدقق الحسابات على مصادقة مزيفة من طرف ثالث تأمر مع الإدارة (لطفي، ٢٠٠٥، ص ١٤١ - ١٤٢).

ويتضح مما سبق أن احتيال الإدارة يتصف بالتعقيد والإخفاء الجيد مما يجعل مسألة اكتشافه عملية غير سهلة على مدقق الحسابات، كما أن الخسائر الناتجة عن ارتكابه أكبر بكثير من تلك الناتجة عن الأنواع الأخرى للاحتيال، وهذا ما يدفع مدقق الحسابات بزيادة التركيز عليه.

٢- ١- ٥ عوامل خطر الاحتيال:

ينبغي على مدقق الحسابات عند تقييمه لمخاطر احتيال الإدارة الأخذ بعين الاعتبار وجود عدد كبير أو مستويات عالية من عوامل خطر الاحتيال والذي بدوره يؤثر على قراره المتعلق بالاحتيال وينتج عنه في هذه الحالة تقييم خطر الاحتيال بمستوى عال (Kozloski, 2002, p10). كما أن حساسية تقييم المخاطر لمستويات خطر الاحتيال تُعزى إلى الاستجابة لعوامل خطر الاحتيال (Popova, 2008, p19).

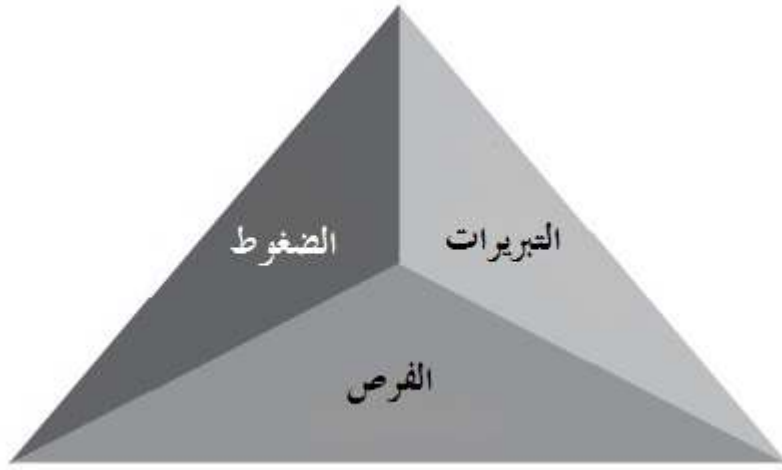
وقد عرّف معيار التدقيق الدولي رقم (٢٤٠) عوامل خطر الاحتيال (Fraud risk factors) بأنها الأحداث أو الظروف التي تشير إلى دافع ما أو ممارسة ضغط معين لارتكاب الاحتيال أو إتاحة فرصة لارتكاب الاحتيال (IFAC, 2010/2010, p159). كما عرّفت معايير التدقيق الأمريكية في القسم (٢٤٠) عوامل خطر الاحتيال بأنها الأحداث أو الظروف التي تشير إلى دافع ما، أو ممارسة ضغط معين لارتكاب الاحتيال، أو إتاحة فرصة لارتكاب الاحتيال، أو تشر إلى موقف أو تبريرات لتبرير الفعل الاحتيالي (AICPA, 2012). ويتضح من تعريف معيار التدقيق الدولي رقم (٢٤٠) أنه حدد مكونين لعوامل خطر الاحتيال هما الدافع أو الضغط والفرصة. إلا أنه عاد وذكر في التوضيحات في الفقرة (٢٥١) أنه يتم تصنيف عوامل خطر الاحتيال بناءً على ثلاث حالات تكون عموماً قائمة عند وجود الاحتيال هي (IFAC, 2010/2010, p174):

- وجود دافع أو ممارسة ضغط لارتكاب الاحتيال.
- وجود فرصة ملحوظة لارتكاب الاحتيال.
- القدرة على تبرير فعل احتيالي.

هذه المكونات الثلاثة لعوامل خطر الاحتيال تُعرف بمثلث الاحتيال (Fraud triangle). يعتبر (Donald Cressey) أول من تناول مفهوم مثلث الاحتيال حيث أجرى دراسة على (٢٠٠) شخص حوكموا بسبب اختلاس الأموال، وأطلق عليهم اسم منتهكو الثقة (Trust Violators)، حيث ركّز على الظروف التي جعلتهم يستسلمون أمام الإغراءات، ولهذا السبب فقد استبعد (Cressey) من بحثه أولئك الموظفين الذين التحقوا بعملهم لغرض الاحتيال، فقد وضع فرضية تنص على أن الأشخاص الموثوق بهم ينتهكون هذه الثقة عندما يواجهون مشاكل مالية، ويمكن حل هذه المشكلة بالخفاء من خلال انتهاك الثقة بالمستوى الوظيفي الذي يشغلونه، ويكونوا قادرين على تبرير فعلتهم، مما يمكنهم من الاعتقاد بأنهم أشخاص محل ثقة مع تصوراتهم عن أنفسهم بأنهم مستخدمون للأموال أو الممتلكات. هذه الفرضية أصبحت تعرف على مر السنين بمثلث الاحتيال. ساقه الأول يعبر عن الاحتياجات المالية الخاصة (Perceived non-

Perceived (shareable financial need)، والساق الثاني يعبر عن الفرصة (ACFE, 2011, opportunity)، والساق الأخير يعبر عن التبريرات (Rationalization) (pp4.502-4.503).

ويعبر عن الاحتياجات المالية الخاصة بالضغط (Pressure) ويسمى أحياناً بالدافع أو الحافز (Motivation or Incentive)، ويمثل الشكل التالي مثلث الاحتيال:



الشكل رقم (٢): مثلث الاحتيال

Source: (KPMG, 2012).

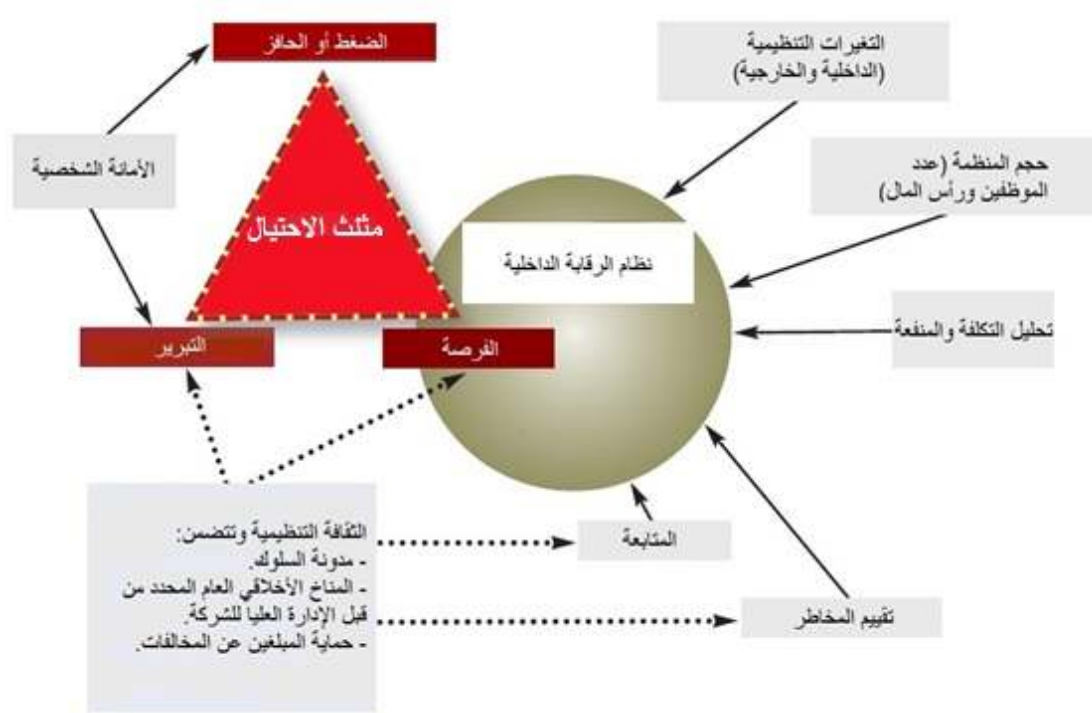
ويمكن وصف مثلث الاحتيال بواسطة التشبيه بثلاثة عناصر أساسية لحدوث الحريق وهي الأكسجين والوقود والحرارة. ووفقاً لمفهوم مثلث الاحتيال، فإن الاحتيال سوف يحدث فقط إذا كان هناك: (١) فرصة مدركة لارتكاب الاحتيال دون أن يتم القبض على المرتكب ومقاضاته وإدانته، (٢) ضغط مدرك لارتكاب الاحتيال (مثال ذلك، ضغوط مالية، ضغوط مرتبطة بالعمل، ضغوط الجشع والأنانية)، (٣) قدرة على تبرير الفعل الخاطئ والآثم (المخالف للشرع والأخلاق). وإذا تم إقصاء أي من هذه العناصر الثلاثة، فإنه لن يحدث الاحتيال على الأرجح (مصطفى وآخر، ٢٠٠٩، ص ٨٦ - ٨٧).

وأشار (Vona, 2008, p8) أن مدقق الحسابات يتوجب عليه عند تطبيق مفهوم مثلث الاحتيال فهم الأمور الستة التالية:

١. عناصر مثلث الاحتيال الثلاثة تتواجد بمستويات مختلفة حسب الأفراد.
٢. عناصر مثلث الاحتيال تعتمد بشكل كبير على الظروف الشخصية.
٣. وجود أحد عناصر مثلث الاحتيال بقوة قد يدفع إلى ارتكاب الاحتيال.
٤. وجود أحد عناصر مثلث الاحتيال بقوة قد يزيل مخاوف المرتكب من اكتشافه.
٥. تحديد عناصر مثلث الاحتيال الثلاثة أسهل من قياسها.

٦. عوامل خطر الاحتيال قد تنشأ من مصادر داخلية أو خارجية.

وذكر (Atwood et al., 2012, p34) أن الضغوط والتبريرات هي محددات شخصية، ولذلك يمكن ملاحظتها ولكن لا يمكن ضبطها أو السيطرة عليها، وأن كيفية تعامل الأشخاص مع هذه الضغوط والتبريرات يتأثر بشكل رئيس بالأمانة الشخصية (Personal integrity)، ولكن قد يتأثر الأشخاص أيضاً بالثقافة التنظيمية للشركة التي تلعب دوراً مهماً في امتلاك الأشخاص لمستويات عالية أو منخفضة من القدرة على تبرير السلوك السيء، وقد تشجع أو تثبط قيامهم بالإبلاغ عن الاحتيال. هذا وتنشأ الفرصة من وجود قصور في نظام الرقابة الداخلية. ويبين الشكل التالي المؤثرات على عناصر مثلث الاحتيال:



الشكل رقم (٣): المؤثرات على عناصر مثلث الاحتيال

Source: (Atwood et al., 2012, p36).

وفي النهاية، فإنه ينبغي على مدقق الحسابات أن يكون واعياً مدركاً للظروف التي عادةً ما تكون موجودة عند حدوث الاحتيال (الدوافع / الضغوط، الفرص، التبريرات)، حيث دراسة المدقق للمعلومات التي يتم الحصول عليها حول الشركة والبيئة التي تعمل في إطارها في ضوء المحددات الثلاثة لمثلث الاحتيال سوف تساعد على دراسة مخاطر الاحتيال التي يمكن أن تتعرض لها الشركة محل التدقيق بشكل أكثر كفاءة وفعالية (مصطفى، ٢٠١٢، ص ١٥٥ - ١٥٦). ويبين الشكل التالي بعض التبريرات لمرتكبي الاحتيال على النحو التالي:



الشكل رقم (٤): تبريرات الاحتيال

Source: (KPMG, 2012)

وقد تناول معيار التدقيق الدولي رقم (٢٤٠) عوامل خطر الاحتيال المتعلقة بالتقارير المالية الاحتمالية على النحو الآتي (IFAC, 2010/2010, pp186-189):

أولاً: الدوافع أو الضغوط

١. يتهدد الاستقرار المالي أو الربحية بالظروف الاقتصادية أو الصناعية أو التشغيلية في الشركة مثل ما يلي:

- درجة عالية من المنافسة أو تشبع السوق، يصاحب ذلك هوامش متراجعة.
- تعرض السوق لتغيرات سريعة، مثل تغيرات في التكنولوجيا أو تقادم المنتج أو تغير في أسعار الفائدة.
- انخفاضات كبيرة في طلب العملاء وزيادة فشل الأعمال إما في الصناعة أو الاقتصاد ككل.
- خسائر تشغيلية تجعل تهديد الإفلاس أو حبس الرهن أو الاستيلاء العدائي وشيك الحدوث.
- تدفقات نقدية سلبية متكررة من العمليات أو عدم القدرة على توليد تدفقات نقدية من العمليات، بينما يتم الإبلاغ عن أرباح ونمو فيها.
- نمو سريع أو ربحية غير عادية خاصة إذا ما تم مقارنتها مع نمو أو ربحية الشركات الأخرى في نفس القطاع.
- متطلبات محاسبية أو قانونية أو تنظيمية جديدة.

٢. وجود ضغوط مفرطة على الإدارة لتلبية متطلبات الأطراف الأخرى نتيجة لما يلي:

- توقعات ربحية أو مستوى اتجاه لمحللي الاستثمار والمؤسسات الاستثمارية والدائنين المهمين الأطراف الأخرى الخارجية (وبشكل خاص توقعات جزئية أو غير واقعية)، بما في ذلك توقعات خلقتها الإدارة، وعلى سبيل المثال نشرات صحفية أو تقارير سنوية مفرطة في التفاؤل.
 - الحاجة إلى الحصول على تمويل إضافي للديون أو حقوق الملكية للمحافظة على وضع تنافسي، بما في ذلك تمويل الأبحاث والتطورات الرئيسية أو المصروفات الرأسمالية.
 - قدرة هامشية على تلبية متطلبات الإدراج في سوق الأوراق المالية أو تسديد الديون أو متطلبات موثيق الديون الأخرى.
 - آثار عكسية محسوسة أو فعلية للإبلاغ عن نتائج مالية ضعيفة لمعاملات هامة معلقة مثل دمج منشآت أعمال أو منح عقود.
 - ٣. تشير المعلومات المتوفرة إلى أن الوضع المالي الشخصي للإدارة أو المكلفين بالحوكمة مهدد للأداء المالي للشركة الناجم عما يلي:
 - حصص مالية هامة في الشركة.
 - أجزاء كبيرة من تعويضاتهم (على سبيل المثال، المكافآت وخيارات الأسهم وترتيبات الأرباح) تعتمد على تحقيق أهداف قوية لأسعار الأسهم ونتائج التشغيل والمركز المالي أو التدفق النقدي
 - ضمانات شخصية لديون الشركة.
 - ٤. هنالك ضغوط مفرطة على الإدارة أو الموظفين لتلبية الأهداف المالية التي حددها المكلفون بالحوكمة، بما في ذلك المبيعات أو أهداف حوافز الربحية.
- ثانياً: الفرص
١. تتيح طبيعة القطاع أو عمليات الشركة الفرص للمشاركة في إعداد التقارير المالية الاحتيالية التي يمكن أن تنشأ مما يلي:
 - معاملات هامة لأطراف ذات علاقة ليست ضمن سير العمل العادي، أو مع منشآت ذات علاقة لم يتم تدقيقها أو قامت شركة أخرى بتدقيقها.
 - وجود مالي قوي أو قدرة على السيطرة على قطاع صناعة معين يتيح للشركة فرض الأحكام أو الشروط على المزودين أو العملاء مما قد ينجم عنه معاملات غير مناسبة أو غير عادية.
 - أصول أو التزامات أو إيرادات أو مصروفات مبنية على تقديرات هامة تتضمن أحكاماً شخصية أو شكوكاً من الصعب تدعيمها.
 - معاملات هامة أو غير عادية أو معقدة جداً، لاسيما تلك القريبة من نهاية الفترة التي تشير أسئلة صعبة حول مفهوم "المحتوى فوق الشكل".

- عمليات هامة موجودة أو يتم إجراؤها على حدود دولية في اختصاصات حيث توجد بيئات عمل وثقافات مختلفة.
- استخدام وسطاء عمل في معاملات لا يبدو أن لها مبرراً واضحاً فيما يتعلق بالعمل.
- حسابات مصرفية هامة أو عمليات شركات تابعة أو فروعاً في اختصاصات ذات حماية من الضرائب لا تبدو أن لها مبرراً واضحاً.
- ٢. هناك متابعة غير فعالة للإدارة نتيجة ما يلي:
 - سيطرة شخص واحد أو مجموعة صغيرة على الإدارة (في شركة لا يديرها مالكيها) بدون أنظمة رقابة بديلة.
 - إشراف غير فعال من قبل المكلفين بالحوكمة على عملية إعداد التقارير المالية والرقابة الداخلية.
- ٣. هناك هيكل تنظيمي معقد أو غير مستقر، كما يظهر من خلال ما يلي:
 - صعوبة في تحديد المنظمة أو الأفراد الذين لهم حصة مسيطرة في الشركة.
 - هيكل تنظيمي معقد بشكل مبالغ فيه يتضمن منشآت قانونية أو خطوط إدارية للسلطة غير عادية.
 - نسبة عالية من التغيير في الإدارة العليا أو المستشارين القانونيين أو المكلفين بالحوكمة.
- ٤. عناصر الرقابة الداخلية بها عيوب نتيجة لما يلي:
 - متابعة غير كافية لأنظمة الرقابة، بما في ذلك أنظمة الرقابة الآلية وأنظمة الرقابة على التقارير المالية المرحلية (حيث يطلب تقديم التقارير الخارجية).
 - معدلات دوران مرتفعة أو تعيين موظفين غير فاعلين في المحاسبة أو التدقيق الداخلي أو تقنية المعلومات.
 - أنظمة محاسبة أو معلومات غير فعالة، بما في ذلك حالات تتضمن نواحي ضعف هامة في الرقابة الداخلية.
- ثالثاً: تبريرات المواقف
 - اتصال أو تنفيذ أو دعم أو فرض غير فعال لقيم الشركة أو معاييرها الأخلاقية من قبل الإدارة أو إيصال قيم أو معايير أخلاقية غير مناسبة.
 - مشاركة غير مالية مفرطة من قبل الإدارة في اختيار سياسات محاسبية أو تحديد تقديرات هامة أو انشغالها في تلك الأمور.
 - ماض معروف بانتهاك قوانين الأوراق المالية أو القوانين والأنظمة الأخرى، أو إدعاءات ضد الشركة أو إدارتها العليا أو المكلفين بالحوكمة بوجود احتيال أو انتهاكات للقوانين والأنظمة.
 - اهتمام زائد من قبل الإدارة لتحقيق أو زيادة سعر الأسهم أو اتجاه الأرباح.

- ممارسة الإدارة بإلزام المحللين والدائنين والأطراف الأخرى ذات العلاقة بتحقيق توقعات قوية أو غير واقعية.
- فشل الإدارة في تصحيح نواحي الضعف الهامة في الرقابة الداخلية في الوقت المناسب.
- اهتمام الإدارة باستخدام وسائل غير مناسبة لتخفيض الأرباح المبلغ عنها لأسباب تتعلق بالضريبة.
- روح معنوية متدنية للإدارة العليا.
- لا يميز المالك أو المدير بين المعاملات الشخصية ومعاملات الشركة.
- نزاع بين المساهمين في شركة يملكها عدد صغير منهم.
- محاولات متكررة للإدارة لتبرير المحاسبة الهامشية أو غير المناسبة على أساس الأهمية النسبية.
- العلاقة بين الإدارة والمدقق الحالي أو السابق متوترة.

ويوضح الجدول التالي عوامل الخطر لإعداد التقارير المالية الاحتياطية وفق SAS No 99 (Arens et al., 2012, p338):

جدول رقم (١)

عوامل الخطر لإعداد التقارير المالية الاحتياطية وفق SAS No 99

الدوافع / الضغوط	الفرص	المواقف / التبريرات
الإدارة أو الموظفين (العاملين) لديهم دوافع أو ضغوط لتحريف جوهرى في التقارير المالية.	تتيح الظروف فرصة للإدارة أو الموظفين لتحريف التقارير المالية.	المواقف، والخصائص، أو مجموعة القيم الأخلاقية الموجودة التي تسمح للإدارة أو الموظفين بارتكاب عمل مخادع بشكل متعمد، أو أنهم موجودين في بيئة تفرض عليهم ضغط كافي يؤدي بهم لتبرير ارتكابهم لهذا العمل.
أمثلة لعوامل الخطر:	أمثلة لعوامل الخطر:	أمثلة لعوامل الخطر:
- تهديد الاستقرار المالي أو الربحية للشركة بواسطة الاقتصاد، الصناعة أو ظروف تشغيل الوحدة الاقتصادية وتتضمن الأمثلة انخفاض كبير في طلب العملاء، أو زيادة فشل منشآت الأعمال في كل من الصناعة والاقتصاد ككل.	- تتضمن التقديرات المحاسبية الهامة تقديرات وهمية أو غير مؤكدة من الصعب التحقق منها.	- الارتكابهم لهذا العمل.
-	- ضعف فعالية مجلس الإدارة أو لجنة التدقيق في الإشراف والرقابة على إعداد التقارير المالية.	- الارتكابهم لهذا العمل.
-	- ارتفاع معدل دوران العاملين بالشركة، أو عدم	- الارتكابهم لهذا العمل.

المالية، أو أية قوانين أخرى أو تنظيمات. - ممارسات الإدارة في إعداد تنبؤات غير واقعية للمحللين، أو الدائنين، أو للأطراف الأخرى.	فعالية المحاسبة، والتدقيق الداخلي أو العاملين في تكنولوجيا المعلومات.	- صافي ثروة الإدارة أو مجلس الإدارة مهددة بشكل جوهري لسوء الأداء المالي للوحدة الاقتصادية.
--	--	---

وهناك بعض المؤشرات للظروف المساعدة والدوافع على ارتكاب احتيال الإدارة (مطر،

٢٠٠٧، ص ١٤٨):

١. المؤشرات الأساسية للظروف المساعدة على ارتكاب احتيال الإدارة:

- سيطرة فرد أو عدد قليل من الأفراد على القرارات الاستراتيجية.
- دلائل على معاناة موظفي الإدارة العليا من ضيق أو عسر مالي.
- عمليات جوهريّة ذات أثر مادي على الشركة.
- عمليات مهمة مع الأطراف ذات العلاقة.
- بيئة ضعيفة للرقابة الداخلية.
- عمليات يصعب تدقيقها.

٢. المؤشرات الثانوية للظروف المساعدة على ارتكاب احتيال الإدارة:

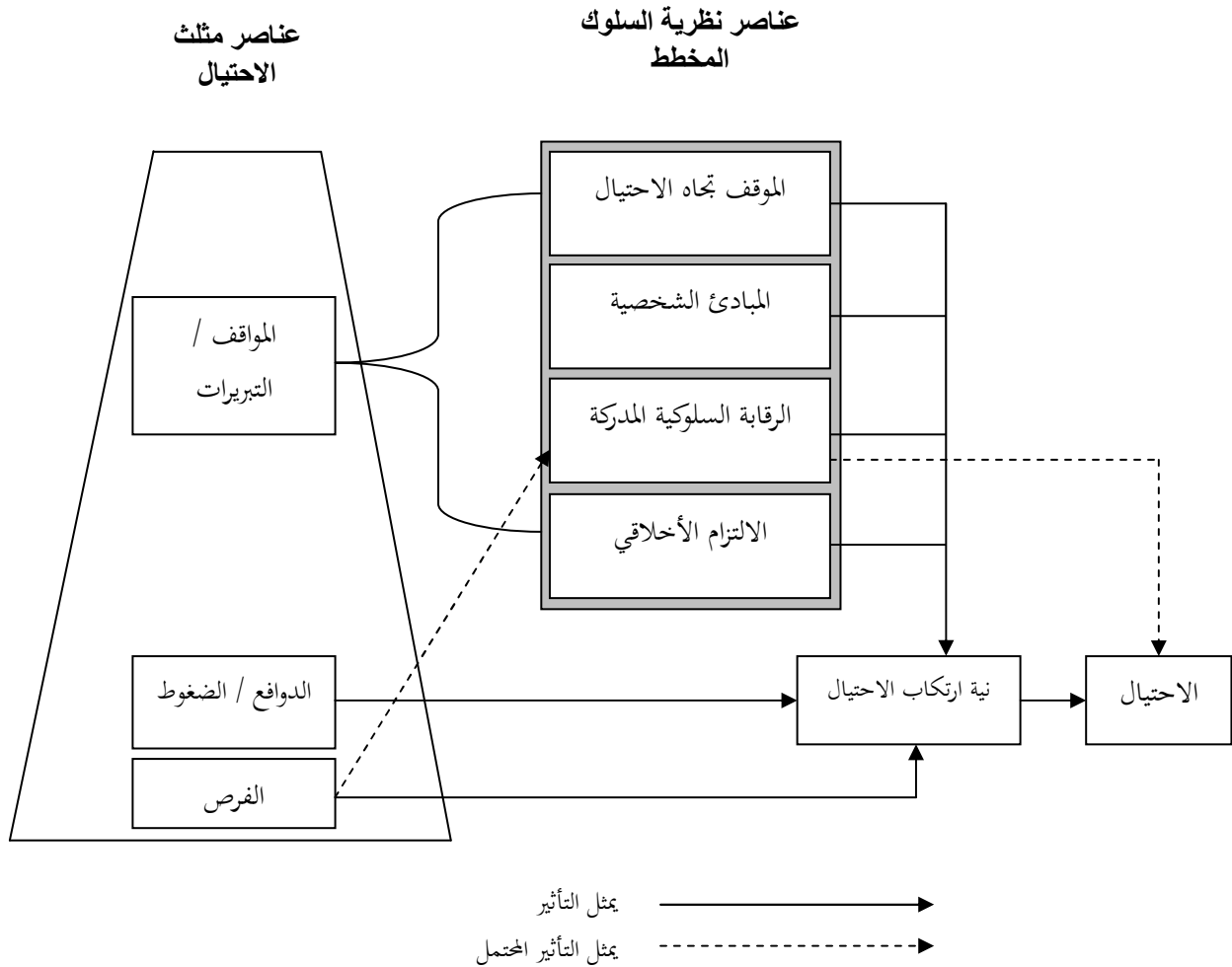
- تحديد أرصدة حسابات مهمة بواسطة الحكم الشخصي.
- معدل دوران مرتفع لأفراد الإدارة في المراكز الرئيسية.
- استقالة أحد أفراد الإدارة العليا.
- تنظيم لا مركزي للشركة.
- قابلية الأصول للاختلاس.
- إدارة تفتقر إلى الخبرة.
- تعارض المصالح داخل إدارة الشركة.
- عميل تدقيق جديد، أو إدارة جديدة، أو قسم جديد.

٣. المؤشرات الأساسية لدوافع ارتكاب احتيال الإدارة:

- تدهور الصناعة التي تعمل فيها الشركة.
- أرباح غير كافية مقارنة بالصناعة أو الأداء الماضي أو الموازنات.
- تأكيد غير مناسب من قبل الإدارة على المكاسب المتوقعة.

- تعرض الشركة لالتزامات تعاقدية مهمة.
- مدخل وصفي لتقدير خطر احتيال الإدارة.

كما أن الجمع بين مثلث الاحتيال ونظرية السلوك المخطط (Theory of Planned Behavior) يوفر إطاراً مفيداً يساعد على تحليل السلوك غير الأخلاقي للإدارة الذي قد يصاحب ارتكاب الاحتيال. ومن ثم فإنه ينبغي على مدقق الحسابات تقييم أخلاقيات الإدارة من خلال مكونات نظرية السلوك المخطط، والتي تشتمل على تقييم الموقف تجاه الاحتيال (Attitude toward fraud)، والمبادئ الشخصية (Subjective Norms)، والرقابة السلوكية المدركة (Perceived Behavioral Control)، والالتزام الأخلاقي (Moral Obligation)، ويبين الشكل رقم (٥) الجمع بين مثلث الاحتيال ونظرية السلوك المخطط (Cohen et al., 2010).

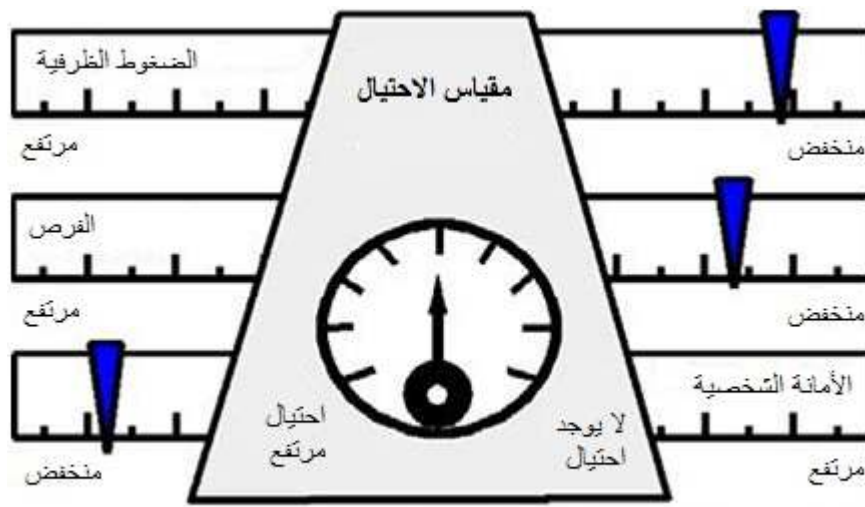


الشكل رقم (٥): الجمع بين مثلث الاحتيال ونظرية السلوك المخطط

Source: (Cohen et al., 2010)

^١ - نقلاً عن (مصطفى، ٢٠١٢، ص ص١٥٤-١٥٥).

وقد وضع (Albrecht, 1984) 'مقياساً للاحتيال (Fraud Scale) يمثله الشكل رقم (٦)، يتألف من الضغوط الظرفية (Situational pressures) والفرص (Opportunities) والأمانة أو الاستقامة الشخصية (Personal integrity)، فعندما تتواجد الضغوط والفرص بشكل كبير وتقل الأمانة أو الاستقامة الشخصية فإن احتمال حدوث الاحتيال يكون أكبر بكثير من الحالة العكس. حيث تتمثل الضغوط الظرفية بالمشاكل الشخصية الراهنة التي يتعرض لها الأفراد في مجتمعهم كارتفاع ديونهم الشخصية وخسائرهم المالية، أما الفرص فقد تنشأ من قبل الأفراد أو من وجود قصور في نظم الرقابة الداخلية، بينما تشير الأمانة أو الاستقامة الشخصية إلى السلوك الأخلاقي الذي يتبناه الأفراد.



الشكل رقم (٦): مقياس الاحتيال

Source: (Albrecht, 1984)

ويرى الباحث أن الأمانة أو الاستقامة الشخصية لا تختلف عن التبريرات (المكون الثالث لمثلث الاحتيال)، بل هي ذاتها لأن الشخص الذي يتمتع بأمانة شخصية عالية لا يبرر ارتكاب الاحتيال تحت أي ضغوط يتعرض لها، بل يراه عملاً غير أخلاقياً. وفي بعض الحالات قد يترتب على وجود الدافع أو الضغط مخاطر تحريف جوهر ناتجة عن الاحتيال بعيداً عن الشرطين الآخرين. فعلى سبيل المثال فإن وجود حافز أو ضغط لتحقيق مستوى معين من أرباح لتجنب شروط الدين أو لتحقيق خطة حوافز، قد ينتج عنه مخاطر تحريف جوهر ناتجة عن الاحتيال. وفي بعض الحالات الأخرى فإن وجود فرصة سهلة لارتكاب الاحتيال بسبب نقص الضوابط الرقابية قد تكون ظرفاً سائداً يعجل بمخاطر الاحتيال. أو أن يمتلك الفرد موقفاً أو القدرة على التبرير المنطقي لعمل غير أخلاقي، قد يكون كافياً لتحفيز هذا الفرد على التورط في الاحتيال حتى في حالة عدم وجود الدوافع / الضغوط أو الفرص. كما إن الدوافع أو

¹ - (ACFE, 2011, pp4.512–4.513).

الضغوط المتزايدة قد تخلق الفرص أو التبريرات أو كليهما معاً، وأيضاً فإن الفرص المتزايدة قد تخلق الدوافع أو التبريرات أو كليهما معاً، وكذلك فإن التبريرات أو الاتجاهات قد تخلق الدوافع أو الفرص أو كليهما معاً. بمعنى أن كلاً من هذه العناصر يمكن أن يكون دالة لآخر، أي أن كلاً منهم قد يمثل متغير تابع للآخر، مما يشير ذلك إلى وجود علاقات تبادلية فيما بين العناصر الثلاثة لمثلث الاحتيال. لذا فإن دراسة و تحليل مثلث الاحتيال (الدوافع / الضغوط، الفرص، التبريرات / الاتجاهات) تساعد في زيادة فعالية وقدرة مدققي الحسابات على اكتشاف الاحتيال والتقرير عنه (مصطفى، ٢٠١٢، ص ص ١٥٧ - ١٥٨).

ويمكن تخفيض الضغوط والفرص التي تساعد على ارتكاب الاحتيال من خلال ما يلي (ACFE, 2011, p1.343):

أولاً: تخفيض الضغوط:

- تجنب وضع أهداف مالية غير قابلة للتحقيق.
- التخلص من الضغوط الخارجية التي يمكن أن تغري موظفي المحاسبة لإعداد تقارير مالية احتيالية.
- إزالة العقوبات التشغيلية التي تعيق الأداء المالي الفعال، مثل قيود رأس المال العامل، زيادة حجم الإنتاج، أو قيود المخزون.
- وضع إجراءات محاسبية واضحة وموحدة لا تحتوي على حالات استثنائية.

ثانياً: تخفيض الفرص:

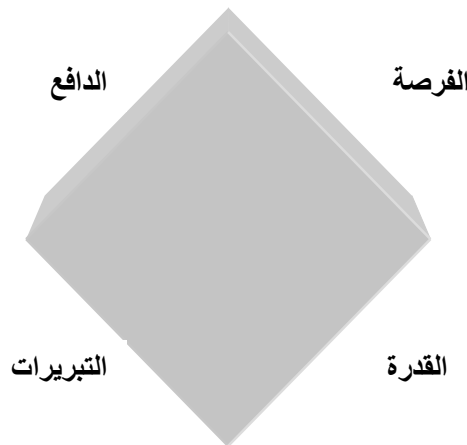
- الحفاظ على سجلات محاسبية داخلية دقيقة وكاملة.
- الرقابة الدقيقة للمعاملات التجارية والعلاقات الشخصية مع الموردين والعملاء والوكلاء، ومندوبي المبيعات.
- إنشاء نظام الحفاظ على أصول الشركة.
- تقسيم الوظائف الهامة بين الموظفين وفصل الواجبات.
- الحفاظ على سجلات دقيقة للموظفين، بما في ذلك فحص المعلومات عن الموظفين الجدد.
- تشجيع العلاقات الإشرافية والقيادية القوية ضمن المجموعات لضمان تطبيق الإجراءات المحاسبية.

وفي السنوات الأخيرة طرأ تغيير على مفهوم مثلث الاحتيال وأصبح يسمى معين الاحتيال (Fraud Diamond) وذلك من خلال إضافة مكون رابع لمكونات مثلث الاحتيال الثلاثة وهو

الحرمان من الحقوق (Disenfranchisement) والذي بدوره يشكل حافزاً نفسياً (Psychological Motive) لارتكاب الاحتيال. هذا الحافز يصبح أكثر أهمية خلال فترات الانكماش الاقتصادي والكساد لأن هذه الفترات تترافق مع تسريح كبير للموظفين واقتطاعات في الرواتب وخسائر في الفوائد وآثار سلبية أخرى، هذا بدوره يجعل الموظفين الذين لا يزالون على رأس عملهم قلقين على وضعهم الوظيفي في الشركة بالوقت الذي قامت به الإدارة بطرد أصدقائهم وزملائهم. هؤلاء الموظفون يفقدون ولائهم لأرباب عملهم، وهو ما قد يدفعهم لارتكاب الاحتيال مبررين ذلك بقولهم أن الإدارة لا تهتم بهم أو أنهم لا يحظون بأي أهمية في الشركة لذا سيأخذون ما يستطيعون الحصول عليه طالما يكونون قادرين على ذلك (Goldmann, 2009, p18).

ويرى الباحث أن هذا المكون سالف الذكر (الحرمان من الحقوق) هو شكل من أشكال التبريرات الذي يشكل إحدى مكونات مثلث الاحتيال، وبالتالي فإنه لا يعتبر مكون رابع وسبباً في تغير مفهوم مثلث الاحتيال إلى معين الاحتيال، لأن مرتكب الاحتيال يبرر عمله بأنه قد حرم من حقوقه في الشركة التي يعمل بها، وأن ما قام به ليس احتيالياً إنما هو استرداداً لبعض حقوقه التي سُلِبَت منه.

من ناحية أخرى أضاف البعض مكوناً رابعاً ألا وهو القدرة (Capability) والتي تعني خصائص الشخص وقدراته في لعب دوراً أساسياً في ارتكاب الاحتيال على أرض الواقع حتى مع وجود المكونات الثلاثة الأخرى، فالفرصة تفتح الباب لارتكاب الاحتيال، والدافع والتبريرات تحرض الشخص لارتكابه، ولكن يجب أن يمتلك الشخص القدرة على معرفة هذا الباب المفتوح على أنه فرصة والاستفادة منه بالإقدام عليه ليس مرة واحدة فقط وإنما مراراً وتكراراً (Wolfe et al., 2004, pp38-39). ويبين الشكل التالي معين الاحتيال:



الشكل رقم (٧): معين الاحتيال

Source: (Wolfe et al., 2004, p38).

يُلاحظ مما سبق الأهمية البالغة لعوامل خطر احتيال الإدارة، إذ يصعب على مدقق الحسابات اكتشاف الاحتيال في حال عدم دراسته وتحديد عوامل هذا الخطر، لأن من صفة خطر الاحتيال الإخفاء، وبالتالي لا يمكن التوصل إليه واكتشافه إلا من خلال مؤشرات تدل على إمكانية حدوثه، وتتبع هذه المؤشرات للوصول إلى دليل على وقوع الاحتيال. من ناحية أخرى فإن التنوع الكبير لعوامل خطر الاحتيال يزيد من صعوبة اكتشافه، وهنا تلعب خبرة المدقق الدور الأبرز في تحديد عوامل خطر الاحتيال والاستجابة لها خلال عملية التدقيق. وقد تناولت معايير التدقيق الدولية والأمريكية أمثلة على عوامل خطر الاحتيال على سبيل المثال لا الحصر ويتوجب على مدقق الحسابات الاطلاع عليها والاستفادة منها إلى جانب خبرته العملية في هذا المجال.

المبحث الثاني: مفهوم مسؤولية مدقق الحسابات وتطورها التاريخي

مقدمة:

يقوم مدقق الحسابات بتدقيق البيانات المالية بالاعتماد على معايير تدقيق معينة، وبالتالي لا بد من أن يتحمل مسؤولية هذا العمل تجاه أي طرف يستفيد من عمله ضمن مانصت عليه القوانين والأنظمة والإصدارات المهنية. ويرى (Singleton et al., 2006, p208) أن مدقق الحسابات لا ينظر إلى خطر الاحتيال من نفس منظور إدارة الشركة، بل يراه من منظور المسؤولية المترتبة عليه، لأنه إذا فشل في اكتشافه حال وجوده، قد يؤدي ذلك إلى رفع دعوى ضده من قبل العميل والمساهمين والطرف الثالث.

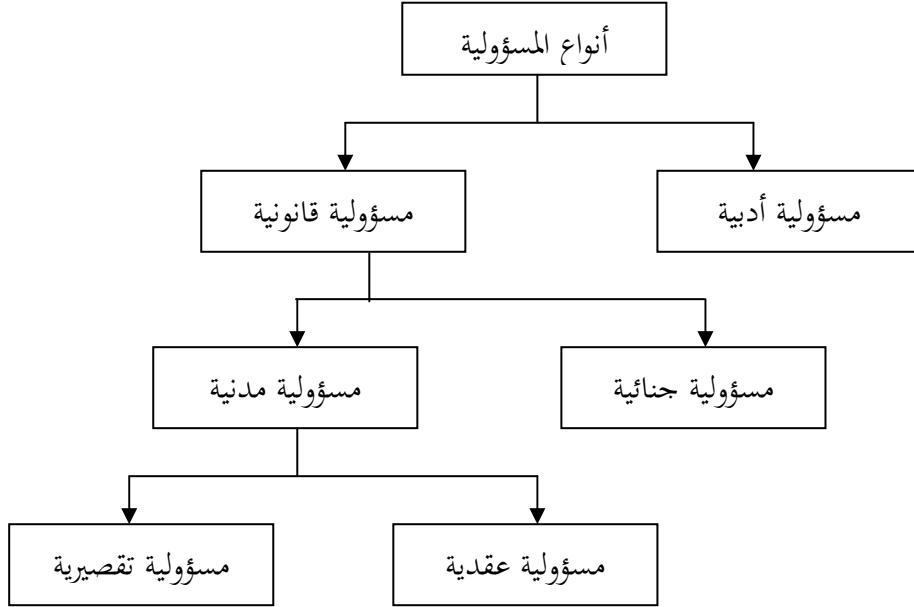
هذه الدعاوى القضائية المرفوعة ضد مدققي الحسابات من قبل الأطراف المتضررة جراء اعتمادها على عمل المدقق تشكل تهديداً كبيراً على مهنة التدقيق بشكل عام، حيث تشكك في مصداقيتها أمام الأطراف المستفيدة، كما تسبب خسائر كبيرة لمدقق الحسابات تتراوح قيمتها حسب الضرر الناجم، وفي بعض الأحيان تسبب انهيار شركة التدقيق كما حدث لشركة (Arthur Andersen) العالمية.

٢-٢ -١ مفهوم المسؤولية:

تشير فكرة المسؤولية فكرة الخطأ وفكرة الجزاء، فالمسؤولية تفترض وقوع خطأ وتتمثل في مجازاة مرتكبه، فمعنى المسؤولية أن هناك فعلاً ضاراً يوجب مؤاخذه فاعله، والخطأ قد يكون أدبياً وقد يكون قانونياً، لذلك قد تكون المسؤولية أدبية أو قانونية (مطر، ٢٠٠٧، ص ٦٥). فالمسؤولية الأدبية يكون فيها الخطأ إخلالاً بواجب أدبي وبالتالي فالجزاء المترتب على هذا الخطأ هو بدوره جزاء أدبي يتمثل في تأنيب الضمير أو استهجان المجتمع أو جزاء ديني يتمثل في العقاب الإلهي في الحياة الآخرة. أما المسؤولية القانونية فيكون فيها الخطأ موضع المؤاخذه خطأ قانوني يتمثل في الإخلال بالتزام قانوني ويتعرض مرتكب هذا الخطأ لجزاء قانوني قد

يكون عقوبة، إذا كان هذا الإخلال يمس مصلحة المجتمع، ويطلق على هذا النوع "المسؤولية الجنائية"، وقد يكون الجزاء مجرد تعويض يلتزم به المسؤول إذا اقتصر أثر هذا الإخلال على المساس بمصلحة فردية ويطلق على هذا النوع "المسؤولية المدنية" التي تنقسم بدورها إلى مسؤولية عقدية و مسؤولية تقصيرية (الديناصوري وآخر، ٢٠٠٠، ص ٦-١١).^١

ويبين الشكل التالي أنواع المسؤوليات والعلاقة فيما بينهما:



الشكل رقم (٨): أنواع المسؤوليات والعلاقة فيما بينها

المصدر: (أحمد، ٢٠٠٧، ص ٦٢)

يُلاحظ من الشكل السابق أعلاه أنه تم تقسيم المسؤولية القانونية إلى شقين هما المسؤولية المدنية والمسؤولية الجنائية. إلا أن البعض الآخر قسمها إلى ثلاثة فروع رئيسية هي المسؤولية المدنية والمسؤولية الجنائية والمسؤولية التأديبية (إبراهيم وآخر، ٢٠٠٢، ص ١٨٩).^٢

وقد تباينت نظرة فقهاء القانون حيال الأساس القانوني لمسؤولية مدقق الحسابات باختلاف المراحل التي مرت بها عملية التدقيق، ويمكن التمييز بين المراحل الآتية (القاضي وآخرون، ٢٠٠٧، ص ٢٣٨ - ٢٣٩):

أ- المرحلة الأولى: مفهوم الموظف في المشروع:

سادت هذه النظرة عندما كانت عملية التدقيق ممزوجة بالمحاسبة حيث كان مدقق الحسابات يقدم خدماته بحسب طلب العملاء من الخدمات المحاسبية أحياناً وخدمات التدقيق أحياناً أخرى، وكان ينظر إلى المدقق على أنه موظف بالمشروع ويتلقى تعليماته من إدارته وتحدد مسؤوليته على أنه تابع لإدارة المشروع، إلا أنه سرعان ما تلاشت هذه النظرة بعد نمو المشروعات

^١ - نقلاً عن (أحمد، ٢٠٠٧، ص ٦١).

^٢ - نقلاً عن: (مطر، ٢٠٠٧، ص ٧٠-٧١).

الرأسمالية ونشوء شركات المساهمة وانفصال الملكية عن الإدارة وما ترتب على ذلك من إبراز الشخصية المستقلة لمدقق الحسابات.

ب- المرحلة الثانية: المدقق وكيل عن المساهمين:

أخذت معظم التشريعات القانونية الحديثة بمفهوم الوكالة لتفسير وتحديد مسؤولية مدقق الحسابات، مشبهةً المدقق بالوكيل من حيث تعيينه بقرار من الجمعية العمومية للمساهمين وتقديمه تقريراً عن وكرالته إلى تلك الجمعية.

ج- المرحلة الثالثة: مفهوم الوظيفة الاجتماعية (الدور الاجتماعي)

على الرغم من أن النظرة السائدة حالياً إلى مدقق الحسابات تستند على نظرية الوكالة إلا أن محاولة استعارة مفهوم الوكالة لتحديد مسؤولية مدقق الحسابات لا تفي بالغرض وذلك للأسباب الآتية:

١. إن الجمعية العمومية ليست حرة في تعيين مدقق الحسابات بل هي مضطرة لذلك بحكم القانون.

٢. يعجز عقد الوكالة المحرر بين الجمعية العمومية ومدقق الحسابات عن تفسير مسؤولية المدقق تجاه الأطراف الأخرى التي تستفيد من تقريره دون أن تدفع أتعاباً أو تشارك في تعيين وتحديد مدى وكرالته.

٣. يعجز عقد الوكالة عن تفسير مسؤولية مدقق الحسابات الذي يعمل في جهاز الرقابة الحكومية.

لذلك فإن المفهوم الذي يفسر مسؤولية المدقق هو مفهوم الوظيفة الاجتماعية (أو الدور الاجتماعي)، حيث أن أبعاد هذا الدور هي التي تحدد مجال عمل مدقق الحسابات والتبعات والمسؤوليات المترتبة عليه ليس تجاه المساهمين فحسب، بل تجاه الأطراف الأخرى التي لها جميعاً مصالح متباينة في المعلومات الاقتصادية التي يقدمها المشروع ويبيدي رأيه مدقق الحسابات تجاهها.

٢-٢-٢ التطور التاريخي لمعايير التدقيق المتعلقة بمسؤولية المدقق عن اكتشاف احتيال الإدارة.

تعتبر مسؤولية مدقق الحسابات عن اكتشاف احتيال الإدارة والتقرير عنه من القضايا الجدلية منذ بداية مهنة التدقيق وحتى الآن. ففي بداية ممارسة مهنة التدقيق كان الهدف الأساسي لها هو اكتشاف كل حالات الاحتيال والأخطاء ولكن بمرور الوقت تراجع هذا الهدف وحل مكانه هدف إبداء الرأي الفني المحايد عن مدى عدالة وصدق البيانات المالية (أحمد، ٢٠٠٠،

ص ٢). ويعرض الباحث في هذا الصدد مراحل تطور مسؤولية مدقق الحسابات عن اكتشاف احتيال الإدارة في ظل كل من معايير التدقيق الأمريكية والدولية.

أولاً: تطور مسؤولية مدقق الحسابات عن اكتشاف احتيال الإدارة في ظل معايير التدقيق الأمريكية:

يمكن تلخيص مراحل تطور هذه المسؤولية على النحو التالي (لطفي، ٢٠٠٥، ص ٩١ - ١١٧):

١. مرحلة ما قبل عام ١٩٢٠: وفي هذه المرحلة كانت عملية التدقيق تؤدي بشكل أساسي لتلبية رغبات الإدارة، وكان اهتمام المدقق موجهاً أساساً لاكتشاف الأخطاء أو الاحتيال الذي يقع من جانب العاملين بالشركة.

٢. المرحلة من عام ١٩٢٠ - ١٩٦٠: وفي هذه المرحلة تطورت وظيفة التدقيق إلى إبداء الرأي كمسؤولية أساسية للمدقق، وتطور هدف عملية التدقيق من مجرد اكتشاف الأخطاء والاحتيال إلى إبداء الرأي في تحديد مدى صدق وعدالة عرض البيانات المالية.

٣. المرحلة من عام ١٩٦٠ - ١٩٨٨: نظراً للانتقادات التي وجهت لمهنة التدقيق نتيجة تخليها عن مسؤوليتها عن اكتشاف الأخطاء والاحتيال فقد تغير هذا الاتجاه وأصبح المدقق مسؤولاً عن اكتشاف أي أخطاء أو مخالفات تكون ذات تأثير جوهري على عدالة وصدق المعلومات التي تتضمنها البيانات المالية لكون تلك المسؤوليات مرتبطة بوظيفة إبداء الرأي.

وفي هذا الصدد تم إصدار نشرة معايير التدقيق الأمريكية رقم (١٦) عام ١٩٧٧م بعنوان "مسؤولية مدقق الحسابات عن اكتشاف الأخطاء أو الأفعال غير القانونية" (The independent auditor's responsibility for the detection of errors or irregularities).

٤. المرحلة من عام ١٩٨٨ - ١٩٩٧: وفي هذه المرحلة تم زيادة مسؤولية المدقق عن اكتشاف الأخطاء والاحتيال فقد نصت نشرة معايير التدقيق الأمريكية رقم (٥٣) الصادرة عام ١٩٨٨م بعنوان "مسؤولية مدقق الحسابات عن اكتشاف الأخطاء أو الأفعال غير القانونية" (The independent auditor's responsibility for the detection of errors or irregularities) على أنه يجب على المدقق تقييم مخاطر احتمال وجود أخطاء أو مخالفات قد تؤدي إلى إعداد بيانات مالية مضللة - وفي ضوء ذلك - يتم تصميم

برنامج تدقيق يوفر تأكيد معقول عن اكتشاف الأخطاء والمخالفات الجوهرية على البيانات المالية.

٥. المرحلة من عام ١٩٩٧ - ٢٠٠٢:

وفي هذه المرحلة تم إصدار نشرة معايير التدقيق الأمريكية رقم (٨٢) عام ١٩٩٧م بعنوان "اعتبارات الاحتيال عند تدقيق البيانات المالية" (Consideration of fraud in a financial statement audit) والتي تتطلب حتمية قيام المدقق بتخطيط وأداء عملية التدقيق بهدف الحصول على ضمان معقول عما إذا كانت البيانات المالية خالية من أي تحريفات جوهرية سواء نشأت عن طريق الأخطاء أو الاحتيال بالإضافة إلى تقييم مخاطر التحريف الجوهري الناشئة عن الاحتيال.

٦. المرحلة من عام ٢٠٠٢ - ٢٠١١:

وفي هذه المرحلة تم إصدار نشرة معايير التدقيق الأمريكية رقم (٩٩) عام ٢٠٠٢م بعنوان "اعتبارات الاحتيال عند تدقيق البيانات المالية" (Consideration of fraud in a financial statement audit) والتي تهدف إلى تحديد المعايير وتوفير الإرشادات للمدققين للوفاء بمسؤولياتهم المرتبطة بالاحتيال عند أداء مهمة تدقيق البيانات المالية.

٧. المرحلة من عام ٢٠١١ حتى الآن (AICPA, 2012):

بدأ مجلس معايير التدقيق (ASB) في عام ٢٠٠٧م بمشروع لتوضيح معايير التدقيق الصادرة عنه لتكون أسهل للقراءة والفهم والتطبيق وأيضاً للتقارب مع معايير التدقيق الدولية التي يصدرها مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولية (IAASB) التابع للإتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC). وفي هذا الصدد تم في شهر تشرين الأول من عام ٢٠١١م تعديل كل النشرات الصادرة عنه وترتيبها حسب أقسام تتوافق مع ترتيب معايير التدقيق الدولية، أي تم التقسيم حسب (AU) وليس حسب (SAS)، إذ أخذت كل المعايير الصادرة رقم (SAS122) باستثناء البعض القليل منها التي رأى مجلس معايير التدقيق (ASB) ضرورة إبقائها كما كانت لوجود اختلافات بينها وبين معايير التدقيق الدولية. وقد تم تعديل المعيار الخاص بالاحتيال (SAS99) إلى (AU240-SAS122) بعنوان "اعتبارات الاحتيال عند تدقيق البيانات المالية" (Consideration of fraud in a financial statement audit) وحُدّد تاريخه نفاذه للفترات التي تنتهي في ١٥ كانون الأول ٢٠١٢. ومن خلال قراءة هذا المعيار تبين للباحث تقاربه الشديد جداً مع معيار التدقيق الدولي رقم (٢٤٠) حتى من خلال التقسيم والترتيب والأفكار، ويمكن القول أن هذا المعيار هو نفسه معيار التدقيق الدولي رقم (٢٤٠)، وبالتالي فمسؤولية المدقق عن الاحتيال هي نفسها المسؤولية التي حمّله إياها معيار التدقيق الدولي رقم (٢٤٠).

ثانياً: تطور مسؤولية مدقق الحسابات عن اكتشاف احتيال الإدارة في ظل معايير التدقيق الدولية:

أ- معيار التدقيق الدولي رقم (٢٤٠) الصادر عام ١٩٩٧م: صدر هذا المعيار عام ١٩٩٧م بعنوان "الاحتيال والخطأ" (Fraud and Error)، حيث حمل إدارة الشركة مسؤولية منع واكتشاف الاحتيال والخطأ، إذ جاء في الفقرة (٥) منه: "إن مسؤولية منع واكتشاف الاحتيال والخطأ تقع على عاتق الإدارة، وذلك من خلال تطبيقها واستمرار استخدامها للنظم المحاسبية الملائمة ولنظام الرقابة الداخلية، حيث أن تطبيق هذه النظم يقلل من إمكانية حدوث الاحتيال أو الخطأ ولكنه لا يلغي هذه الإمكانية". كما جاء في الفقرة (٦) منه: "لا يعتبر المدقق، ولا يمكن أن يعتبر مسؤولاً عن منع الاحتيال أو الخطأ. ولكنه ألزم المدقق في الفقرة (٧) و(٩) بتقدير خطورة كون الاحتيال والخطأ قد يؤديان إلى احتواء البيانات المالية على معلومات أساسية خاطئة، كما أن عليه الاستفسار من الإدارة عن أي احتيال أو خطأ هام تم اكتشافه، والقيام بتصميم إجراءات التدقيق بالشكل الذي يحصل بواسطتها على قناعة ملائمة بأن المعلومات الخاطئة الناتجة عن الاحتيال أو الخطأ والتي تعتبر أساسية في البيانات المالية بشكل عام يمكن اكتشافها (IFAC, 2001/2002, pp211-212).

ب- معيار التدقيق الدولي رقم (٢٤٠) الصادر عام ٢٠٠١م: تم إجراء بعض التعديلات على معيار التدقيق الدولي رقم (٢٤٠)، فقد تم إعادة ترقيم معيار التدقيق الدولي رقم (٢٤٠) "الاحتيال والخطأ" الصادر عام ١٩٩٧ ليصبح معيار التدقيق الدولي رقم (٢٤٠)، ويبقى ساري المفعول لعمليات تدقيق البيانات المالية للفترات التي تنتهي في ٢٩ حزيران ٢٠٠٢ أو بعد هذا التاريخ. وتم إضافة معيار التدقيق الدولي رقم (٢٤٠) الجديد بعنوان "مسؤولية مدقق الحسابات في اعتبار الاحتيال والخطأ خلال تدقيق البيانات المالية" (The Auditor's Responsibility to Consider Fraud and Error in an Audit of Financial Statements)، حيث يكون هذا المعيار ساري المفعول لعمليات تدقيق البيانات المالية للفترات التي تنتهي في ٢٩ حزيران ٢٠٠٢ أو بعد هذا التاريخ (IFAC, 2001/2002). وقد حمل هذا المعيار مسؤولية منع واكتشاف الخطأ والاحتيال لإدارة الشركة والأشخاص المكلفين بالحوكمة وذلك في الفقرات (١٠) و(١١) و(١٢)، حيث نصت على أن المسؤولية الرئيسية لمنع واكتشاف الخطأ والاحتيال تقع على كل من الأشخاص المكلفين بالحوكمة في الشركة وإدارتها، حيث تقوم الإدارة وبإشراف الأشخاص المكلفين بالحوكمة بوضع الأسلوب الصحيح، وخلق ثقافة للأمانة والأخلاق العالية والمحافظة عليها، وإنشاء الأنظمة الرقابية المناسبة لمنع واكتشاف الخطأ والاحتيال

داخل الشركة، والمحافظة على الإجراءات والسياسات للمساعدة في تحقيق هدف ضمان السلوك المنظم والكفؤ لأعمال الشركة إلى أبعد حد ممكن. كما تتمثل مسؤولية الأشخاص المكلفين بالحوكمة في ضمان أمانة النظم المحاسبية والتقرير المالي للشركة، وأن الأنظمة الرقابية المناسبة قد وضعت في الموضع الصحيح أو الملائم. كما نص صراحة هذا المعيار في الفقرة (١٣) على أن المدقق لا يتحمل مسؤولية منع الاحتيال أو الخطأ ولا يمكن أن يكون ذلك، حيث أن عملية التدقيق التي تتم وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق تصمم بحيث توفر ضماناً معقولاً بأن البيانات المالية ككل خالية من أي تحريف جوهري سواء حدث نتيجة لاحتيال أو خطأ (IFAC, 2001/2002, pp182-183).

ويلاحظ أن هذا المعيار قد وسع الأطراف الذين تقع على عاتقهم مسؤولية منع واكتشاف الاحتيال، حيث ألقى المسؤولية على عاتق كل من الإدارة والأشخاص المكلفين بالحوكمة بينما كانت هذه المسؤولية في المعيار الصادر عام ١٩٩٧م محصورة فقط على عاتق الإدارة.

ج- معيار التدقيق الدولي رقم (٢٤٠) الصادر عام ٢٠٠٤م:

تم تعديل عنوان هذا المعيار ليصبح "مسؤولية المدقق في اعتبار الاحتيال عند تدقيق البيانات المالية" (The Auditor's Responsibility to Consider Fraud in an Audit of Financial Statements)، أي تم حذف كلمة "الخطأ"، ويلاحظ أنه لم يتم توسيع مسؤولية مدقق الحسابات في هذا المعيار، وأن أغلب التعديلات بسيطة تتمثل في إضافة إرشادات وبعض المفاهيم لتحسين الأساس الذي يعتمد عليه مدققي الحسابات عند أدائهم لعملهم.

د- معيار التدقيق الدولي رقم (٢٤٠) الصادر عام ٢٠٠٨م:

في عام ٢٠٠٤، شرع مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولية في برنامج شامل لتعزيز وضوح معايير التدقيق الدولية. وينطوي هذا البرنامج على تطبيق إتفاقيات صياغة جديدة على كافة معايير التدقيق الدولية، إما كجزء من عملية مراجعة جوهريّة أو من خلال عملية إعادة صياغة محدودة لتعكس الإتفاقيات والمسائل الجديدة للتوضيح عمومًا. وقد وضع مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولية خطة لاستكمال المشروع بحلول نهاية عام ٢٠٠٨. وحدد تاريخ النفاذ لمعايير التدقيق الدولية المعاد صياغتها أو معايير التدقيق الدولية المعدلة والمعاد صياغتها للفترات التي تبدأ في ١٥ كانون الأول ٢٠٠٩ أو بعد ذلك. وفي ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧، أصدر مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولية معيار التدقيق الدولي ٢٤٠ (المعاد صياغته) "مسؤوليات المدقق المتعلقة بالاحتيال في عملية تدقيق البيانات المالية" (The Auditor's

Responsibilities relating to Fraud in an Audit of Financial Statements (IFAC, 2008/2008, pp1-3).

أي أن المعيار ساري المفعول لعام ٢٠٠٨ هو نفس المعيار الصادر عام ٢٠٠٤، لأن معيار التدقيق الدولي ٢٤٠ (المعاد صياغته) تم إرجاء تاريخ نفاذه للفترات التي تبدأ في ١٥ كانون الأول ٢٠٠٩ أو بعد ذلك.

هـ- معيار التدقيق الدولي رقم (٢٤٠) الصادر عام ٢٠٠٩م:

وهو المعيار آنف الذكر المعاد صياغته في عام ٢٠٠٨ الذي أُرِجئ تطبيقه لعام ٢٠٠٩. حيث نص هذا المعيار على أن المسؤولية الرئيسية لمنع واكتشاف الاحتيال تقع على الأشخاص المكلفين بالحوكمة في الشركة وإدارتها. ومن المهم أن تشدد الإدارة، والتي تشرف على أولئك المكلفين بالحوكمة، بشكل قوي على منع الاحتيال مما قد يقلل من فرص وقوع الاحتيال وردعه بحيث يمكن إقناع الأفراد بعدم ارتكاب الاحتيال بسبب احتمالية الكشف عنه وفرض العقاب. وذلك ينطوي على التزام بخلق ثقافة من الأمانة والسلوك الأخلاقي التي يمكن تعزيزها بإشراف نشط من قبل أولئك المكلفين بالحوكمة. وتعتبر الرقابة من خلال المكلفين بالحوكمة متضمنة احتمالية تجاوز أنظمة الرقابة أو التأثير غير المناسب على عملية إعداد التقارير المالية، مثل جهود الإدارة في إدارة الأرباح من أجل التأثير على إدراك المحللين لأداء وربحية الشركة. كما نص أنه يقع على عاتق المدقق الذي يقوم بعملية تدقيق معينة وفقاً لمعايير التدقيق الدولية مسؤولية الحصول على تأكيد معقول بأن البيانات المالية بمجملها تخلو من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت بسبب الاحتيال أو الخطأ. وبسبب القيود المتأصلة في التدقيق، هناك مخاطرة لا يمكن تجنبها من حيث أن بعض الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية لن يتم اكتشافها رغم أنه يتم التخطيط للتدقيق وتنفيذه بالشكل الصحيح وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. وقد لخص المعيار أهداف المدقق فيما يلي (IFAC, 2009/2009, pp165-167):

- (أ) تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية للبيانات المالية بسبب الاحتيال.
- (ب) الحصول على ما يكفي من أدلة مناسبة حول المخاطر المقيمة للأخطاء الجوهرية بسبب الاحتيال، من خلال تصميم وتنفيذ استجابات مناسبة.
- (ج) الإستجابة بشكل مناسب للاحتيال أو الاحتيال المشتبه به المحدد خلال التدقيق.

ولم يتم إجراء تعديلات على هذا المعيار حتى الآن، أي لا يزال ساري المفعول حتى تاريخه.

الفصل الثالث

دور مدققي الحسابات في تقييم مخاطر

احتياال الإدارة

الفصل الثالث

دور مدققي الحسابات في تقييم مخاطر احتيال الإدارة

مقدمة:

تحتل عملية تقييم مخاطر احتيال الإدارة أهمية كبيرة نظراً للطبيعة الخاصة للاحتيال بشكل عام ولاحتيال الإدارة بشكل خاص، لما تتمتع به الإدارة من سلطات واسعة تمكنها من ارتكاب الاحتيال بوسائل عدة، وتوفر لها طرق كثيرة لإخفاء مثل هذا الاحتيال. وهذا ما يؤيده (Wilks et al., 2004, p173) حيث ذكر أن تقييم مخاطر الاحتيال يشكل إحدى المهام الحرجة الثلاث لعملية التدقيق إلى جانب كل من خطة التدقيق وتطبيقها.

هذا الأمر وضع مدقق الحسابات أمام تحد كبير لإجراء عملية تقييم مخاطر احتيال الإدارة بفعالية في ظل خصائص هذا الاحتيال وصعوبة تقييمه، ساعياً بذلك إلى تجنب فشل اكتشافه والذي أعزى (Howard et al., 2005, pp11-12) أسبابه الرئيسية إلى:

١. عدم فهم مسؤولية المدقق عن تدقيق البيانات المالية، وعدم معرفة الفرق بين تدقيق

البيانات المالية (A financial statement audit) والتحقيق في الاحتيال (A fraud investigation).

٢. فشل عملية التدقيق (Audit failure).

٣. إخفائه بطريقة جيدة لكي لا يتمكن مدقق الحسابات من اكتشافه.

ويتناول الباحث في هذا الفصل عملية تقييم مخاطر احتيال الإدارة ودور مدقق الحسابات في تقييم مخاطر احتيال الإدارة في كل مرحلة من مراحل عملية التدقيق حسب المنهجية المتبعة في شركة KPMG، وذلك لاعتماد الباحث على أوراق عمل هذه الشركة في الدراسة التحليلية، وذلك على النحو التالي:

المبحث الأول: عملية تقييم مخاطر احتيال الإدارة

المبحث الثاني: دور مدقق الحسابات في تقييم مخاطر احتيال الإدارة في مرحلة إعداد الارتباط

المبحث الثالث: دور مدقق الحسابات في تقييم مخاطر احتيال الإدارة في مرحلة تقييم المخاطر

المبحث الرابع: دور مدقق الحسابات في تقييم مخاطر احتيال الإدارة في مرحلة الاختبار

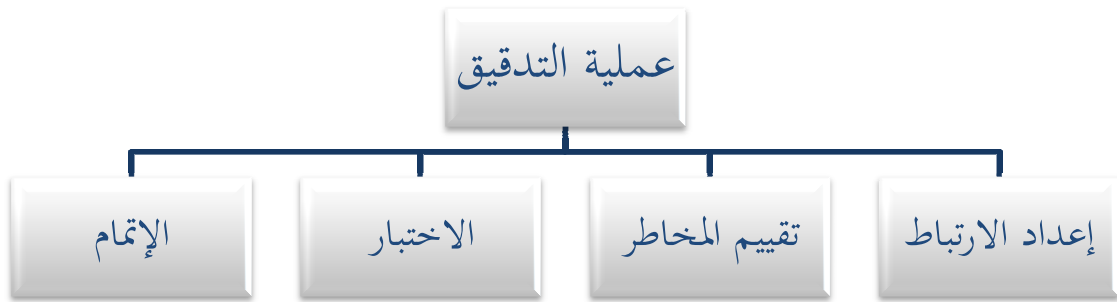
المبحث الخامس: دور مدقق الحسابات في تقييم مخاطر احتيال الإدارة في مرحلة الإتمام

المبحث الأول: عملية تقييم مخاطر احتيال الإدارة

قبل التطرق لعملية تقييم مخاطر احتيال الإدارة لابد من الإشارة إلى مراحل عملية التدقيق بشكل عام، ثم تناول تقييم مخاطر احتيال الإدارة في ضوء معايير التدقيق الدولية.

٣- ١- ١ مراحل عملية التدقيق:

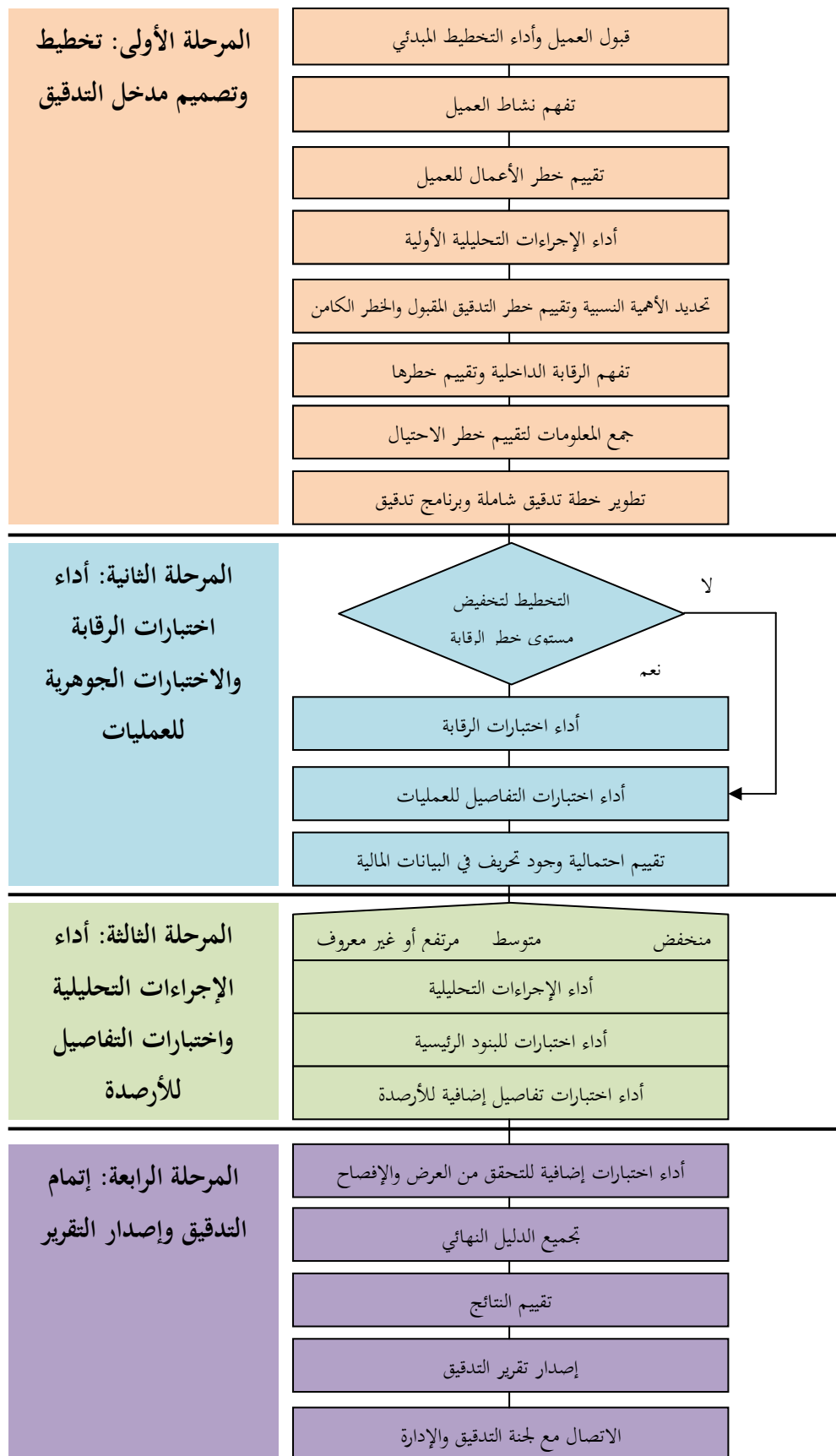
هناك اختلاف بين الأكاديميين وحتى شركات التدقيق المهنية حول تقسيمات عملية التدقيق (Audit Process)، فعلى سبيل المثال قسمت شركة KPMG عملية التدقيق إلى أربع مراحل كما في الشكل التالي:



الشكل رقم (٩): مراحل عملية التدقيق

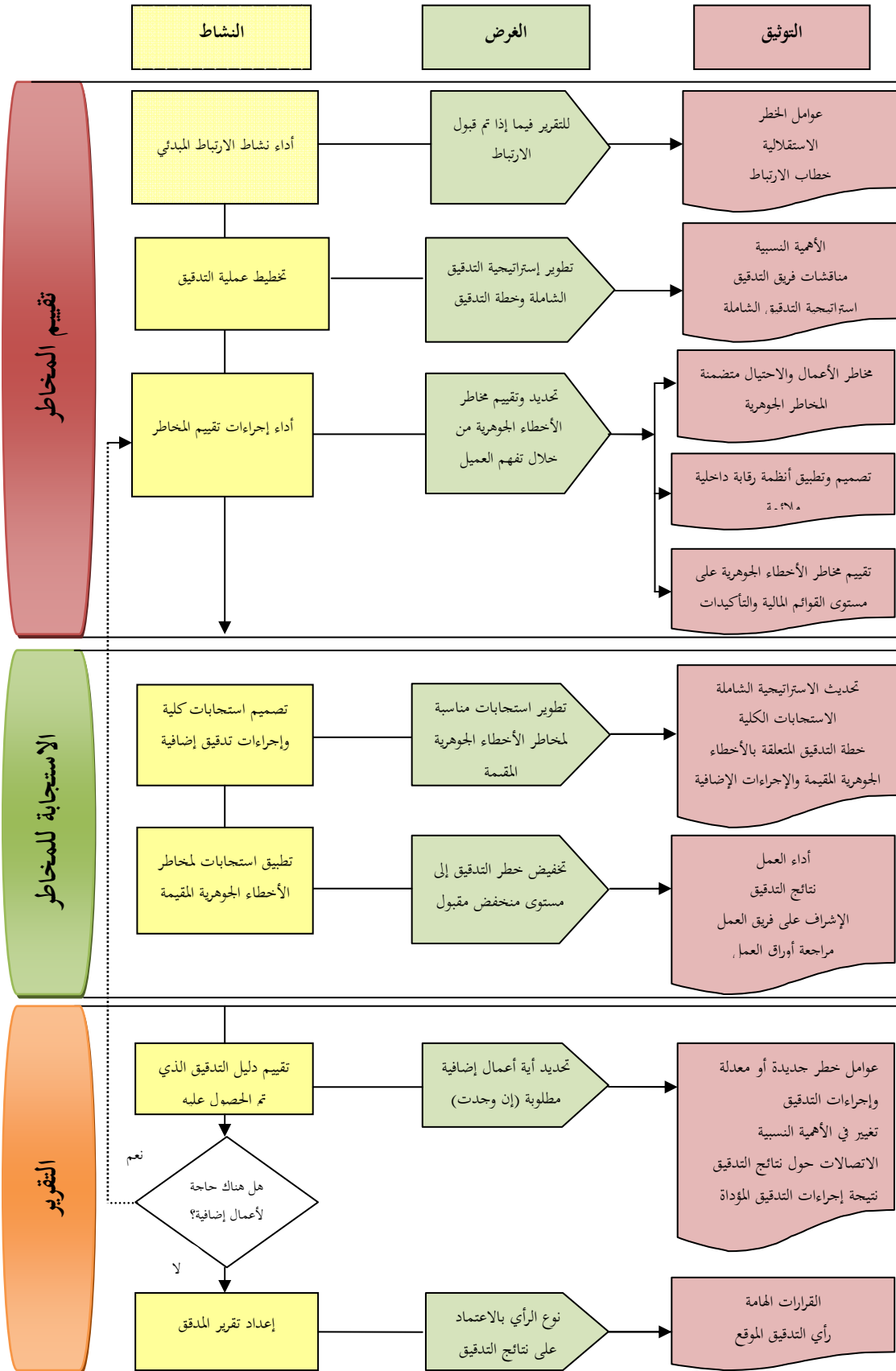
المصدر: من إعداد الباحث

وقسمها البعض الآخر (Arens et al., 2012) إلى أربع مراحل يوضحها الشكل رقم (١٠). وذهب آخرون (IFAC, 2010, p18) إلى تقسيمها لثلاث مراحل موضحة في الشكل رقم (١١).



الشكل رقم (١٠): مراحل عملية التدقيق

Source: (Arens et al., 2012).



الشكل رقم (١١): مراحل عملية التدقيق

Source: (IFAC, 2010, p18).

٣- ١- ٢ تقييم مخاطر احتيال الإدارة:

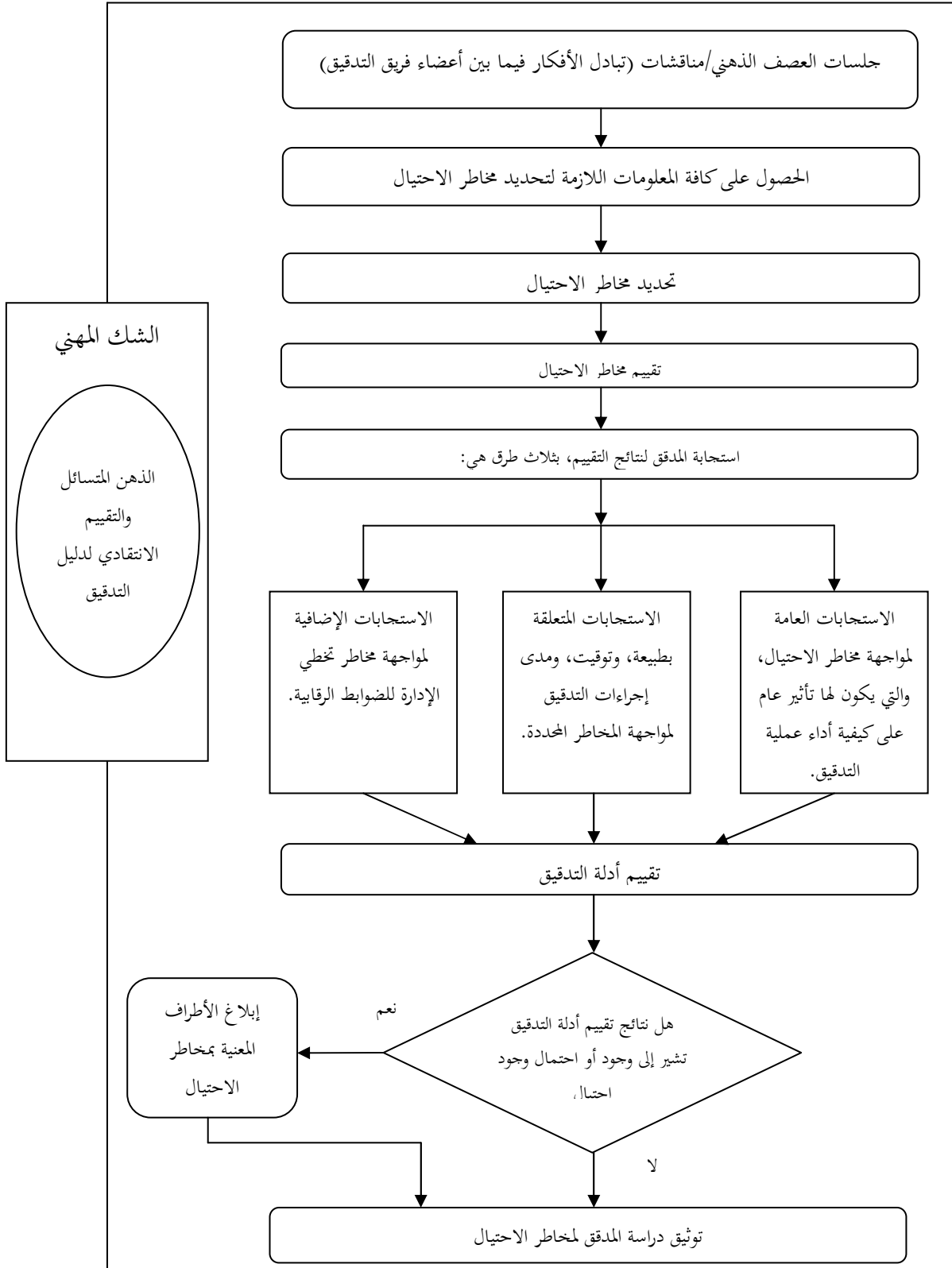
تتضمن عملية تقييم مخاطر الاحتيال تطبيق الحكم المهني بالإضافة إلى الأخذ في الحسبان عدد من العوامل هي (لطفی، ٢٠٠٥، ص ١٥٥ - ١٥٦):

- نوع المخاطر التي قد يوجد، وهذا يعني ما إذا كانت تتضمن تقارير مالية احتيالية أو اختلاس للأصول.
- جوهرية المخاطر، وهذا يعني ما إذا كانت تؤدي إلى تحريف جوهري في البيانات المالية.
- احتمال حدوث المخاطر، وهذا يعني الاحتمال الخاص بأنه سوف يترتب عليه تحريف جوهري في البيانات المالية.
- مدى انتشار المخاطر، وهذا يعني ما إذا كانت المخاطر المحتملة منتشرة في البيانات المالية ككل، أو ما إذا كانت مرتبطة على وجه التحديد بتأكيد أو حساب أو عملية معينة.

وقد تناول معيار التدقيق الدولي رقم (٢٤٠) مسؤوليات المدقق المتعلقة بالاحتيال في عملية تدقيق البيانات المالية، حيث لخص أهداف المدقق فيما يلي (IFAC, 2010/2010, p159):

١. تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية للبيانات المالية بسبب الاحتيال.
 ٢. الحصول على ما يكفي من أدلة مناسبة حول المخاطر المقيمة للأخطاء الجوهرية بسبب الاحتيال، من خلال تصميم وتنفيذ استجابات مناسبة.
 ٣. الاستجابة بشكل مناسب للاحتيال أو الاحتيال المشتبه به المحدد خلال التدقيق.
- كما حدد هذا المعيار المتطلبات على النحو الآتي (IFAC, 2010/2010, p155):
١. التشكك المهني.
 ٢. المناقشات بين أعضاء فريق العملية.
 ٣. إجراءات تقييم المخاطر والأنشطة ذات العلاقة.
 ٤. تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية بسبب الاحتيال.
 ٥. الاستجابات للمخاطر المقيمة للأخطاء الجوهرية بسبب الاحتيال.
 ٦. تقييم أدلة التدقيق.
 ٧. عدم قدرة المدقق على الاستمرار في عملية التدقيق.
 ٨. التمثيلات المكتوبة.
 ٩. الاتصالات مع الإدارة والمكلفين بالحوكمة.
 ١٠. إبلاغ السلطات التنظيمية والتنفيذية.
 ١١. التوثيق.

ولخص (مصطفى، ٢٠١٢، ص ١٦٠) خطوات وإجراءات دراسة مدقق الحسابات لمخاطر الاحتيال بالشكل التالي:



الشكل رقم (١٢): خطوات وإجراءات دراسة مدقق الحسابات لمخاطر الاحتيال

المصدر: (مصطفى، ٢٠١٢، ص ١٦٠)

المبحث الثاني: دور مدقق الحسابات في تقييم مخاطر احتيال الإدارة في مرحلة إعداد الارتباط

يمكن تقسيم هذه المرحلة إلى ثلاث مراحل فرعية أساسية كما يبينها الشكل التالي:



الشكل رقم (١٣): المراحل الفرعية لمرحلة إعداد الارتباط

المصدر: من إعداد الباحث

٣- ٢- ١ مرحلة ما قبل الارتباط:

تنقسم هذه المرحلة إلى شقين هما:

١. تقييم العميل أو ما يعرف بعملية قبول أو الاستمرار مع العميل (Client/Engagement Acceptance/Continuance).
٢. خطاب الارتباط (Engagement letter).

أولاً: تقييم العميل: تختلف الإجراءات المتبعة في تقييم العميل فيما إذا كان قبول لعميل جديد أو الاستمرار مع عميل سابق. وفي كلتا الحالتين يتم أخذ الاحتياطات بعين الاعتبار ضمن الإجراءات المتبعة لتحديد المخاطر التي قد تؤثر على قرار قبول الارتباط مع العميل. وقد نص المعيار الدولي لرقابة الجودة رقم (١) على أنه ينبغي أن تضع شركة التدقيق سياسات وإجراءات لقبول واستمرار العلاقات مع العملاء وعمليات محددة، مصممة لتزويدها بتأكيد معقول على أنها ستستمر في علاقات وعمليات فقط عندما تكون شركة التدقيق (IFAC, 2010/2010, p44):

١. مؤهلة لأداء العملية وتمتلك القدرات، بما في ذلك الوقت والموارد للقيام بها.
٢. قادرة على الإمتثال لمتطلبات السلوك الأخلاقي.
٣. قد أخذت بعين الاعتبار نزاهة العميل ولا تملك معلومات قد تقودها إلى الاستنتاج بأن العميل يفتقر إلى النزاهة.

ويُلاحظ أن المعيار سالف الذكر لم يتناول احتيال الإدارة صراحة بل ذكر نزاهة العميل بشكل عام، إلا أنه مهنيًا وخصوصاً في شركات التدقيق الكبيرة يتم أخذ احتيال الإدارة بعين الاعتبار خلال عملية تقييم العميل، فعلى سبيل المثال تضمن نموذج قبول أو استمرار مهمة التدقيق لشركة KPMG عدة عوامل مهمة يجب أخذها بعين الاعتبار منها مصداقية من لهم تأثير بارز على التقارير المالية (بما فيها أعمال الاحتيال، التحيز المعروف في استخراج التقديرات وإدارة الإيرادات)، وتضمن أيضاً أنه يجب الأخذ بعين الاعتبار أية حالات احتيال معروفة أو مشتبه بها. ثانياً: خطاب الارتباط: بعد عملية تقييم العميل وقبول الارتباط به يأتي خطاب الارتباط الذي يعتبر بمثابة عقد بين المدقق والعميل. وقد نص معيار التدقيق الدولي (٢١٠) على أنه ينبغي أن يتفق المدقق مع الإدارة أو المكلفين بالحوكمة على شروط التكليف بالتدقيق، حسبما يكون مناسباً، كما ينبغي تدوين شروط التكليف بالتدقيق المتفق عليها في كتاب تعيين عملية التدقيق (خطاب الارتباط) أو شكل مناسب آخر من أشكال الإتفاقيات الخطية وينبغي أن يشتمل على ما يلي (IFAC, 2010/2010, p104):

١. هدف ونطاق عملية تدقيق البيانات المالية.
٢. مسؤوليات المدقق.
٣. مسؤوليات الإدارة.
٤. تحديد إطار إعداد التقارير المالية المعمول به في إعداد البيانات المالية.
٥. الإشارة إلى الشكل والمحتوى المتوقعين لأية تقارير سيصدرها المدقق وبيان باحتمالية وجود ظروف قد يختلف فيها التقرير عن شكله ومحتواه المتوقعين.

فعلى سبيل المثال قد تتضمن فقرة مسؤوليات المدقق في خطاب الارتباط أنه "تتطوي عملية تدقيق ما على أداء إجراءات معينة من أجل الحصول على أدلة تدقيق حول المبالغ والإفصاحات الواردة في البيانات المالية. وتعتمد الإجراءات المختارة على حكم المدقق، بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية، سواء كانت ناجمة عن احتيال أم خطأ". كما قد تتضمن فقرة مسؤوليات الإدارة في خطاب الارتباط أنه "سيتم إجراء عملية التدقيق على أساس أن الإدارة وحيث يكون مناسباً، المكلفين بالحوكمة، تقر وتدرك تحملها لمسؤولية أن الرقابة الداخلية حسبما تراه الإدارة ضرورياً للتمكن من إعداد بيانات مالية خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناجمة عن احتيال أم خطأ" (IFAC, 2010/2010, pp118-119).

يلاحظ أنه تتم الإشارة إلى الاحتيال في خطاب الارتباط حيث يقر المدقق في فقرة مسؤولياته أنه يتوجب عليه أداء إجراءات لتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية الناتجة عن الاحتيال ومنها مخاطر احتيال الإدارة، كما تقر الإدارة في فقرة مسؤولياتها أنها تتحمل مسؤولية تصميم

وتطبيق والحفاظ على نظم رقابة داخلية تؤدي إلى إعداد بيانات مالية لا تحتوي على تحريفات جوهرية سواء بسبب الأخطاء أو الاحتيال.

٣- ٢- ٢ مرحلة النطاق والمقياس:

تتألف هذه المرحلة مما يلي:

١. نطاق الارتباط (Engagement Scope).

٢. مقياس الارتباط (Engagement Scale).

يتم التركيز على الاحتيال بشكل عام بشقيه احتيال الإدارة و احتيال الموظفين في هذه المرحلة ضمن مقياس الارتباط، وذلك من خلال المشاورات التي يجريها شريك العملية أو شريك إدارة المخاطر أو المسؤول عن رقابة الجودة في شركة التدقيق مع المختص القضائي (الخبير) في حال تم تحديد أمور هامة تتعلق بالاحتيال وتتضمن هذه المشاورات على سبيل المثال (KPMG, 2012):

- تقييم مخاطر الاحتيال المحتملة.
- تقييم قدرة نظام الرقابة الداخلية للعميل على منع وتحديد واكتشاف الاحتيال.
- تصميم استجابات التدقيق لتحديد مخاطر الاحتيال.
- تقييم نتائج الاستجابات لتحديد مخاطر الاحتيال.

المبحث الثالث: دور مدقق الحسابات في تقييم مخاطر احتيال الإدارة في مرحلة تقييم المخاطر

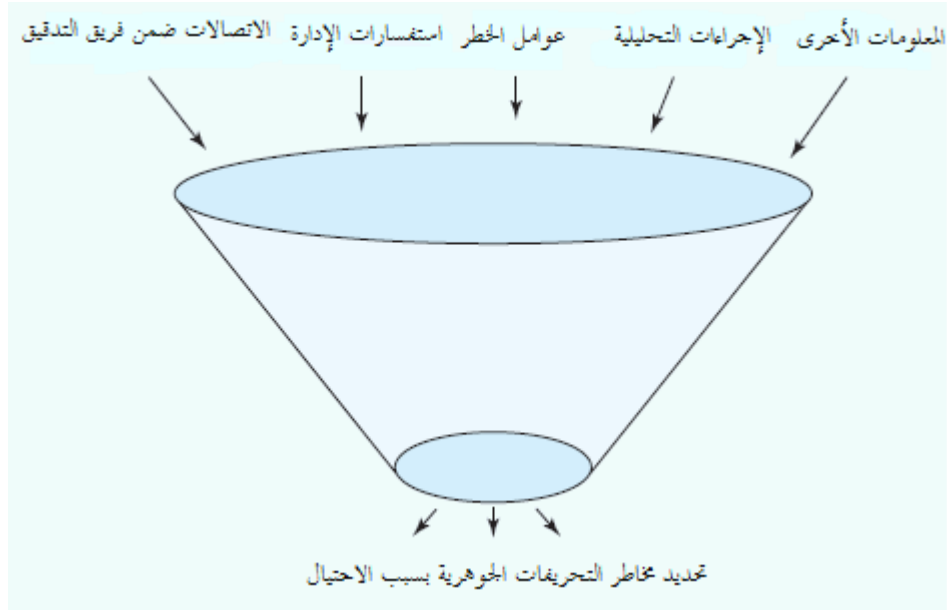
نص معيار التدقيق الدولي رقم (٣١٥) أنه يجب على المدقق أداء إجراءات تقييم المخاطر لتوفير أساس لتحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية عند مستوى البيانات المالية وعند مستوى الإثبات. ويجب أن تتضمن إجراءات تقييم المخاطر ما يلي (IFAC, 2010/2010, p265):

- إستفسارات من الإدارة وآخرين داخل الشركة من المحتمل أن تكون لديهم معلومات حسب حكم المدقق تساعد في تحديد مخاطر الأخطاء الجوهرية الناجمة عن الاحتيال أو الخطأ.
- الإجراءات التحليلية.
- الملاحظة والتفتيش.

وتعرّف إجراءات تقييم المخاطر بأنها إجراءات التدقيق التي تم أداؤها للحصول على فهم للشركة وبيئتها بما في ذلك رقابتها الداخلية وتحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية سواء كانت ناجمة عن الاحتيال أم الخطأ عند مستوى البيانات المالية وعند مستوى الإثبات (IFAC, 2010/2010, p264). كما عُرّف تقييم المخاطر بأنه سلسلة من الإجراءات والأحكام الشخصية والقرارات التي يتخذها مدقق الحسابات والمتعلقة بتحديد ودراسة العوامل المسببة للمخاطر، بغرض مساعدته في الوصول إلى مستوى تقديري لتلك المخاطر، والتعبير عنها بصورة وصفية ومن ثم توظيف التقدير الوصفي إلى تقدير كمي (نسبة مئوية) (الرباعي، ٢٠٠٢، ص٣٧).^١ وتعتبر عملية تقييم مخاطر الاحتيال ذات تأثير مباشر على قدرة مدقق الحسابات في اكتشاف الاحتيال باعتبارها تحدد منهج وأسلوب عملية التدقيق من خلال مساعدة مدققي الحسابات بتحديد مدى وطبيعة إجراءات التدقيق التي ستنفذ بعد عملية تقييم المخاطر، ولذا تعتبر هذه العملية ذات أهمية كبيرة مما يستوجب أدائها بفعالية (Chui, 2010, pp11-12). وقد نص معيار التدقيق الدولي رقم (٢٤٠) أنه ينبغي أن ينفذ المدقق الإجراءات التالية للحصول على المعلومات بقصد استخدامها في تحديد مخاطر الأخطاء الجوهرية بسبب الاحتيال (IFAC, 2010/2010, pp160-161):

١. الاستفسارات من الإدارة والمكلفون بالحوكمة والآخرين ضمن الشركة.
 ٢. فهم لكيفية ممارسة المكلفين بالحوكمة الإشراف على عمليات الإدارة لتحديد والاستجابة لمخاطر الاحتيال في الشركة والرقابة الداخلية التي أنشأتها الإدارة لتخفيف هذه المخاطر.
 ٣. تقييم ما إذا كانت العلاقات غير العادية أو غير المتوقعة التي تم تحديدها من خلال أداء الإجراءات التحليلية، بما في ذلك تلك المرتبطة بحسابات الإيرادات، تشير إلى مخاطر أخطاء جوهرية بسبب الاحتيال.
 ٤. النظر فيما إذا كانت المعلومات الأخرى التي تم الحصول عليها تشير إلى مخاطر أخطاء جوهرية بسبب الاحتيال.
 ٥. تقييم فيما إذا كانت المعلومات التي يتم الحصول عليها من الإجراءات الأخرى لتقييم المخاطر والأنشطة ذات العلاقة المنفذة تشير إلى وجود واحد أو أكثر من مخاطر الاحتيال.
- كما تناول (Arens et al., 2012, p343) خمسة مصادر من المعلومات التي تُستخدم في تقييم خطر الاحتيال موضحة في الشكل رقم ١٤ على النحو التالي:

^١ - نقلاً عن: (القاضي، ٢٠٠٩، ص٣٩).



الشكل رقم (١٤): مصادر المعلومات التي تستخدم في تقييم خطر الاحتيال

Source: (Arens et al., 2012, p343).

وتتألف هذه المرحلة حسب منهجية شركة KPMG من (١٢) خطوة كما في الشكل

رقم (١٥) التالي:



الشكل رقم (١٥): خطوات مرحلة تقييم المخاطر

المصدر: من إعداد الباحث

وقد اقتصر الباحث على مناقشة الخطوات التي يتناول المدقق خلالها خطر الاحتيال وذلك على النحو التالي:

٣-٣-١ إجراءات التخطيط التحليلية (Planning Analytical Procedures):

تعتبر الإجراءات التحليلية من أهم الإجراءات التي يلجأ إليها المدقق في عملية التدقيق، للتعرف على المؤشرات الخاصة بالشركة والتي عن طريقها يكشف مواطن الضعف والقوة فيها، ويحدد الحسابات التي قد تتعرض لخطر الاحتيال وذلك حسب خبرة المدقق وحكمه الشخصي. وتستخدم الإجراءات التحليلية في كافة مراحل عملية التدقيق مع اختلاف الهدف منها بكل مرحلة. فقد تضمنت فقرات الإيضاح (SAS99) أن تكون الإجراءات التحليلية عند تخطيط عملية التدقيق بهدف تحديد مدى وجود أحداث غير عادية، ويجب أن يضع المدقق توقعات

معقولة لتحديد مخاطر التحريف الجوهرية الناتج عن الاحتيال، ويتم استخدام الإجراءات التحليلية في توقيتات مختلفة خلال عملية التدقيق فهي مفيدة في مرحلة التخطيط المبكر للمساعدة في تخطيط طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات التدقيق الأخرى، وتوجيه انتباه المدققين نحو بنود تتطلب دراسة خاصة، كما يمكن تطبيق الإجراءات التحليلية أيضاً خلال عملية التدقيق لتقييم الأدلة بمعقولة، وأخيراً يتم إجراء الإجراءات التحليلية في نهاية العمل كمراجعة نهائية شاملة (Arlean et al., 2003, p6). كما أشار معيار التدقيق الدولي رقم (٢٤٠) أنه ينبغي أن يقيم المدقق ما إذا تشير العلاقات غير العادية أو غير المتوقعة التي تم تحديدها في أداء الإجراءات التحليلية، بما في ذلك تلك المرتبطة بحسابات الإيرادات، إلى مخاطر أخطاء جوهرية بسبب الاحتيال (IFAC, 2010/2010, p161).

كما ألزمت نشرة معايير التدقيق رقم (٤١٠) الصادرة عن مجلس ممارسات التدقيق التابعة لمجمع المحاسبين القانونيين لـانجلترا وويلز، المدققين بضرورة استخدام الإجراءات التحليلية في مرحلة التخطيط، للمساعدة في تقييم المخاطر، وفي مرحلة التقييم النهائي لتقدير معقولة تأكيدات البيانات المالية، وتضمنت هذه النشرة إرشاداً غير ملزم بالنسبة لاستخدام الإجراءات التحليلية في مرحلة الاختبارات الأساسية. وعلى ذلك يجب على المدققين الخارجيين استخدام الإجراءات التحليلية بصفة عامة في كافة مراحل عملية التدقيق ولكن الهدف من أداء الإجراءات التحليلية يختلف من مرحلة لأخرى. ففي مرحلة التخطيط المبدئي لعملية التدقيق يكون الهدف من استخدام الإجراءات التحليلية هو الحصول على فهم لطبيعة نشاط العميل حتى يمكن تقييم الخطر الحتمي (الملازم) وخطر الأعمال، وبذلك يمكن للمدقق تطوير أو تحديث خطة التدقيق، بمعنى أن الإجراءات التحليلية تساعد المدقق في تخطيط طبيعة وتوقيت ونطاق اختبارات التدقيق الأساسية لتفاصيل العمليات والأرصدة. وبالنسبة لمرحلة العمل الميداني يكون الهدف من استخدام الإجراءات التحليلية تحديد صحة وعدالة مجموعة من الأرصدة، بمعنى الحصول على أدلة وقرائن عن تأكيدات محددة تتعلق برصيد حساب معين (كالوجود و التقييم و الإفصاح ...إلخ) وتعتمد فعالية الإجراءات التحليلية في هذه المرحلة على عدة عوامل أهمها: طبيعة التأكيدات التي تخضع للاختبار التحليلي، ومعقولة وإمكانية التنبؤ بالعلاقات. أما في مرحلة التقييم النهائي لنتائج التدقيق فإن الإجراءات التحليلية تهدف إلى المساعدة في تقييم النتائج التي تم التوصل إليها، وذلك في ضوء أدلة الإثبات التي تم تجميعها أثناء التدقيق، وتشمل الإجراءات التحليلية في هذه المرحلة استعراض البيانات المالية بغرض تحديد مدى كفاية الأدلة والقرائن التي تم الحصول عليها عن الأرصدة غير العادية أو غير المتوقعة التي تم تحديدها خلال مرحلة التخطيط ومرحلة العمل الميداني، وتحديد الأرصدة أو العلاقات الشاذة أو غير المتوقعة التي حُدثت سابقاً، وفحص المعقولة الكلية للمعلومات المالية التي يعد عنها التقرير (مصطفى، ٢٠٠٠، ص ٥٤٤ - ٥٤٥).

٣- ١- ١ أهمية الإجراءات التحليلية في تقييم مخاطر احتيال الإدارة

تمتلك العديد من الشركات أقسام مالية تتمتع بخبرة جيدة في تدقيق الحسابات، فبعض موظفي الأقسام المالية لديهم خبرة سابقة بتدقيق الحسابات. وبالتالي يكونون على دراية ومعرفة كافية بإجراءات التدقيق والحسابات التي قد يستهدفها مدقق الحسابات، وأيضاً الأهمية النسبية (Materiality) التي يضعها مدقق الحسابات لتحديد الأرصدة والمعاملات الواجب تدقيقها. لذلك شددت التتظيمات المهنية على مدقق الحسابات بالقيام بالمزيد من الإجراءات غير المتوقعة من قبل العميل (Pedneault, 2009, p44). ويرى البعض أن تنمية توقعات المدقق بالنسبة للعلاقات غير المتوقعة أو غير العادية يتأثر بعاملين أساسيين هما درجة خبرة المدقق وعدد ارتباطه بالعميل أو النشاط المنتمي له العميل، فبالنسبة لدرجة خبرة المدقق فإنه كلما زادت سنوات خبرة المدقق والتدريب المتوفر له زاد لديه ما يسمى بالحس المهني أو حساسية المدقق بالنسبة للأرقام كما أنه كلما تعددت سنوات ارتباط المدقق مع العميل أو النشاط المنتمي إليه العميل زاد تفهم المدقق لطبيعة نشاط العميل وطبيعة المعالجات المحاسبية والمعاملات المالية الخاصة بتلك الصناعة مما يوفر للمدقق القدرة المناسبة لاستخدام إجراءات التدقيق التحليلية بأقصى فعالية ممكنة، مثال ذلك عند ارتباط المدقق لعدد من السنين بنشاط متخصص مثل المقاولات أو الفنادق أو البنوك تتكون لدى المدقق قاعدة بيانات حول طبيعة هذه الأنشطة مما يوفر له القدرة على تفهم الطبيعة العامة لأي عميل قد ينتمي لهذه الصناعة. أيضاً من العوامل درجة اقتناع المدقق برودود الإدارة حول استفساراته بشأن العلاقات غير العادية (قرطام، ٢٠١١، ص ٩٤). كما ينبغي أن يقيم المدقق فيما إذا كانت الإجراءات التحليلية التي يتم أدائها في نهاية التدقيق عند تكوين استنتاج شامل حول فيما إذا كانت البيانات المالية ككل متسقة مع فهم المدقق للشركة وبيئتها تشير إلى مخاطر مسبقه غير محددة للأخطاء الجوهرية بسبب الاحتيال (IFAC, 2010/2010, p164). وقد توصلت دراسة (قرطام، ٢٠١١، ص ١٥٤) إلى أن قيام المدقق بالإجراءات التحليلية وتحديد مخاطر التحريف الجوهرية في ظل الشك المهني يزيد من قدرته على اكتشاف الاحتيال. وتعتبر الإجراءات التحليلية من أكثر الوسائل فعالية في اكتشاف الاحتيال وتتضمن ما يلي (Zack, 2009, p219):

١. وضع التوقعات والتي قد تكون كمية متوقعة أو مبلغ أو نسبة.
 ٢. مقارنة النتائج الفعلية مع التوقعات، هل النتائج الفعلية تختلف عن النتائج المتوقعة مع الأخذ بعين الاعتبار معدل مقبول للاختلاف؟
 ٣. فحص الاختلاف بين النتائج الفعلية والمتوقعة في حال زاد عن المعدل المقبول.
- كما ينبغي على مدقق الحسابات أن يلفت انتباهه إلى احتمال وقوع احتيال في الحالات التالية (ACFE, 2011, p4.616):

١. زيادة في المصاريف.
٢. زيادة في تكلفة المبيعات.
٣. زيادة في المدينين وانخفاض في النقدية.
٤. زيادة في المخزون.
٥. زيادة في المبيعات وانخفاض في النقدية.
٦. الزيادة في خصم المبيعات.

يتضح مما سبق أهمية الإجراءات التحليلية في عملية التدقيق بجميع مراحلها مع اختلاف الهدف منها في كل مرحلة، وكون عملية التدقيق تعتمد على العينات وليست عملية تدقيق شاملة لاعتبارات كثيرة أهمها التكلفة، الأمر الذي زاد من أهمية الإجراءات التحليلية لصعوبة تنفيذ اختبارات التفاصيل لعينات كبيرة. ونظراً لخاصية الإخفاء التي يتمتع بها الاحتيال، الأمر الذي يجعل من الصعوبة بمكان إيجاد دليل على ارتكابه، مما يجعل الاعتماد على النسب والعلاقات بين البيانات والربط فيما بينها واستنتاج مؤشرات منها لتوجيه عملية التدقيق أكثر فعالية من أي إجراء آخر وهو ماتوفره الإجراءات التحليلية.

٣-٢ إجراءات تقييم المخاطر العامة (General Risk Assessment Procedures):

وتتألف من ثلاثة أمور هي محاضر الاجتماعات (Minutes) والاستفسارات (Inquiries) وإجراءات تقييم المخاطر الأخرى (Other risk assessment procedures).

أولاً: محاضر الاجتماعات (Minutes):

نص معيار التدقيق الدولي رقم (٢٤٠) أن فهم كيفية ممارسة المكلفين بالحوكمة الإشراف قد يوفر فهماً متعمقاً فيما يتعلق بقبالية حدوث احتيال من قبل إدارة الشركة وكفاية الرقابة الداخلية على مخاطر الاحتيال وكفاءة ونزاهة الإدارة. ويمكن للمدقق الحصول على هذا الفهم بعدة طرق، مثل حضور الاجتماعات حيث تتم هذه المناقشات وقراءة محاضر هذه الاجتماعات أو عمل استفسارات للمكلفين بالحوكمة (IFAC, 2010/2010, p173). وعلى المدقق عند قراءة محاضر الاجتماعات الأخذ بعين الاعتبار ما يلي (KPMG, 2012):

١. ترتيبات (Arrangements) أو معلومات أخرى ممكن أن تشير إلى وجود علاقات أو معاملات مع أطراف ذوي علاقة لم تحددتها الإدارة أو تفصح عنها مسبقاً.
٢. الدعاوى والمطالبات والتقييمات التي قد تؤدي إلى مخاطر التحريفات الجوهرية.
٣. عدم الامتثال للأنظمة والقوانين، من ضمنها الأعمال غير القانونية (Illegal Acts).

٤. الأحداث والظروف التي تؤدي إلى الشك في قدرة الشركة على الاستمرارية.

٥. عوامل خطر الاحتيال.

٦. خطط الإدارة وأهدافها فيما يتعلق بالتقديرات.

٧. أمور أخرى قد تؤثر على تقييم المخاطر أو مدخل التدقيق (Audit Approach).

كما أن حضور المدقق لاجتماع مجلس الإدارة الذي يتم فيه مناقشة البيانات المالية قبل اعتمادها وتمريضها لمدقق الحسابات قد يكون مفيداً في إعطاء مؤشرات للمدقق حول بعض المشكلات أو المناطق الحساسة بالبيانات المالية والتي قد تتأثر بالاحتيال أو بعض الأمور التي قد تعطي مؤشراً على احتمال وجود احتيال بالبيانات المالية (قرطام، ٢٠١١، ص ٩٢).
ثانياً: الاستفسارات (Inquiries):

نص المعيار الدولي رقم (٢٤٠) على ما يلي (IFAC, 2010/2010, pp160-161):

١. يجب على المدقق إجراء استفسارات من الإدارة فيما يتعلق بما يلي:

- أ- تقييم الإدارة لمخاطرة احتمال وجود أخطاء جوهرية في البيانات المالية بسبب الاحتيال، بما في ذلك طبيعة هذه التقييمات ونطاقها وتكرارها.
- ب- أسلوب الإدارة في التحديد والاستجابة لمخاطر الاحتيال في الشركة بما في ذلك أية مخاطر معينة للاحتيال حددتها الإدارة أو تم إبلاغها بها، أو أرصدة الحسابات أو فئات المعاملات أو الإفصاحات التي يمكن أن توجد لها مخاطرة الاحتيال.
- ج- اتصال الإدارة، إن وجد، مع المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق بأساليبها في تحديد مخاطر الاحتيال في الشركة والاستجابة لها.
- د- اتصال الإدارة، إن وجد، مع الموظفين فيما يتعلق بآرائهم حول ممارسات العمل والسلوك الأخلاقي.

٢. يجب على المدقق عمل استفسارات للإدارة وللرقابة الداخلية وللآخرين داخل الشركة حسبما هو مناسب لتحديد ما إذا كان لديهم معرفة بأي احتيال فعلي أو مشكوك فيه يؤثر على الشركة.

٣. بالنسبة لتلك المنشآت التي يكون فيها قسم تدقيق داخلي، يجب على المدقق عمل استفسارات للتدقيق الداخلي لتحديد ما إذا كان لديه معرفة بأي احتيال فعلي أو مشكوك فيه أو مزعوم يؤثر على الشركة، وللحصول على آرائه حول مخاطر الاحتيال.

٤. يجب على المدقق عمل استفسارات لأولئك المكلفين بالحوكمة لتحديد ما إذا كان لديهم معرفة بأي احتيال فعلي أو مشكوك فيه أو مزعوم يؤثر على الشركة. وتجري هذه الاستفسارات جزئياً لدعم الإجابات على تساؤلات الإدارة.

ويرى البعض أن الاستفسار من الإدارة مع حسن صياغة بعض الأسئلة قد تعطي المدقق مؤشراً حول نية الإدارة فيما يتعلق بالتلاعب في البيانات المالية، مثال ذلك في حالة الحديث حول البيئة التي تعمل فيها الشركة فإن انتقاد الإدارة للنظام الضريبي مثلاً وارتفاع الضريبة قد يعطي مؤشراً حول احتمال محاولة الإدارة تخفيض الأرباح، بينما إذا استشعر المدقق أن الاهتمام الأكبر للإدارة هو سعر السهم في سوق الأوراق المالية فإن ذلك قد يعطي مؤشراً حول احتمال محاولة الإدارة للتلاعب حتى يتم زيادة أرباح الشركة، وعادة فإنه يتم تصنيف الشركات المقيمة في بورصة الأوراق المالية على أنها شركات عالية الخطر وتستوجب اهتماماً أكبر من المدقق (قرطام، ٢٠١١، ص ٩٠ - ٩١).

كما يرى (لطفى، ٢٠٠٥، ص ١٢٣ - ١٢٤) أن الاستفسارات يمكن أن تتضمن ما يلي:

١. استفسارات من الإدارة بشأن:

- ما إذا كانت الإدارة لديها معرفة بالاحتيال.
- ما إذا كانت الإدارة على علم بأي ادعاءات أو مزاعم بوجود بيانات مالية مضللة.
- فهم الإدارة بخصوص مخاطر الاحتيال في الشركة.
- برامج وإجراءات الرقابة الداخلية المحددة عن طريق الإدارة للتخفيف من مخاطر الاحتيال وكيف تقوم الإدارة بمتابعة تلك البرامج والإجراءات الرقابية.
- بالنسبة للشركة ذات المواقع المتعددة يتم تحديد طبيعة ونطاق متابعة مواقع التشغيل أو قطاعات الشركة وما إذا كان هناك مواقع تشغيل أو قطاعات مشروعات محددة من المحتمل أن يكون بها مخاطر احتيال.
- ما إذا كانت الإدارة تقوم بإبلاغ موظفيها بوجهات نظرها عن ممارستها وسلوكها الأخلاقي (وكيفية إعداد وتوصيل ذلك للموظفين).

٢. فهم كيفية ممارسة لجان التدقيق إشرافها على تقييم الشركة لمخاطر الاحتيال والبرامج وإجراءات الرقابة الداخلية التي تحددها الإدارة لتدنية تلك المخاطر

والاستفسار من لجنة التدقيق (أو على الأقل رئيسها) بخصوص وجهة نظرها لتحديد فيما إذا كان لديها معرفة بأي احتيال أو أي احتيال مشكوك فيه.

٣. بالنسبة للشركات التي لديها قسم للتدقيق الداخلي يتم الاستفسار من موظفي التدقيق الداخلي الملائمين بخصوص وجهات نظرهم عن مخاطر الاحتيال، وأي إجراءات مؤداة لتحديد أو اكتشاف الاحتيال واستجابة الإدارة للنتائج التي تم التوصل إليها وما إذا كان لديهم أي معرفة بالاحتيال أو احتيال مشكوك فيه.

ويرى البعض أن الاستفسارات من لجان التدقيق هي في غاية الأهمية خاصة إذا روعيت الأمور التالية (قرطام، ٢٠١١، ص ٩٢):

١. استقلالية لجان التدقيق وقوتها.
٢. تبعية إدارة التدقيق الداخلي للجنة التدقيق وليس لمجلس الإدارة.
٣. إلزام لجنة التدقيق بإعداد تقرير معتمد منها حول قوة نظام الرقابة الداخلية في الشركة يرفق مع البيانات المالية.

وينبغي على المدقق أن يدرك عند تقييم استجابات الإدارة للاستفسارات، أن الإدارة في أفضل وضع لارتكاب الاحتيال لذلك يجب عليه أن يستخدم حكمه المهني عند تحديد مدى الاتساق بين استجابات الإدارة للاستفسارات والمعلومات الأخرى، وفي حالة عدم الاتساق فيما بين الاستفسارات والمعلومات الأخرى فإنه ينبغي عليه الحصول على دليل تدقيق إضافي للحد من عدم الاتساق. كما ينبغي على المدقق أيضاً أن يستخدم حكمه المهني عند تحديد الأفراد الآخرين داخل الشركة الذي ينبغي توجيه استفساراته لهم، بالإضافة إلى نوعية الأسئلة التي ينبغي أن يطرحها عليهم (مصطفى، ٢٠١٢، ص ١٦٧).

ثالثاً: إجراءات تقييم المخاطر الأخرى (Other risk assessment procedures):

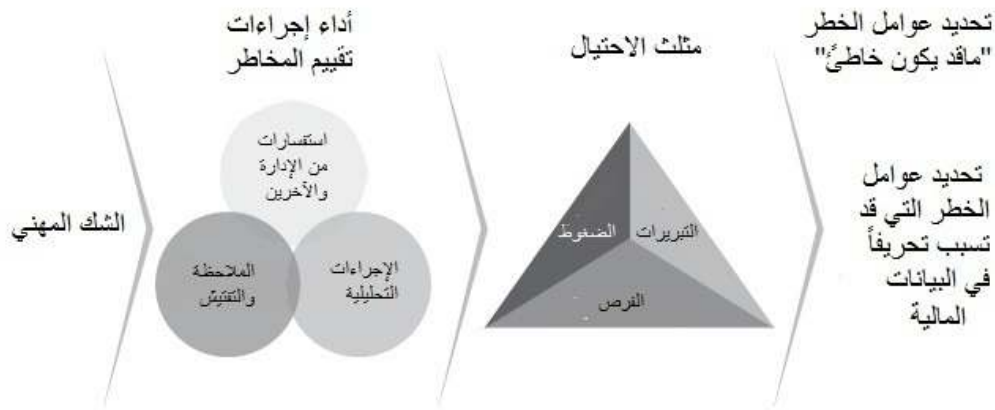
هناك العديد من الإجراءات التي تساعد في تحديد الضغوط والحوافز لارتكاب التقارير المالية الاحتيالية منها على سبيل المثال (KPMG, 2012):

١. فحص الاتصالات (Communications) بين الشركة ودائنيها أصحاب الديون ذات المبالغ الجوهرية، متضمناً أي اتصالات تتعلق بالتنازل عن الإخلال المحتمل أو إعادة هيكلة الدين.
٢. فهم موازنة الشركة وعملية التوقعات.
٣. تحليل الأداء المالي للشركة مقارنة مع الصناعة أو شركات محددة من نفس الصناعة.
٤. فهم أسباب تدوير الإدارة العليا والمكلفين بالحوكمة والموظفين الرئيسيين في عملية إعداد التقارير المالية والتدقيق الداخلي.

٥. فحص للمخص، إن وجد، حوادث (Instances) أو مخاوف (Concerns) سوء التصرف (Misconduct) أو السلوك غير الأخلاقي (Unethical behavior) المتعلق بعملية التقارير المالية، متضمناً أمور المحاسبة والتدقيق موضع الشك والتي تم إبلاغها للإدارة أو المكلفون بالحوكمة.

٦. فهم جدول تعويضات الإدارة العليا بما فيها الجزء المرتبط بأداء الشركة وحد العلاوات وخيارات الأسهم ومنح الأسهم الأخرى، وأي تغيير أو تعديل على هذا الجدول والعلاوات الخاصة.

ويبين الشكل التالي آلية تحديد عوامل الخطر على النحو التالي:



الشكل رقم (١٦): آلية تحديد عوامل الخطر

Source: (KPMG, 2012)

كما يتوجب على المدقق الأخذ بعين الاعتبار كل المعلومات التي تم الحصول عليها في أي مرحلة من مراحل عملية التدقيق والتي تساعده في تقييم خطر الاحتيال (Arens et al., 2012, p.344).

٣-٣-٣ الشركة وبيئتها (Entity & its Environment):

وتتضمن تفهم الشركة والبيئة التي تعمل ضمنها من قوانين وأنظمة وعمليات (Operations) وشكل الملكية والحوكمة والسياسات المحاسبية وأهداف الشركة واستراتيجيتها وأدائها المالي والأطراف ذوي العلاقة الذين تتعامل معهم والدعاوى المرفوعة على الشركة والمطالبات وتقييم إدارة الشركة لها ونظم المعلومات (IT) والتقديرات (Estimates) التي تقوم بها إدارة الشركة.

وقد تطلب معيار التدقيق الدولي رقم (٣١٥) فهم الشركة وبيئتها من خلال حصول المدقق على فهم لما يلي (IFAC, 2010/2010, pp265-266):

١. عوامل القطاع ذات العلاقة والعوامل التنظيمية والعوامل الأخرى الخارجية بما في ذلك إطار إعداد التقارير المالية المطبق.

٢. طبيعة الشركة، بما في ذلك:

- عملياتها.
- ملكيتها والهيكل الإداري فيها.
- أنواع الاستثمارات التي تقوم بها الشركة وتخطط لإجرائها، بما في ذلك الاستثمارات في المنشآت ذات الأغراض الخاصة.
- طريقة هيكل الشركة وكيفية تمويلها.

٣. اختيار الشركة وتطبيقها للسياسات المحاسبية، بما في ذلك أسباب التغيير. ويجب أن يقيم المدقق فيما إذا كانت السياسات المحاسبية للشركة مناسبة لعملها وتتفق مع إطار إعداد التقارير المالية المطبق والسياسات المحاسبية المستخدمة في القطاع المناسب.

٤. أهداف واستراتيجيات الشركة ومخاطر العمل المتعلقة بذلك والتي من الممكن أن تؤدي إلى أخطاء جوهرية في البيانات المالية.

٥. قياس ومراجعة الأداء المالي للشركة.

وقد نص معيار التدقيق الدولي رقم (٢٤٠) أنه يجب على المدقق تقييم فيما إذا كان اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية من قبل الشركة وخصوصاً تلك المتعلقة بالمقاييس غير الموضوعية والمعاملات المعقدة قد يشير إلى إعداد التقارير المالية الاحتياطية الناتجة عن جهود الإدارة في إدارة الأرباح (IFAC, 2010/2010, p162).

ويمكن للمدقق أن يقوم بهذا التقييم من خلال قراءة البيانات المالية للعام السابق للحصول على فهم السياسات المحاسبية المتبعة، كما يستطيع من خلال الاستفسارات التي يجريها مع الموظفين المسؤولين عن عملية إعداد وتسجيل المعاملات المعقدة وغير الاعتيادية الاستفادة من تقييم ملاءمة اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية الخاصة بها.

وتناول المعيار رقم (٢٤٠) بعض المؤشرات التي قد توحى أنه تم الدخول في المعاملات الهامة للمشاركة في إعداد تقارير مالية احتياطية أو لإخفاء سوء تخصيص الأصول (التي تعتبر خارج نطاق السياق العادي لأعمال الشركة أو التي بخلاف ذلك تبدو غير عادية) على النحو التالي (IFAC, 2010/2010, p181):

- إذا كان شكل هذه المعاملات يبدو معقداً بشكل مفرط (Overly complex) (مثل أن تنطوي المعاملة على منشآت متعددة ضمن مجموعة موحدة أو أطراف متعددة لا يوجد بينها علاقة).

- إذا كانت الإدارة قد ناقشت طبيعة هذه المعاملات مع المكلفين بالحوكمة في الشركة وفيما إذا كانت هنالك وثائق غير كافية.
- إذا كانت الإدارة تضع تأكيداً أكبر على الحاجة إلى معاملة محاسبية معينة مما تضعه على اقتصاديات المعاملة (Economics of the transaction).
- إذا كانت المعاملات التي تشمل أطرافاً ذات علاقة غير مجمعة (Unconsolidated related parties)، بما في ذلك منشآت ذات غرض خاص (Special purpose entities)، تمت مراجعتها واعتمادها من قبل المكلفين بالحوكمة في الشركة.
- إذا كانت المعاملات تشمل أطرافاً ذات علاقة غير محددة (Unidentified related parties) أو أطرافاً ليس لديها المواد أو القوة المالية لدعم المعاملة بدون مساعدة من الشركة التي يتم تدقيقها.

وقد ركز المعيار السابق على الاعتراف بالإيراد (Revenue Recognition) حيث نص على أنه عند تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية بسبب الاحتيال، يتعين على المدقق بناءً على افتراض وجود مخاطر احتيال في الاعتراف بالإيرادات، تقييم أي أنواع الإيرادات أو معاملات الإيراد أو الإثباتات تؤدي إلى نشوء هذه المخاطر. وعندما يكون المدقق قد استنتج أن الافتراض بوجود مخاطرة أخطاء جوهرية بسبب الاحتيال تتعلق بالاعتراف بالإيراد لا ينطبق في ظل الظروف العملية، فإن على المدقق أن يشمل وثائق التدقيق لأسباب ذلك الاستنتاج. وكثيراً ما تنجم الأخطاء الجوهرية بسبب التقارير المالية الاحتيالية المتعلقة بالاعتراف بالإيرادات من المبالغة في الإيرادات، وعلى سبيل المثال الاعتراف السابق لأوانه بالإيرادات أو تسجيل إيرادات وهمية. وقد تنشأ أيضاً من تقدير الإيرادات بأقل من قيمتها الحقيقية على سبيل المثال من خلال نقل الإيرادات إلى فترة لاحقة بشكل غير مناسب. كما يمكن أن تكون مخاطر الاحتيال في الاعتراف بالإيرادات أكبر في بعض المنشآت منها في منشآت أخرى. على سبيل المثال، يمكن أن توجد دوافع أو ضغوط على الإدارة لارتكاب التقارير المالية الاحتيالية من خلال الاعتراف غير المناسب بالإيرادات في حال المنشآت المدرجة عندما يقاس الأداء مثلاً من ناحية نمو الإيرادات والأرباح من سنة إلى أخرى. وعلى نحو مماثل، يمكن أن يكون هناك مثلاً مخاطر احتيال كبيرة في الاعتراف بالإيرادات في حال المنشآت التي تجني جزء كبير من الإيرادات من خلال المبيعات النقدية. كما يمكن دحض الافتراض القائل بوجود مخاطر احتيال في الاعتراف بالإيرادات. فعلى سبيل المثال، قد يخلص المدقق إلى عدم وجود مخاطر أخطاء جوهرية بسبب الاحتيال متعلقة بالاعتراف بالإيرادات في الحالة التي يوجد فيها نوع واحد من معاملة إيراد بسيطة مثل إيراد الإيجار من ملكية تأجير مفردة (IFAC, 2010/2010, pp161-175).

وهناك ثلاثة أنواع رئيسية للتلاعب بالإيرادات هي (Arens et al., 2012, p351):

١. الإيرادات الوهمية.

٢. الاعتراف السابق لأوانه بالإيرادات.

٣. التلاعب بقيود تسوية الإيرادات.

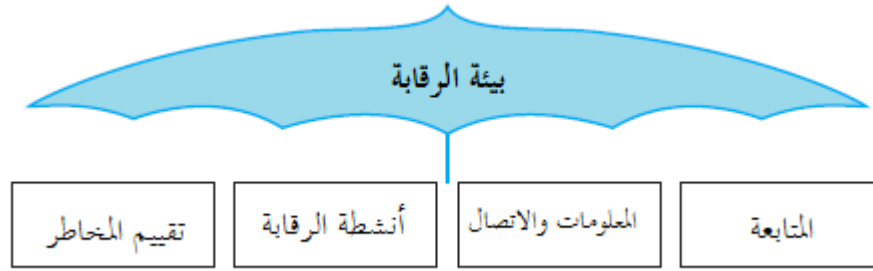
كما ينبغي على المدقق الأخذ بعين الاعتبار توقعات الأطراف الأخرى لأداء الشركة والذي قد يخلق دافع لإدارة الشركة لارتكاب الاحتيال من أجل الوصول إلى هذه التوقعات وهذا ما يندرج تحت تقييم عوامل مخاطر الاحتيال الذي تطلبه معيار التدقيق رقم (٢٤٠). وأيضاً ينبغي على المدقق تصميم وأداء إجراءات تدقيق بهدف مراجعة التقديرات المحاسبية لتحديد الانحرافات وتقييم ما إذا كانت الظروف التي تؤدي إلى الانحراف، إن وجدت، تمثل مخاطر أخطاء جوهرية بسبب الاحتيال. وفي أداء هذه المراجعة، يتعين على المدقق (IFAC, 2010/2010, p163):

- تقييم ما إذا كانت الأحكام والقرارات المتخذة من قبل الإدارة في إجراء التقديرات المحاسبية والمشمولة في البيانات المالية، حتى وإن كانت معقولة كلاً على حدة، تشير إلى انحراف محتمل من قبل إدارة الشركة يمكن أن يشكل مخاطر أخطاء جوهرية بسبب الاحتيال. وإن كان الحال كذلك فإنه ينبغي على المدقق إعادة تقييم التقديرات المحاسبية المأخوذة ككل.
- إجراء مراجعة بأثر رجعي (Retrospective review) لأحكام وافتراسات الإدارة المتعلقة بالتقديرات المحاسبية الهامة الظاهرة في البيانات المالية للسنة السابقة.

٣-٣ - ٤ الرقابة على مستوى الشركة (Entity Level Controls):

ويتم في هذه المرحلة تفهم (Understanding) وتقييم (Evaluation) تصميم (Design) وتطبيق (Implementation) نظام الرقابة على مستوى الشركة.

حيث يتوجب على مدقق الحسابات القيام بتقييم برامج وإجراءات الرقابة الداخلية للشركة التي تهتم بدراسة المخاطر المحددة للتحريف الجوهرية بسبب الاحتيال (لطف، ٢٠٠٥، ص ١٢٠). كما تطلب معيار التدقيق الدولي رقم (٣١٥) حصول المدقق على فهم للرقابة الداخلية المتعلقة بالتدقيق، وتقييمه لتصميم عناصر هذه الرقابة وتحديد فيما إذا قد تم تنفيذها، من خلال أداء الإجراءات بالإضافة إلى الاستفسار من موظفي الشركة (IFAC, 2010/2010, p266). وتتكون الرقابة الداخلية من خمسة عناصر كما هي موضحة في الشكل رقم (١٦).



الشكل رقم (١٧): عناصر الرقابة الداخلية

Source: (Arens et al., 2012, p295).

فوجود بيئة رقابة فعالة تشكل عامل إيجابي عند تقييم مخاطر الاحتيال حيث تؤدي إلى تخفيضه ولكنها لا تشكل رادعاً كاملاً لارتكاب الاحتيال، كما أن أي مكون من مكونات الرقابة الداخلية له تأثير هام على عوامل مخاطر احتيال الإدارة والتي تساعد مدقق الحسابات في توجيه إجراءاته لاكتشاف هذه المخاطر.

٣-٣-٥ مدخل التدقيق المخطط (Planned Audit Approach):

يتم في الخطوة الثانية من خطوات مرحلة تقييم المخاطر (الحسابات والإفصاحات الهامة) تحديد الحسابات والإفصاحات الهامة والخطر الملازم المتوقع على مستوى كل إثبات بالاعتماد على تقييم مبدئي قبل أداء إجراءات تقييم المخاطر، إلا أنه بعد أداء إجراءات تقييم المخاطر يتم تحديث تقييم المخاطر المبدئي وفصلها حسب نوعها (احتيال أو خطأ) وأثرها على مستوى البيانات المالية أو على مستوى الإثبات، بناءً على نتائج إجراءات تقييم المخاطر. تقييم المخاطر المحدث بعد إجراءات تقييم المخاطر يتم عرضه ضمن مدخل التدقيق المخطط. ووفقاً لمعيار التدقيق الدولي (٣١٥) ينبغي على المدقق تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية بسبب الاحتيال على مستوى البيانات المالية وعلى مستوى الإثبات لفئات المعاملات وأرصدة الحساب والإفصاحات (IFAC, 2010/2010, p161).

ويسأل مدققو الحسابات أنفسهم عن إمكانية اكتشاف الاحتيال في حال عدم وجود تأكيد أو ادعاء على احتيال معين. وهناك مدخلان رئيسيان للرد على هذا التساؤل هما (Vona, 2008, p1):

١. البحث عن الاحتيال باستخدام مدخل اختبار الرقابة الداخلية غير الفعالة، حيث يعتمد هذا المدخل على رؤية مدقق الحسابات للأعلام الحمراء للاحتيال (Red flags of fraud). وبالرغم من احتواء بعض برامج التدقيق على أعلام حمراء محددة لإرشاد مدقق الحسابات، إلا أن خبرة المدقق تلعب دوراً مهماً في قدرته على تحديد الأعلام الحمراء.

٢. الاستجابة لإدعاءات الاحتيال التي تم معرفتها من خلال الاستفسار أو أية مصادر أخرى لعملية التدقيق.

كما يتم في هذه المرحلة تحديد الحسابات والإفصاحات الهامة التي يخطط مدقق الحسابات لاختبار الفعالية التشغيلية لأنظمة الرقابة فيها والإثباتات المستهدفة، وتحديد مدخل التدقيق فيما يتعلق بقيود اليومية (Journal Entries)، فقد نص معيار التدقيق الدولي رقم (٢٤٠) أنه ينبغي على المدقق تصميم وأداء إجراءات تدقيق بهدف اختبار ملاءمة القيود في دفتر اليومية المسجلة في دفتر الأستاذ العام والتعديلات الأخرى التي أجريت عند إعداد البيانات المالية، وفي تصميم وأداء إجراءات التدقيق لمثل هذه الاختبارات، ينبغي على المدقق (IFAC, 2010/2010, p163):

١. طرح استفسارات على الأفراد المشاركين في عملية إعداد التقارير المالية حول الأنشطة غير المناسبة أو غير العادية المتعلقة بمعالجة القيود اليومية والتعديلات الأخرى.
٢. اختيار قيود اليومية والتعديلات الأخرى التي تجري في نهاية فترة إعداد التقارير.
٣. دراسة الحاجة لاختبار قيود اليومية والتعديلات الأخرى خلال الفترة.

٣-٢-٦ تقييم المخاطر والمناقشات التخطيطية (Risk Assessment & Planning) (Discussion):

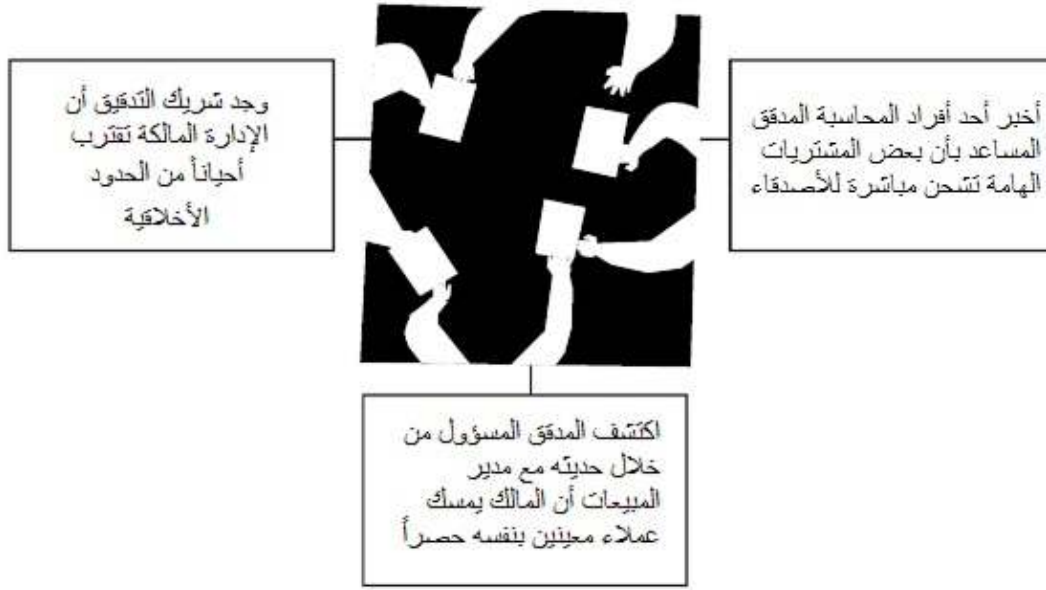
يقتضي معيار التدقيق الدولي (٣١٥) إجراء مناقشات بين أعضاء فريق العملية وأن يحدد شريك العملية المسائل التي ينبغي إبلاغها إلى أعضاء الفريق الذين لا يشاركون في المناقشات. كما يجب أن تركز المناقشات بشكل محدد على كيفية قابلية وجود أخطاء جوهرية في البيانات المالية بسبب الاحتيال وأين يمكن أن توجد مثل هذه الأخطاء في البيانات المالية، بما في ذلك كيف يمكن أن يحدث الاحتيال. وتجري المناقشات دون إعتبار لمعتقدات أعضاء فريق العملية بأن الإدارة وأولئك المكلفون بالحوكمة يتصفون بالأمانة والنزاهة (IFAC, 2010/2010, p160). وتطلب المعيار الأمريكي (SAS 99) إجراء مناقشات بين فريق التدقيق لتشارك الأفكار والرؤى مع أعضاء الفريق الأكثر خبرة والتي قد تتضمن (Arens et al., 2012, p342):

١. مناقشة كيفية تعرض البيانات المالية لتحريفات جوهرية بسبب الاحتيال، وأين يمكن تواجدها، مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار العوامل الداخلية والخارجية التي قد تؤثر على الشركة مثل:

- وجود حوافز أو دوافع للإدارة لارتكاب الاحتيال.

- وجود فرصة لارتكاب الاحتيال.
 - توفر مؤشرات حول وجود ثقافة أو بيئة تساعد الإدارة على تبرير الأفعال الاحتيالية.
٢. كيف يمكن للإدارة ارتكاب وإخفاء التقارير المالية الاحتيالية.
٣. كيفية قيام أي شخص باختلاس أصول الشركة.
٤. كيفية استجابة مدقق الحسابات للتحريفات الجوهرية بسبب الاحتيال.
- ويبين (لطفی، ٢٠٠٥، ص ١٢٣) أن المناقشات بين فريق التدقيق يمكن أن تتضمن ما يلي:
١. مشاركة وجهات النظر المختلفة مع تبادل الأفكار بشأن كيف وأين يعتقد أعضاء فريق التدقيق أن البيانات المالية للشركة يمكن أن تتعرض للتحريف الجوهري بسبب الاحتيال.
 ٢. التأكيد على أهمية الحفاظ على حالة ذهنية سليمة من خلال عملية التدقيق بخصوص احتمال حدوث تحريف جوهري بسبب الاحتيال.
- ويرى (مصطفى، ٢٠١٢، ص ١٦٤) أن هذه المناقشات تتم قبل أو بالتزامن مع مرحلة تجميع المعلومات اللازمة لتحديد مخاطر الاحتيال، وتتضمن ما يلي:
١. تبادل الأفكار فيما بين أعضاء فريق التدقيق حول كيفية تعرض البيانات المالية للشركة للتحريفات الجوهرية الناتجة عن الاحتيال سواء أكانت ناتجة عن التقارير المالية الاحتيالية أم اختلاس الأصول، بالإضافة إلى كيفية إخفاء هذه التحريفات.
 ٢. التأكيد على أهمية تبني عقلية مناسبة من الشك المهني المصحوب بالذهن المتسائل والتقييم الانتقادي لأدلة التدقيق، وذلك طوال عملية التدقيق.
 ٣. دراسة مثلث الاحتيال، والعوامل المرتبطة به.
 ٤. دراسة مخاطر تخطي الإدارة للضوابط الرقابية، بالإضافة إلى دراسة المخاطر الناتجة عن افتراض عدم ملاءمة الاعتراف بالإيراد كأحد مخاطر الاحتيال.
 ٥. إعداد الاستجابات الملائمة لنتائج تقييم مخاطر التحريفات الجوهرية الناتجة عن الاحتيال.
 ٦. التأكيد على أنه ينبغي على أعضاء فريق التدقيق الاتصال فيما بينهم باستمرار طوال عملية التدقيق بشأن مخاطر التحريفات الجوهرية الناتجة عن الاحتيال.

ويوضح الشكل التالي فوائد مناقشات فريق التدقيق كما يلي:



الشكل رقم (١٨): فوائد مناقشات فريق التدقيق

Source: (KPMG, 2012)

وتوضح (Carpenter, 2007, p119) أن الأفكار المتعلقة بالاحتيال والنتيجة عن مناقشات فريق التدقيق أو ما يسمى بـ (Brainstorming) تكون أفضل من أفكار المدققين بشكل منفرد، كما أن النتائج المتعلقة بتقييم مخاطر الاحتيال بعد مناقشات فريق التدقيق تكون أعلى بكثير من التقييم الذي توصل إليه كل مدقق على حده قبل تلك المناقشات وخصوصاً في حال وجود الاحتيال.

كما يوضح (Brazel et al., 2010, p1273) أن مناقشات فريق التدقيق ذات الجودة العالية أو ما يسمى بـ (High-quality brainstorming) تحسن من عملية ربط العلاقات بين عوامل خطر الاحتيال وتقييم ذلك الخطر.

بينما أشار (Ramos, 2003, pp28–29) أن هناك هدفان أساسيان من المناقشات بين فريق التدقيق، أولهما استراتيجي بطبيعته، حيث تمكن هذه المناقشات فريق التدقيق من الفهم الجيد للمعلومات المتعلقة بالعمل التي يحتاجونها، وكيفية ارتكاب وإخفاء الاحتيال. وثانيهما تحديد الأسلوب المناسب لإدارة عملية التدقيق.

وحيث أن تقييم مخاطر احتيال الإدارة تعتبر عملية قرارية معقدة وصعبة بسبب طبيعة تلك العملية، فقد يلجأ مدققو الحسابات إلى استخدام وسائل دعم القرار (Decision Aids) للمساعدة في تقييم مخاطر احتيال الإدارة. حيث أثبتت تلك الوسائل تفوقها وصلاحياتها عند استخدامها من قبل المدققين مقارنة بأداء المدققين ذوي الخبرة عند اتخاذهم للأحكام الشخصية. حيث أنها تتيح المعرفة لجميع مدققي الحسابات من جهة، كما أنها تمتلك الإمكانيات الكافية التي من شأنها أن تحسن أحكامهم عند تقييم مخاطر احتيال الإدارة واتخاذ القرارات اللاحقة

(لطفي، ٢٠٠٥، ص ٣١٠). فوسائل دعم القرار هي إحدى الطرق التي يتبعها مدققو الحسابات لتحسين تقييمهم لمخاطر احتيال الإدارة (Hayes, 2006, p i).

وتتألف وسائل دعم القرار من عدة أشكال يتسم بعضها بسهولة الاستخدام كالقوائم الاختبارية المساعدة في تقييم احتيال الإدارة (Checklist)، ويتسم البعض الآخر بالتعقيد نسبياً كالنظم الخبيرة (Expert System). وتقوم بعض شركات التدقيق ولاسيما الكبرى منها باستخدام هذه الوسائل وتطوير نماذج منها تساعد فريق التدقيق في عملية تقييم خطر احتيال الإدارة للتقليل من مدى الاعتماد على الحكم الشخصي البحث مع الأخذ بعين الاعتبار الأثر على كفاءة عملية التدقيق. ونظراً لسهولة استخدام القوائم الاختبارية وقلة تكاليفها، وصعوبة استخدام الأنواع الأخرى من وسائل دعم القرار وارتفاع تكاليفها، فإن أغلب شركات التدقيق ولاسيما في سورية تتجه نحو تطبيق القوائم الاختبارية في حال قررت الاعتماد على وسائل دعم القرار في تقييم مخاطر احتيال الإدارة. لذا قام الباحث بتناول القوائم الاختبارية بشيء من التفصيل. فقد عرف (Hayes, 2006, p9) القوائم الاختبارية بأنها قوائم تتضمن مؤشرات وتستخدم كدليل مساعد وتحتوي على مجموعة من العوامل التي تشير إلى احتمال وجود احتيال، حيث يجب أن تكون هذه المؤشرات مكتملة ومتسقة مما يسهل جمع المعلومات الملائمة لاتخاذ القرار المتعلق بتقييم خطر الاحتيال. كما عرّف (لطفي، ٢٠٠٥، ص ٣٢٤) القوائم الاختبارية بأنها قوائم تتكون من مجموعات من علامات الإنذار والمؤشرات التحذيرية المحتملة التي تستخدم كوسائل مساعدة لذاكرة المدققين للتأكد من أنهم قد حددوا جميع تلك المؤشرات وعلامات الإنذار القائمة والمتعلقة بعملية تدقيق معينة وذلك طبقاً لما هو مدرج بإيضاحات معايير التدقيق والأبحاث التي تدور في هذا الشأن.

ويمكن تعريف القوائم الاختبارية المساعدة في تقييم خطر احتيال الإدارة بأنها إحدى وسائل دعم القرار وأبسطها وتتألف هذه القوائم من مجموعة من المؤشرات تمثل عوامل خطر احتيال الإدارة بحيث يُثقل كل مؤشر حسب أهميته، وتستخدم هذه القوائم من قبل مدققي الحسابات حيث يتم تحديد المؤشرات حسب حالة الشركة محل التدقيق، وعليه يتم تحديد مستوى خطر احتيال الإدارة.

عند تقييم المدقق لوجود الاحتيال يتم الاعتماد على القوائم الاختبارية والتي توفر مقياساً يتم الاعتماد عليه حيث أنه يعمل على التمييز بين قوائم المؤشرات التحذيرية الممثلة للمستويات المختلفة للمخاطر، ويمثل إقراراً بالمقدرة على تحديد أن بعض من علامات الإنذار تعتبر أكثر تحذيراً على وجود خطر الاحتيال أكثر من مؤشرات التحذير الأخرى. وقد تم تقسيم تلك العلامات حسب أهميتها النسبية فمنها ما يكون له دلالة على أن مستوى خطر اكتشاف الاحتيال منخفض وأخرى تعبر عن مستوى متوسط ومجموعة علامات أخرى تمثل مستوى خطر مرتفع لاكتشاف الاحتيال (الجابري، ٢٠٠٥، ص ٩٣). ولا يسمح عادة باستكمال القوائم الاختبارية لمستوى أقل من مدير التدقيق المسؤول عن المهمة وذلك لضمان مستوى معين من الخبرة الذي يتوافر

في هذا المستوى الإداري، وتتضمن القوائم الاختبارية عدة نقاط تتعلق بظروف الصناعة والتشغيل والاقتصاد وتهديداتها للمركز المالي للشركة وربحياتها، والضغط الزائدة على الإدارة لتحقيق مستوى متوقع من الأرباح، وحقيقة الحالة المالية الشخصية للإدارة ومسؤولي الحوكمة والتي تتحدد بالأداء المالي للشركة، وطبيعة نشاط العمل، وسوء الإشراف الإداري، والهيكل الإداري المعقد أو غير الثابت، ونقاط ضعف الرقابة الداخلية، والتباين في السجلات المحاسبية، وعدم توافر أدلة إثبات لعملية التدقيق أو تضاربها، واتجاهات أو أخلاقيات الإدارة، وخطر الاحتيال فيما يتعلق بسياسة تحقق الإيراد، وخطر تخطي الإدارة لإجراءات الرقابة الداخلية (قرطام، ٢٠١١، ص ٨٧).

ولكي تحقق القوائم الاختبارية المساعدة في تقييم خطر احتيال الإدارة الغرض منها في إجراء تقييم أكثر منطقية لابد أن تكون شاملة لكل المؤشرات المحتملة (عوامل خطر الاحتيال)، لأن ظروف كل شركة تختلف عن الأخرى، مما يؤكد ضرورة تصميم قوائم اختبارية شاملة لعوامل خطر الاحتيال بالاستفادة مما ورد في معايير التدقيق الدولية والأمريكية والخبرة السابقة، وضرورة التثقيف الصحيح للعوامل (المؤشرات) الموجودة في القوائم الاختبارية. فعند استخدام مدقق الحسابات للقوائم الاختبارية يقوم باختيار عوامل خطر احتيال الإدارة من ضمن مجموعة العوامل المتضمنة بالقوائم الاختبارية والموجودة في الشركة محل التدقيق، وبناءً على العوامل المختارة تقوم القوائم الاختبارية باحتساب مستوى خطر احتيال الإدارة المقدر وذلك بالاعتماد على الأوزان المثقلة لكل عامل من عوامل الخطر. ومن ميزات استخدام القوائم الاختبارية المساعدة في تقييم خطر احتيال الإدارة ما يلي:

١. الاعتماد على أساس موضوعي في تقييم خطر احتيال الإدارة والابتعاد عن الحكم

المهني البحت.

٢. تنبيه مدقق الحسابات عن بعض عوامل خطر احتيال الإدارة والتي قد تكون غائبة

عن ذهنه وذلك لاشتمال هذه القوائم على كافة عوامل خطر احتيال الإدارة المحتملة.

٣. تصميم إجراءات تدقيق محددة للاستجابة لعوامل خطر احتيال الإدارة المحتمل

وجودها في الشركة محل التدقيق والمتضمنة بالقوائم الاختبارية.

وفيما يلي نموذج للقائمة الإختبارية محتوية على علامات الإنذار طبقاً لأهميتها ودلالاتها،

كما يبينها الجدول التالي:

جدول رقم (٢)

قائمة اختبارية لعلامات الإنذار

مستوى الحالة	مدى وجود علامات الإنذار
المستوى المنخفض لخطر اكتشاف احتيال الإدارة	١ - معظم أفراد فريق الإدارة جدد وبالتالي ليس لديهم خبرة كبيرة. ٢ - يظهر فريق الإدارة وكأن لديه ميلاً للمخاطرة بدون داع. ٣ - يظهر موظفي الحسابات عدم الخبرة ودرجة من التراخي في تنفيذ واجباتهم.
المستوى المتوسط لخطر اكتشاف احتيال الإدارة	١ - هناك معدل مرتفع لاستبدال الإدارة وقد قام المدير التنفيذي للشركة باستبدال الأعضاء الثلاثة الكبار في فريقه هذا العام. ٢ - الصناعة التي تعمل الشركة في مجالها تتدهور بسبب الظروف الاقتصادية الصعبة، ويبدو كذلك أن زيادة اللوائح الحكومية البيئية تمثل مشكلة بالنسبة للشركة. ٣ - تبدو الشركة في وضع مالي ضعيف مع إمكانية أن يصبح صافي رأس المال العامل بالسالب في الأجل القريب. ٤ - هذه الشركة عميل جديد لمكتب التدقيق. ٥ - هناك دعوى قضائية كبرى مرفوعة ضد الشركة بواسطة أقلية من حملة الأسهم بسبب تصرفات قامت بها الإدارة السابقة.
المستوى العالي لخطر اكتشاف احتيال الإدارة	١ - يسيطر المدير التنفيذي الأول للشركة على القرارات الإدارية و المالية لها. ٢ - يركز المدير التنفيذي الأول للشركة بشكل كبير جداً و غير مبرر على تحقيق أرقام معينة مستهدفة من الأرباح. ٣ - لدى كل من المدير التنفيذي الأول للشركة و المدير المالي للشركة اتجاه ذهني هجومي عند تقديم التقارير المالية للشركة. ٤ - يظهر المدير التنفيذي الأول للشركة انحرافاً في صفاته الشخصية بشكل كبير. ٥ - يمكن أن يصدر المدير التنفيذي الأول للشركة قرارات غير معقولة أبداً. ٦ - الشركة في فتره نمو سريع. ٧ - لا تتناسب الأرباح التي تحققها الشركة مع الأرباح التي تحققها معظم الشركات الأخرى العاملة في نفس المجال. ٨ - يعتمد جزء كبير من المزايا المالية التي تحصل عليها الإدارة على

تحقيق أرقام كمية مستهدفة.	
٩- الشركة تعمل في بيئة رقابية ضعيفة يصعب السيطرة عليها.	
١٠- دخلت الشركة في معاملات مالية مع أطراف ذات علاقة.	

المصدر: (الجابري، ٢٠٠٥، ص٩٤)

المبحث الرابع: دور مدقق الحسابات في تقييم مخاطر احتيال الإدارة في مرحلة الاختبار

من المعلوم أن هذه المرحلة من مراحل عملية التدقيق تأتي استجابة للمخاطر المقيمة في مرحلة تقييم المخاطر، حيث يتم في هذه المرحلة تشكيل إجراءات للاستجابة للمخاطر المقيمة وذلك حسب ما يتطلبه معيار التدقيق الدولي رقم (٣٣٠).

وقد لخص (Arens et al., 2012, p350) استجابات المدقق لخطر الاحتيال بالتالي:

١. تغيير السلوك الكلي لعملية التدقيق: كالقيام بتعيين أفراد أكثر خبرة ضمن فريق التدقيق عند تحديد مستوى عال من خطر الاحتيال، كما يتوجب على المدقق القيام بإجراءات تدقيق غير متوقعة من قبل العميل، كاختبار حسابات لم يتم تدقيقها العام السابق.
 ٢. تصميم وأداء إجراءات تدقيق لتتناول مخاطر الاحتيال: تعتمد إجراءات التدقيق الملائمة لتناول مخاطر الاحتيال على الحساب المراد فحصه ونوع خطر الاحتيال المحدد، كما يتوجب على مدقق الحسابات الأخذ بعين الاعتبار اختيار الإدارة لسياسات المحاسبية، كسياسة الاعتراف بالإيراد على سبيل المثال.
 ٣. تصميم وأداء إجراءات تدقيق لتتناول تجاوز الإدارة لأنظمة الرقابة: لأن الإدارة تكون بمحل يمكنها من تجاوز أنظمة الرقابة لارتكاب الاحتيال، ولذا على مدقق الحسابات القيام بالإجراءات الثلاثة التالية في كل عملية تدقيق وهي:
 - فحص قيود اليومية والتسويات الأخرى للحصول على دليل باحتمالية وجود تحريف بسبب الاحتيال.
 - مراجعة التقديرات المحاسبية بغرض التحقق من تحيز الإدارة.
 - تقييم الأساس التجاري للمعاملات الهامة غير الاعتيادية.
- وبين الشكل التالي الإجراءات التي يقوم بها مدقق الحسابات في مرحلة الاختبار وهو ما يسمى بصندوق أدوات التدقيق (The Audit Toolbox):



الشكل رقم (١٩): صندوق أدوات التدقيق

Source: (KPMG, 2012)

وتتألف هذه المرحلة حسب منهجية شركة KPMG من أربع خطوات كما يبينها

الشكل التالي:



الشكل رقم (٢٠): خطوات مرحلة الاختبار

المصدر: من إعداد الباحث

وقد اقتصر الباحث على تناول الخطوات التي تركز بشكل رئيسي على الاحتيال بشكل عام واحتيال الإدارة بشكل خاص.

وتجدر بالباحث الإشارة هنا إلى أن مدقق الحسابات يقوم باختبار الفعالية التشغيلية لأنظمة الرقابة بهدف تخفيض مدى الاختبارات الجوهرية، حيث يتم الاعتماد على أنظمة الرقابة الفعالة في تخفيض حجم الاختبارات الجوهرية. وقد ذكر معيار التدقيق الدولي رقم (٢٤٠) أنه من الممكن أن تقلل أنظمة الرقابة الفعالة على إعداد وترحيل قيود اليومية والتعديلات الأخرى مدى الاختبارات الأساسية (الجوهرية) اللازمة، شريطة أن يكون المدقق قد فحص فاعلية عمل أنظمة الرقابة (IFAC, 2010/2010, p179).

أما الخطوة الثانية من مرحلة الاختبار ألا وهي الاختبارات الجوهرية، فيتم خلالها الاستجابة لمخاطر الاحتيال المقيمة في مرحلة تقييم المخاطر وتحديد طبيعة وتوقيت ومدى الإجراءات المنفذة استجابة لتلك المخاطر. فقد نص معيار التدقيق الدولي رقم (٢٤٠) أنه في حال حدد المدقق بيان خاطئ، سواء كان هاماً أم لا، وكان لديه سبب ليعتقد بأن الخطأ هو نتيجة أو يمكن أن يكون نتيجة للاحتيال وأن الإدارة (وتحديداً الإدارة العليا) متورطة في ذلك فإنه ينبغي على المدقق إعادة تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية بسبب الاحتيال وأثرها الناجم على طبيعة وتوقيت ونطاق إجراءات التدقيق للاستجابة للمخاطر المقيمة. كما يتعين على المدقق أيضاً دراسة فيما إذا كانت الظروف أو الحالات تشير إلى مؤامرة محتملة تتعلق بالموظفين أو الإدارة أو أطراف ثالثة عند إعادة النظر في موثوقية الأدلة التي تم الحصول عليها سابقاً. وعندما يؤكد المدقق أو يكون غير قادر على التوصل إلى تحديد فيما إذا كانت البيانات المالية تحتوي على أخطاء جوهرية نتيجة للاحتيال فإن على المدقق تقييم المدلولات الضمنية للتدقيق (IFAC, 2010/2010, p164). كما يتوجب على المدقق إجراء اختبارات تفاصيل مفاجئة لكشف الأنشطة الاحتيالية المحتملة وفحص القيود غير الاعتيادية التي قد تحمل إشارة على وجود مثل هذه الأنشطة والتحقق من الأرصدة الافتتاحية لتحديد كيف تمت معالجة التقديرات المحاسبية والأحكام، إن القيام بمثل هذه الإجراءات يزيد من احتمالية كشف الاحتيال ويشكل رادع له من خلال إثارة تهديد أكبر للقدرة على إخفائه (Rezaee, 2002, p223). كما أن تقييم مدقق الحسابات لأدلة التدقيق يؤثر على التقييم الأولي لمخاطر الاحتيال وليس العكس، أي أن التقييم الأولي لمخاطر الاحتيال لا يؤثر على تقييم أدلة التدقيق (Payne et al., 2005, p323). أما الخطوة الرابعة من مرحلة الاختبار ألا وهي الإجراءات الجوهرية الأخرى، فيتم خلالها الاستجابة لمخاطر الاحتيال المقيمة في مرحلة تقييم المخاطر والمتعلقة بالأطراف ذوي العلاقة وتحديد الإجراءات المنفذة استجابة لتلك المخاطر.

وقد قسم (مصطفى، ٢٠١٢، ص ١٧٦ - ١٨١) استجابات مدقق الحسابات لنتائج

تقييم مخاطر الاحتيال على النحو التالي:

١. الاستجابات العامة لمخاطر الاحتيال: هي الاستجابات التي يكون لها تأثير عام على كيفية أداء عملية التدقيق، والتي تشتمل على الاستجابات التالية:

أ- تكليف الأفراد والإشراف عليهم: وتعني تكليف الأفراد ذوي معرفة ومهارة وقدرة مناسبة تستطيع التعامل مع نتائج تقييم مخاطر التحريفات الجوهرية الناتجة عن الاحتيال، مع وجود نطاق إشراف بما يعكس مستوى تلك المخاطر، بالإضافة إلى إمكانية الاستعانة ببعض المتخصصين إذا لزم الأمر.

ب- المبادئ المحاسبية: ينبغي على مدقق الحسابات دراسة اختيار الإدارة وتطبيقها للمبادئ المحاسبية الهامة، وخاصة تلك المتعلقة بالمقاييس الذاتية والعمليات المعقدة، وذلك للتعريف على ما إذا كان اختيارها وتطبيقها يتم بشكل ملائم أم بشكل غير ملائم قد يؤدي إلى تحريف جوهري بالبيانات المالية، كما ينبغي على مدقق الحسابات أيضاً دراسة ما إذا كان التطبيق الجماعي لتلك المبادئ يشير إلى وجود تحيز قد يؤدي إلى تحريفات جوهرية بالبيانات المالية.

ج- إمكانية التنبؤ (Predictability) بإجراءات التدقيق: ينبغي على مدقق الحسابات أن يضيف عنصر عدم إمكانية التنبؤ (Unpredictability) بإجراءات التدقيق، وذلك من خلال التنوع في إجراءات التدقيق من عام لآخر.

٢. الاستجابات المتعلقة بطبيعة، وتوقيت، ومدى إجراءات التدقيق لمواجهة المخاطر المحددة: يمكن لمدقق الحسابات أن يستجيب لمخاطر الاحتيال المحددة من خلال تعديل طبيعة، وتوقيت، ومدى إجراءات التدقيق، وذلك بالطرق التالية:

أ- طبيعة إجراءات التدقيق: يمكن أن يقوم مدقق الحسابات بتغيير أو تعديل طبيعة إجراءات التدقيق بهدف توفير دليل أكثر مصداقية أو معلومات إضافية تعزز معلومات أخرى، فعلى سبيل المثال حصول مدقق الحسابات على دليل إثبات من مصادر خارجية مستقلة عن الشركة، أو فحص بعض الأصول الأكثر أهمية، أو استخدام أساليب التدقيق بمساعدة الحاسب الآلي (CAAT) بهدف جمع الأدلة، أو الاستفسار الإضافي من الإدارة والآخرين داخل الشركة لتعزيز بعض الأدلة والمعلومات الأخرى.

ب- توقيت إجراءات التدقيق: يمكن أن يقوم مدقق الحسابات بتغيير توقيت إجراءات التدقيق، فعلى سبيل المثال قد يقرر مدقق الحسابات أداء المزيد من الإجراءات عند نهاية السنة بدلاً من الاعتماد على إجراءات مؤقتة أو مرحلية.

ج- مدى إجراءات التدقيق: ينبغي أن يعكس مدى إجراءات التدقيق المطبقة تقييم مخاطر الاحتيال، لذلك يجب على مدقق الحسابات أن يقوم بتعديل مدى إجراءات التدقيق طبقاً لتقييمه لمخاطر الاحتيال، وذلك بزيادة حجم العينة مثلاً، أو أداء المزيد من الإجراءات التحليلية الأكثر تفصيلاً، أو استخدام أساليب التدقيق بمساعدة الحاسب الآلي (CAAT).

٣. الاستجابات الإضافية لدراسة مخاطر تخطي الإدارة للضوابط الرقابية: تخطي الإدارة للضوابط الرقابية يمكن أن يحدث بطرق غير متوقعة لا يمكن التنبؤ بها منها على سبيل المثال:

أ- تسجيل قيود يومية مزيفة أو وهمية، وخاصة التي تسجل في نهاية الفترة المحاسبية من أجل التلاعب بنتائج التشغيل. وينبغي على مدقق الحسابات فحص قيود اليومية والتسويات الأخرى للتعرف على مدى وجود تحريف جوهري ناتج عن الاحتيال، وفي أي حال من الأحوال فإنه ينبغي على مدقق الحسابات أن يعترف بأن هناك قيود يومية وتسويات غير ملائمة تم إعدادها.

ب- التحيز المتعمد في الافتراضات والأحكام المستخدمة في تقدير الأرصدة المحاسبية. وينبغي على مدقق الحسابات فحص التقديرات المحاسبية من حيث مدى وجود تحيز يمكن أن يؤدي إلى تحريف جوهري ناتج عن الاحتيال، حيث غالباً ما تعد التقارير المالية الاحتمالية نتيجة التحريف المتعمد في التقديرات المحاسبية نظراً لأنها تتضمن عدم التأكد والتقدير الشخصي، هذا فضلاً عن أن الضوابط الرقابية المطبقة عليها أصعب في تطبيقها من الضوابط الرقابية المطبقة على المعلومات الواقعية.

ج- تعديل السجلات والشروط المتعلقة بالعمليات الجوهرية وغير العادية. وينبغي على مدقق الحسابات تفهم الأساس المنطقي للعمليات غير العادية الهامة لتقييم ما إذا كانت هذه العمليات يمكن أن تؤدي إلى تقارير مالية احتيالية أم اختلاس الأصول.

المبحث الخامس: دور مدقق الحسابات في تقييم مخاطر احتيال الإدارة في مرحلة الإتمام

وتتألف هذه المرحلة من ست خطوات كما يبينها الشكل التالي:



الشكل رقم (٢١): خطوات مرحلة الإتمام

المصدر: من إعداد الباحث

وقد اقتصر الباحث على تناول الخطوات التي يتم خلالها التركيز على الاحتيال، ففيما يتعلق بتحديث تقييم المخاطر يقوم مدقق الحسابات بمراجعة محاضر اجتماعات الشركة لتاريخ تقرير التدقيق والذي من خلاله يتمكن المدقق من معرفة ظهور أي عوامل جديدة لخطر الاحتيال. كما يقوم المدقق بالتأكد من أن إجراءات التدقيق التي قام بها والأدلة التي حصل عليها فيما يتعلق بمخاطر الاحتيال لا تزال مناسبة لتاريخه. أما الإجراءات التحليلية النهائية فقد تم تناولها سابقاً ضمن فقرة الإجراءات التحليلية. وفيما يتعلق بالتقييم الإجمالي فيقوم مدقق الحسابات في هذه الخطوة بما يشبه تلخيص كامل لكل ماتوصل إليه في مراحل التدقيق السابقة، فعلى سبيل المثال فيما يخص الاحتيال يقوم المدقق بتحليل كلياً للتقديرات المحاسبية التي قامت بها الشركة للتأكد من وجود تحيز من قبل الإدارة لأن هذا التحيز يعتبر عمل احتيالي في طبيعته. كما يقوم بتحديد وجود أطراف ذوي علاقة غير مفصح عنهم من قبل الإدارة. وما إذا كان القصور في الرقابة الداخلية (Control deficiencies)، إن وجد، يشكل فرصة لارتكاب الاحتيال.

وقد نص معيار التدقيق الدولي رقم (٢٤٠) أنه عندما يحدد المدقق بيان خاطئ فإنه ينبغي أن يقيم فيما إذا كان هذا الخطأ يشير إلى الاحتيال. وفي حال وجود مثل هذا المؤشر فإنه ينبغي أن يقيم المدقق المدلولات الضمنية لهذا الخطأ فيما يتعلق بجوانب أخرى من التدقيق، وخصوصاً موثوقية تمثيلات الإدارة، مدركاً أن حادثة الاحتيال من غير المحتمل أن تكون حادثة منعزلة. وإذا

حدد المدقق احتيالياً أو حصل على معلومات تفيد باحتمال وجود احتيال فإن على المدقق إبلاغ هذه الأمور في أسرع وقت ممكن إلى المستوى المناسب من الإدارة من أجل إبلاغ أولئك الذين تقع على عاتقهم مسؤولية رئيسية في منع الاحتيال والكشف عنه بالمسائل التي تكون ذات صلة بمسؤولياتهم. وفي حال واجه المدقق، نتيجة خطأ ناجم عن احتيال أو احتيال مشتبه به، ظروفًا استثنائية تشكك في قدرة المدقق على الاستمرار في أداء التدقيق، ينبغي على المدقق: تحديد المسؤوليات المهنية والقانونية الممكن تطبيقها في ظروف كهذه، بما في ذلك ما إذا كان هناك متطلب بأن يقوم المدقق بتقديم التقارير إلى الشخص أو الأشخاص الذين أصدروا خطاب تعيين عملية التدقيق، أو في بعض الحالات إلى السلطات التنظيمية، كما ينبغي أن ينظر فيما إذا كان من المناسب أن ينسحب من العملية، حيث يكون الانسحاب من مشروع بموجب قانون ملائم، وفي حال انسحاب المدقق يجب: مناقشة انسحاب المدقق من العملية والأسباب التي دعت له للانسحاب مع المستوى الإداري المناسب ومع أولئك المكلفين بالحوكمة، وتحديد فيما إذا كان هناك متطلب مهني أو قانوني بتقديم التقارير إلى الشخص أو الأشخاص الذين أصدروا خطاب تعيين عملية التدقيق، أو في بعض الحالات إلى السلطات التنظيمية حول انسحاب المدقق من العملية وأسباب ذلك. كما يجب على المدقق أن يحصل على تمثيلات خطية من الإدارة وعندما يكون مناسباً أولئك المكلفين بالحوكمة بأنها: تعترف بمسؤوليتها عن تصميم وتنفيذ الرقابة الداخلية والمحافظة عليها لمنع واكتشاف الاحتيال، وبأنها أفصحت للمدقق عن نتائج تقييم الإدارة للمخاطرة بأن البيانات المالية قد تشمل أخطاء جوهرية نتيجة للاحتيال، وبأنها أفصحت للمدقق عن معرفتها بالاحتيال أو الاحتيال المشكوك فيه الذي يؤثر على الشركة ويشمل: الإدارة، الموظفين الذين لهم أدوار هامة في الرقابة الداخلية، أو الآخرين، حيث من الممكن أن يكون للاحتيال أثر هام على البيانات المالية، وبأنها أفصحت للمدقق عن معرفتها بأية ادعاءات بوجود احتيال أو احتيال مشكوك فيه يؤثر على البيانات المالية للشركة والتي أبلغ عنها موظفون أو موظفون سابقون أو محللون أو منظمون أو آخرون (IFAC, 2010/2010, pp164-166).

ويرى (مصطفى، ٢٠١٢، ص ١٨٣ - ١٨٥) ضرورة إعطاء مدقق الحسابات الحق في إبلاغ الأطراف الخارجية عما يكتشف من تحريفات جوهرية ناتجة عن الاحتيال في جميع الظروف دون قصورها على حالات معينة، لما لذلك من دور فعال في الحد من إمكانية حدوث الاحتيال، حيث أن دراية مرتكبي الاحتيال سواء إدارة الشركة أو موظفيها بأنه يتم الإبلاغ عن الاحتيال إلى الأطراف الخارجية المنوطة بذلك، سيجعلهم يفكرون جيداً قبل ارتكاب الاحتيال، الأمر الذي قد يؤدي بدوره إلى الحد من إمكانية حدوثه. كما أكد على أنه عندما تشير كل من دراسة مدقق الحسابات لمخاطر الاحتيال ونتائج اختبارات التدقيق إلى وجود مخاطر تحريفات جوهرية ناتجة عن الاحتيال بدرجة مرتفعة والتي تجعل من قدرة مدقق الحسابات على الاستمرار في أداء عملية التدقيق محل شك، فإنه ينبغي على مدقق الحسابات في هذه الحالة دراسة مدى الحاجة إلى

الانسحاب من عملية التدقيق مع إبلاغ لجنة التدقيق أو مسؤولي الحوكمة بأسباب انسحابه. وتتمثل العوامل التي تؤثر على قرار مدقق الحسابات بالانسحاب في الآتي:

١. مدى نزاهة وأمانة الإدارة.
٢. مدى جهد وتعاون الإدارة في التحري عن هذه الظروف، واتخاذ الإجراءات الملائمة بشأنها.

الفصل الرابع

الدراسة العملية

الفصل الرابع

الدراسة العملية

مقدمة:

يتناول هذا الفصل منهجية الدراسة التي اتبعها الباحث، والدراسة التحليلية من خلال دراسة أوراق عمل شركة KPMG لمجموعة من عملائها الذين ينتمون لمجالات أنشطة مختلفة بهدف تحديد إجراءات التدقيق المستخدمة في تقييم مخاطر احتيال الإدارة، ثم الدراسة الميدانية من خلال تحليل نتائج الاستبيان الموزع على عينة من مدققي الحسابات المعتمدين لدى هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية، ثم اختبار الفروض.

المبحث الأول: منهجية الدراسة

المبحث الثاني: الدراسة التحليلية

المبحث الثالث: الدراسة الميدانية

المبحث الرابع: اختبار الفروض

المبحث الأول: منهجية الدراسة

تحقيقاً لأهداف الدراسة اعتمد الباحث في دراسته العملية على ما يلي:

أولاً: الدراسة التحليلية: اعتمد الباحث على الأسلوب التحليلي (تحليل المحتوى Content Analysis) في تحليل أوراق عمل شركة KPMG لمجموعة متنوعة من عملائها للتعرف على مسؤولية ودور مدقق الحسابات في تقييم مخاطر احتيال الإدارة. ونظراً للسرية التي يتصف بها عمل مدقق الحسابات فلم يستطع الباحث الحصول على أوراق عمل شركات تدقيق أخرى للاستفادة منها في الدراسة التحليلية مما أدى إلى الاقتصار على أوراق عمل شركة KPMG في هذه الدراسة.

وتحقيقاً لهدف الدراسة التحليلية، قام الباحث باختيار مجموعة متنوعة من عملاء شركة KPMG البالغ عددهم (٩) عملاء ينتمون لمجالات أنشطة مختلفة، ولأغراض السرية لم يذكر الباحث أسماء العملاء واكتفى بذكر مجال نشاط العميل المدروس وإعطاء رموز لهؤلاء العملاء. ويبين الجدول التالي العملاء الذين تم اختيارهم:

جدول رقم (٣)

مجال أنشطة العملاء محل الدراسة ورموزهم

م	مجال نشاط العميل	رمز العميل
١	فنادق	A
٢	تطوير عقاري	B
٣	تجاري	C
٤	نفط	D
٥	اتصالات	E
٦	صناعي	F
٧	بنوك	G
٨	تأمين	H
٩	غير هادف للربح	I

كما قام الباحث بتحليل أوراق عمل هذه الشركة في كل مرحلة من مراحل عملية التدقيق الأربع سالفة الذكر فيما يتعلق بموضوع الدراسة، وتم تناول كل مرحلة من هذه المراحل على حدة مع الربط فيما بينها وتتبع نتائج إجراءات التدقيق المطبقة من مرحلة إلى أخرى وصولاً إلى تقرير مدقق الحسابات لتحديد خلاصة نتائج إجراءات مدقق الحسابات ومدى تناسق محتوى تقرير المدقق مع نتائج العمل الميداني.

ثانياً: الدراسة الميدانية: نظراً لعدم إمكانية الحصول على أوراق عمل شركات أو مكاتب تدقيق أخرى، لجأ الباحث إلى إجراء هذه الدراسة الميدانية بهدف تعميم النتائج التي حصل عليها من خلال الدراسة التحليلية الخاصة بأوراق عمل شركة KPMG على واقع مهنة تدقيق الحسابات في سورية ككل.

ولتحقيق هذا الغرض قام الباحث بتصميم وتوزيع استبيان على عينة من مدققي الحسابات المعتمدين لدى هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية والذين يتخذون من مدينة دمشق مقراً رئيسياً لمزاولة أعمالهم (ما عدا شركة التدقيق محل الدراسة - شركة KPMG -)، وذلك لاستطلاع آرائهم حول إجراءات تقييم مخاطر احتيال الإدارة التي يقومون بها خلال عملية التدقيق في كافة مراحلها، بالإضافة إلى استطلاع مدى المسؤولية الملقاة على عاتقهم تجاه تقييم مخاطر احتيال الإدارة.

واعتمد الباحث على برنامج SPSS في تحليل نتائج الدراسة الميدانية من خلال احتساب الوسط الحسابي والانحراف المعياري واختبار T لعينة واحدة، بالإضافة إلى المقارنة بين نتائج آراء عينة الشركات الأربع الكبار وعينة شركات ومكاتب التدقيق المحلية.

المبحث الثاني: الدراسة التحليلية

قسمت شركة KPMG عملية التدقيق كما تم ذكره في الفصل الثالث إلى أربعة مراحل هي: مرحلة إعداد الارتباط، ومرحلة تقييم المخاطر، ومرحلة الاختبار، ومرحلة الإتمام.

٤ - ٢ - ١ مرحلة إعداد الارتباط (Engagement Setup)

لدى دراسة وتحليل عملية قبول العملاء التسعة محل الدراسة أو الاستمرار معهم والتي تشكل جزءاً من مرحلة ما قبل الارتباط، إحدى مكونات المرحلة الأولى، تبين للباحث ما يلي:

جدول رقم (٤)

بيانات العملاء محل الدراسة في مرحلة ما قبل الارتباط

م	العبارات	العملاء							
		A	B	C	D	E	F	G	H
١	هل تم تحديد الاستعانة باختصاصي بالأمور القضائية؟	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا
٢	هل هناك مخاوف بشأن الهيكل الإداري للعميل فيما يتعلق بعملية تدقيق الحسابات تتضمن:								
	▪ استقلالية وموضوعية المسؤولين عن الحوكمة	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا
	▪ أمور تتعلق بمعرفة وخبرة لجنة التدقيق أو ما يعادلها	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا
	▪ عدم موافقة التدقيق الداخلي مع العميل أو استخدام نظام تقارير غير مناسب	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا
	▪ الرئيس التنفيذي مهيم	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا
	▪ عدم قدرة المدقق على الاجتماع مع لجنة التدقيق بدون الرئيس التنفيذي	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا
	▪ المساهمين الكبار الذين لديهم السيطرة على التصويت وتدخلهم في القرارات المالية	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا
	▪ فرض قيود على المعلومات المقدمة إلى لجنة التدقيق أو غيرها من الهيئات المسؤولة	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا
	▪ أخرى (اذكرها)	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا

م	العبارات	العملاء								
		A	B	C	D	E	F	G	H	I
٣	هل هناك مخاوف بشأن تأكيدات وتمثيل الإدارة تتعلق بـ:									
	■ ظهور تغيرات غير عادية وغير مبررة في المؤشرات المالية لدى استعراض البيانات المالية	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا
	■ اتباع سياسات محاسبية مفرطة الشدة والتحفظ	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا
	■ خطورة عالية نتيجة تجاوز الإدارة للرقابة الداخلية	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا
	■ الإدارة لها مصلحة مالية شخصية كبيرة في النتائج المالية	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا
	■ ضغوط خارجية قوية لتسليم النتائج	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا
	■ الأحكام العالية المستوى التي تعتمد عليها بشكل أساسي في تأكيدات الإدارة	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا
	■ الضغوط الداخلية (مثال: ضغوط إدارة المجموعة أو التركيز على المنتجات الجديدة)	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا
	■ التغييرات المحتملة في هيكل الملكية	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا
	■ مصداقية من لهم تأثير بارز على التقارير المالية (بما فيها أعمال الاحتيال، والتحيز الواضح في وضع التقديرات وإدارة الأرباح)	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا
	■ إعادة إصدار بيانات مالية سابقة (ليس بسبب تغيير في المعايير)	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا
	■ صعوبات في التدقيق والتعامل مع الإدارة	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا
	■ أمور أخرى (اذكرها)	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا
٤	هل هناك أي مخاطر كبيرة أخرى قد تؤثر على قرار قبول الارتباط تتعلق بحالات الاحتيال المعروفة أو المشتبه بها؟	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا
٥	هل هناك أي شك في نزاهة العميل أو إدارته أو لجنة التدقيق؟	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا
٦	هل تم ملاحظة أي خرق واضح للقانون؟	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا
٧	هل تم ملاحظة أي قضايا مرفوعة ضد العميل؟	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا
٨	هل تم ملاحظة احتمال القيام بغسيل الأموال أو الاحتيال؟	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا

م	العبارات	العملاء							
		A	B	C	D	E	F	G	H
٩	هل تم ملاحظة أي أخلاق مهنية مشكوك بها؟	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا
١٠	هل هناك أي مؤشرات على عدم وجود خبرة كافية للإدارة في مجال العمل؟	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا
١١	هل يوجد أي تغييرات هامة حديثاً على نشاط العميل؟	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا
١٢	هل يوجد أي تغييرات هامة أو غير مبررة حديثاً على الإدارة الرئيسية أو المستشارين؟	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا
١٣	هل هناك أي مؤشرات على افتقار العميل إلى القدرة على الإدارة المالية أو التشغيلية؟	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا
١٤	هل هناك أي مؤشرات على افتقار العميل إلى نظام حوكمة الشركات في منشآته الكبيرة أو ذات الاهتمام العام؟	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا
١٥	عدم وجود سبب واضح لرغبة العميل في أن توفر له KPMG خدماتها المهنية (مقارنة مع شركات أخرى أقل شهرة)	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا
١٦	هل هناك أي مؤشرات على تورط العميل بشكل دائم في القضايا السياسية؟	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا
١٧	هل يوجد انتقاد للعميل دائماً في الأخبار نتيجة ملكيته أو نشاطاته؟	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا
١٨	هل يواجه العميل أي مشاكل مالية قد تؤثر على استمراره أو القدرة على دفع الأتعاب تتعلق بـ:								
	▪ عدم الالتزام بالاتفاقيات	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا
	▪ عدم القدرة على الدفع للموردين	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا
	▪ ضعف التدفقات النقدية من العمليات	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا
	▪ شهر الإفلاس أو ما شابه ذلك	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا
	▪ التقييم الائتماني سيء	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا
	▪ الانخفاض في النتائج التشغيلية والمالية	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا
	▪ العمل في صناعة مضطربة	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا

يلاحظ من الجدول السابق أنه تم تناول العديد من العوامل التي تعتبر بمثابة مؤشرات لاحتمالية حدوث احتيال الإدارة حال وجودها ، بعض هذه العوامل يندرج تحت الضغوط أو الحوافز لارتكاب احتيال الإدارة وقد تم تناول العديد منها ، يذكر الباحث بعضها على سبيل المثال: (الإدارة لها مصلحة مالية شخصية كبيرة في النتائج المالية ، ضغوط خارجية قوية لتسليم النتائج ، عدم القدرة

على الدفع للموردين، ضعف التدفقات النقدية من العمليات، التقييم الائتماني سيء، إلخ). وهناك بعض العوامل تتدرج تحت فرص ارتكاب احتيال الإدارة في الجدول السابق، منها على سبيل المثال: (استقلالية وموضوعية المسؤولين عن الحوكمة، أمور تتعلق بمعرفة وخبرة لجنة التدقيق أو ما يعادلها، عدم مواءمة التدقيق الداخلي مع العميل أو استخدام نظام تقارير غير مناسب، الرئيس التنفيذي مهيم، المساهمين الكبار الذين لديهم السيطرة على التصويت وتدخلهم في القرارات المالية، إلخ). كما تم تناول بعض المؤشرات الأخرى لاحتمالية حدوث احتيال الإدارة منها على سبيل المثال: (عدم قدرة المدقق على الاجتماع مع لجنة التدقيق بدون الرئيس التنفيذي، فرض قيود على المعلومات المقدمة إلى لجنة التدقيق أو غيرها من الهيئات المسؤولة، ظهور تغيرات غير عادية وغير مبررة في المؤشرات المالية لدى استعراض البيانات المالية، إعادة إصدار بيانات مالية سابقة ليس بسبب تغيير في المعايير، صعوبات في التدقيق والتعامل مع الإدارة، هل تم ملاحظة أي قضايا مرفوعة ضد العميل، إلخ).

ومن الملاحظ في الجدول السابق أنه تم ذكر مخاطر تجاوز الإدارة لأنظمة الرقابة الداخلية وهو ما ينسجم مع متطلبات معيار التدقيق الدولي رقم (٢٤٠) حيث ذكر أن الإدارة في وضع خاص لارتكاب الاحتيال بسبب قدرتها على التلاعب بالسجلات المحاسبية وإعداد بيانات مالية احتيالية من خلال تجاوز أنظمة الرقابة التي خلافاً لذلك تبدو أنها تعمل بفاعلية. وبينما يختلف مستوى مخاطرة تجاوز الإدارة لأنظمة الرقابة من منشأة لأخرى، إلا أن المخاطرة برغم ذلك موجودة في جميع المنشآت. وبسبب الطريقة غير المتنبأ بها التي يمكن أن يحدث فيه هذا التجاوز، فهي مخاطرة خطأ جوهري بسبب الاحتيال وتعتبر بالتالي مخاطرة هامة (IFAC, 2010/2010, pp162-163). وأيضاً تمت الإشارة وبشكل صريح في الجدول السابق إلى اتباع سياسات محاسبية مفرطة الشدة والتحفظ، وهو ما نص عليه معيار التدقيق الدولي رقم (٢٤٠) وخصوصاً تلك التي تشير إلى إعداد تقارير مالية احتيالية ناتجة عن جهود الإدارة في إدارة الأرباح.

ومن الجدير بالذكر وجود عبارات صريحة وواضحة في تناولها لاحتيال الإدارة أو نزاهة العميل في الجدول السابق وهي: (مصدقية من لهم تأثير بارز على التقارير المالية بما فيها أعمال الاحتيال، والتحيز الواضح في وضع التقديرات وإدارة الأرباح، هل تم ملاحظة احتمال القيام بغسيل الأموال أو الاحتيال، هل هناك أي شك في نزاهة العميل أو إدارته أو لجنة التدقيق، هل هناك أي مخاطر كبيرة أخرى قد تؤثر على قرار قبول الارتباط تتعلق بحالات الاحتيال المعروفة أو المشتبه بها). كما يحدد في هذه المرحلة فيما إذا ستم الاستعانة بمختص بالأمور القضائية كما هو واضح في العبارة الأولى من الجدول السابق.

وتتعلق الأسئلة السابقة من السؤال رقم (١) إلى السؤال رقم (٤) بخطر الارتباط (Engagement Risk)، بينما تتعلق بقية الأسئلة بخطر العميل (Client Risk)، هذا وقد تم تحديد كل من خطر الارتباط وخطر العميل للعملاء التسعة السابقين على النحو التالي:

جدول رقم (٥)

مستوى خطر الارتباط وخطر العميل

العملاء									
I	H	G	F	E	D	C	B	A	
منخفض	منخفض	منخفض	منخفض	منخفض	منخفض	منخفض	منخفض	منخفض	خطر الارتباط
منخفض	منخفض	منخفض	منخفض	منخفض	منخفض	منخفض	منخفض	منخفض	خطر العميل

من خلال المقارنة بين الجدولين السابقين وجد الباحث أنه قد تم تحديد كل من خطر الارتباط وخطر العميل بما يتوافق وينسجم مع إجابات أسئلة الجدول رقم (٤)، ويرى الباحث أنه من المنطقي أن يكون مستوى خطر الارتباط وخطر العميل لجميع العملاء محل الدراسة منخفض لأن الباحث ادرج ضمن دراسته العملية عملاء لشركة KPMG تم الارتباط معهم، وتنص سياسة هذه الشركة أنه إذا كان مستوى خطر الارتباط أكثر من "منخفض" فإنه يجب تلخيص القضايا المعنية وتحديد الخطوات المخططة لتخفيف أثر هذا الخطر حتى تتمكن هذه الشركة من قبول الارتباط، وذلك حفاظاً على سمعة شركة التدقيق، إذ لا ترغب أي شركة تدقيق وخصوصاً الكبرى منها بالارتباط بعملاء ذوي خطر عالي قد يؤثر سلباً على سمعتها. كما أن مستوى خطر العميل يؤثر بمستوى خطر الارتباط وليس العكس، وفي هذا الصدد نصت سياسة شركة KPMG أنه لا يجب أن يكون مستوى خطر الارتباط أقل من مستوى خطر العميل، لأن وجود خطر العميل يؤثر بعملية الارتباط ككل مما يرفع من مستوى خطر الارتباط ولكن قد يكون خطر العميل منخفضاً إلا أن مستوى خطر الارتباط بحد ذاته قد يكون مرتفعاً.

وقد قام الباحث بالاطلاع على خطابات الارتباط للعملاء التسعة محل الدراسة والتي تشكل الجزء الثاني من مرحلة ما قبل الارتباط للوقوف على الفقرات التي تتناول الاحتيال، حيث يوجد نموذج موحد لدى شركة KPMG لخطاب الارتباط، ويبين الجدول التالي الفقرات التي تضمنها خطاب الارتباط ذات العلاقة بالاحتيال:

جدول رقم (٦)

خطابات الارتباط للعملاء محل الدراسة

م	الفقرات	النص
١	فقرة طبيعة ونطاق عملية التدقيق	سنقوم بعملية التدقيق طبقاً لمعايير التدقيق الدولية، وفي ضوء أحكام القوانين السورية في هذا الشأن وذلك لإبداء الرأي فيما إذا كانت البيانات المالية للشركة كما في ١٢/٣١ _ ٢٠ تعرض بعدالة، في جميع النواحي الجوهرية، المركز المالي للشركة وأدائها المالي وتدفعاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وذلك طبقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وفي ضوء القوانين والتعليمات السورية السارية. وهذا يتطلب منا أن نخطط لعملية التدقيق، وأن ننفذها بالصورة التي تمكننا من الحصول على تأكيدات معقولة من أن البيانات المالية للشركة في جملتها لا تتطوي على تحريفات جوهرية. ولأجل هذا الغرض سنقوم بإجراء اختبارات للسجلات المحاسبية للشركة ومستنداتها، وسنقوم بإجراءات أخرى حسبما نراه لازماً في ضوء نشاط الشركة وظروفها وبما يمكننا من تكوين أساس معقول لإبداء رأينا على البيانات المالية للشركة. وفي هذا المجال سنفحص المستندات وغيرها من أدلة الإثبات المؤيدة للمبالغ والإفصاحات ضمن البيانات المالية. وسنقوم أيضاً بتقييم السياسات المحاسبية المطبقة والتقديرات الهامة التي تضعها الإدارة، فضلاً عن تقييم كلي لطريقة عرض البيانات المالية وما تتضمنه من إفصاحات وإيضاحات وما إذا كانت طبقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وفي ضوء القوانين والتعليمات السورية السارية. وسيتم تصميم عملية التدقيق لتوفير تأكيد معقول لاكتشاف التحريف الجوهرية بسبب الخطأ أو الاحتيال. وبسبب القيود المتأصلة (Inherent limitations) في نظام الرقابة الداخلية وطبيعة الاختبار والقيود الأخرى في عملية التدقيق، فإن تدقيقنا لا يعطي تأكيداً مطلقاً بأنه لا يوجد تحريف بالبيانات المالية. ونظراً لخصائص الاحتيال بما فيها الإخفاء المتعمد من

م	الفقرات	النص
		خلال التواطؤ أو التزوير، فإن إجراءات التدقيق المصممة والمنفذة بطريقة ملائمة قد لا تكشف بالضرورة حالات الاحتيال الجوهرية.
٢	فقرة مسؤولية الإدارة	بناءً على متطلبات معايير التدقيق الدولية المعمول بها، ستتم عملية التدقيق على أساس أن الإدارة تقر وتوافق على مسؤولياتها عن تطبيق نظم الضبط والرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية لتمكينها من إعداد بيانات مالية خالية من التحريفات الجوهرية سواء بسبب الاحتيال أو الخطأ. إن مسؤولية إعداد البيانات المالية وكافة الإفصاحات والمعلومات المالية المتعلقة بها تقع على عاتق إدارة الشركة. وفي هذا المجال إدارة الشركة مسؤولة عن التحقق من الالتزام بتطبيق كافة القوانين واللوائح السارية المتعلقة بأنشطتها ومنع واكتشاف الاحتيال. وكذلك اختيار السياسات المحاسبية المناسبة وإعداد تقديرات محاسبية معقولة في ظل الظروف السائدة.
٣	فقرة تأكيدات الإدارة	إن إدارة الشركة مسؤولة عن تعديل البيانات المالية لتصحيح التحريفات الجوهرية والتأكيد لمصدق الحسابات في خطاب التمثيل (Representation letter) أن تأثير التحريفات غير المصححة والمجمعة بواسطة مدقق الحسابات خلال فترة الارتباط الحالية والمتعلقة بالفترة المالية السابقة غير جوهري، سواء كانت منفردة أو مجمعة، على البيانات المالية ككل التي يتم التقرير عنها. ونظراً لأهمية تأكيدات الإدارة على تأدية خدماتنا بفعالية، فإن الإدارة تعفي شركتنا وموظفيها من المطالبات والالتزامات والتكاليف والمصاريف المتعلقة بالخدمات المقدمة وفق خطاب الارتباط هذا والنتيجة عن عدم وضوح في خطاب التمثيل المشار إليه أعلاه أو الناتجة عن حجب أو إخفاء أو عدم صحة المعلومات اللازمة لأداء عملية التدقيق.
٤	فقرة الاحتيال وعدم	سوف يتم تخطيط وأداء عملية التدقيق للحصول على تأكيد

م	الفقرات	النص
	الالتزام باللوائح والنظم () Fraud and (Irregularities)	معقول، وليس تأكيد مطلق، عما إذا كانت البيانات المالية خالية من التحريفات الجوهرية، سواءً كانت بسبب الخطأ أو الاحتيال. إن التأكيد المطلق لا يمكن تحقيقه بسبب طبيعة أدلة التدقيق وخصائص الاحتيال، ولذلك فهناك خطر احتمال وجود تحريف جوهري بسبب الأخطاء أو الاحتيال (بما في ذلك الاحتيال الناتج عن تصرف غير قانوني) أو التصرفات غير القانونية الأخرى التي قد تكون موجودة ولا يتم اكتشافها خلال عملية التدقيق التي تتم طبقاً لمعايير التدقيق الدولية، كذلك فإن عملية التدقيق لا يتم تصميمها لاكتشاف الأمور غير الجوهرية في البيانات المالية. وفي حالة ما إذا نما إلى علمنا مثل تلك الأمور فسوف يتم إبلاغ الإدارة بأية اكتشافات تتعلق بأخطاء جوهرية أو مؤشرات عن وجود احتيال أو تصرفات غير قانونية.

يلاحظ من الجدول السابق في فقرة "طبيعة ونطاق عملية التدقيق" أنه تمت الإشارة إلى الاحتيال أكثر من مرة، بعضها بشكل عام باستخدام اللفظ "تحريفات جوهرية" والتي يشكل الاحتيال إحدى شقيها، والبعض الآخر صراحة حين يختص بذكر الاحتيال فقط من بين التحريفات الجوهرية. فقد تم ذكر أنه لغرض إبداء الرأي يتوجب على مدقق الحسابات تخطيط وتصميم عملية التدقيق للحصول على دليل معقول بأن البيانات المالية خالية من التحريفات الجوهرية سواءً بسبب الخطأ أو الاحتيال. كما تمت الإشارة إلى أن مدقق الحسابات سيقوم بتقييم السياسات المحاسبية المطبقة والتقديرات الهامة التي تضعها الإدارة، وهذه السياسات والتقديرات قد تنطوي على تحيز من قبل إدارة الشركة يؤدي بالنهاية إلى وجود الاحتيال. كما تم التوضيح وبشكل صريح في هذه الفقرة من خطاب الارتباط أن عملية التدقيق لا تعطي تأكيداً مطلقاً بعدم وجود تحريفات جوهرية في البيانات المالية وذلك بسبب القيود المتأصلة في نظام الرقابة الداخلية وطبيعة الاختبار والقيود الأخرى في عملية التدقيق، وهذا التوضيح الصريح يهدف إلى تقليص فجوة التوقعات. وأيضاً تم التوضيح وبشكل صريح في هذه الفقرة أن إجراءات التدقيق المصممة والمنفذة بطريقة ملائمة قد لا تكشف بالضرورة حالات الاحتيال الجوهرية نظراً لخصائص الاحتيال بما فيها الإخفاء المتعمد من خلال التواطؤ أو التزوير.

كما يلاحظ من الجدول السابق في فقرة "مسؤولية الإدارة" بأن الأخيرة تقر بمسؤوليتها عن تصميم وتطبيق نظام رقابة داخلية يساهم في إعداد بيانات مالية خالية من التحريفات الجوهرية بسبب

الاحتيال أو الخطأ ، كما تقرر عن مسؤوليتها بالتحقق من الالتزام بتطبيق كافة القوانين واللوائح السارية المتعلقة بأنشطتها ومنع واكتشاف الاحتيال. وكذلك اختيار السياسات المحاسبية المناسبة وإعداد تقديرات محاسبية معقولة في ظل الظروف السائدة ، أي أن الإدارة أقرت بمسؤوليتها عن تطبيق سياسات وتقديرات محاسبية غير متحيزة.

وبخصوص فقرة تأكيدات الإدارة يلاحظ من الجدول السابق إنه تمت الإشارة إلى التحريفات الجوهرية والتي يمثل الاحتيال إحدى شقيها ، وذلك من خلال إقرار الإدارة عن مسؤوليتها تجاه تعديل البيانات المالية لتصحيح التحريفات الجوهرية. كما أكد مدقق الحسابات على عدم مسؤوليته عن أي مطالبات والتزامات ناتجة عن عدم وضوح في خطاب التمثيل أو عن حجب أو إخفاء أو عدم صحة المعلومات اللازمة لأداء عملية التدقيق. أي أن مدقق الحسابات حمل الإدارة مسؤولية عدم اكتشاف الاحتيال بسبب إخفاء أو تزوير أدلة التدقيق.

أما فقرة الاحتيال وعدم الالتزام باللوائح والنظم فيلاحظ من الجدول السابق أنه تم التفصيل والتركيز على الاحتيال كما هو ظاهر من عنوان هذه الفقرة ، حيث أكد مدقق الحسابات على مسؤوليته في تخطيط وأداء عملية التدقيق للحصول على تأكيد معقول ، وليس تأكيد مطلق ، عما إذا كانت البيانات المالية خالية من التحريفات الجوهرية ، سواء كانت بسبب الخطأ أو الاحتيال. وأيضاً تمت الإشارة في هذه الفقرة بشكل واضح وصريح إلى أن التأكيد المطلق لا يمكن تحقيقه بسبب طبيعة أدلة التدقيق وخصائص الاحتيال ، ولذلك فهناك خطر احتمال وجود تحريف جوهري بسبب الأخطاء أو الاحتيال (بما في ذلك الاحتيال الناتج عن تصرف غير قانوني) أو التصرفات غير القانونية الأخرى التي قد تكون موجودة ولا يتم اكتشافها خلال عملية التدقيق التي تتم طبقاً لمعايير التدقيق الدولية ، كذلك فإن عملية التدقيق لا يتم تصميمها لاكتشاف الأمور غير الجوهرية في البيانات المالية. وفي حالة ما إذا نما إلى علمنا مثل تلك الأمور فسوف يتم إبلاغ الإدارة بأية اكتشافات تتعلق بأخطاء جوهرية أو مؤشرات عن وجود احتيال أو تصرفات غير قانونية. وهذا التأكيد يعني مدقق الحسابات من مسؤولية اكتشاف كل حالات الاحتيال في حال التزم بمعايير التدقيق الدولية.

ولدى الاطلاع على مرحلة مقياس الارتباط للعملاء التسعة محل الدراسة تبين للباحث التالي كما هو موضح في الجدول رقم (٧).

جدول رقم (٧)

بيانات العملاء محل الدراسة في مرحلة مقياس الارتباط

م	العبارات	العملاء								
		A	B	C	D	E	F	G	H	I
١	هل تم تحديد الاستعانة باختصاصي بالأمور القضائية في مرحلة تقييم العميل؟	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا

م	العبارات	العملاء							
		A	B	C	D	E	F	G	H
٢	هل هناك صعوبة بتقييم مخاطر الاحتيال المحتملة؟	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا
٣	هل هناك صعوبة بتقييم قدرة نظام الرقابة الداخلية للعميل على منع وتحديد واكتشاف الاحتيال؟	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا
٤	هل هناك صعوبة بتصميم استجابات التدقيق لتحديد مخاطر الاحتيال؟	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا
٥	هل هناك صعوبة بتقييم نتائج الاستجابات لتحديد مخاطر الاحتيال؟	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا
٦	هل تم في هذه المرحلة التخطيط لإشراك مختص بالأمور القضائية؟	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا

يلاحظ من الجدول السابق أن العبارة رقم (١) لها علاقة بنفس العبارة من الجدول رقم (٤)، والهدف من إعادة هذا التساؤل في هذه المرحلة يعود لأمرين اثنين، أولهما أن مرحلة ما قبل الارتباط تكون في الغالب على مستوى إدارة المخاطر في شركة التدقيق أو على مستوى الشريك وبالتالي فإن إعادة هذا التساؤل يهدف إلى تذكير فريق عملية التدقيق وبالأخص مسؤول هذا الفريق للرجوع إلى مرحلة ما قبل الارتباط للتأكد فيما إذا تم تحديد الاستعانة باختصاصي بالأمور القضائية أم لا، وثانيهما قد تستجد بعض الأمور لدى مدقق الحسابات لم تكن واضحة لديه خلال مرحلة ما قبل الارتباط مما يدفعه لإعادة تقييم (Reassessment) بعض الأمور بما يتوافق مع آخر الأحداث والمستجدات لديه وهو ما تم تضمينه في الجدول السابق من خلال العبارات من (٢) إلى (٥). فعلى سبيل المثال قد يرى مدقق الحسابات أنه من غير الضروري الاستعانة بمختص قضائي من خلال تفهم العميل الذي حصل عليه في مرحلة ما قبل الارتباط، ولكن في مرحلة مقياس الارتباط وبعد الحصول على معلومات أكثر حول العميل، قد يرى مدقق الحسابات أنه من المستحسن الاستعانة بمختص قضائي مما يجعله يغير بعض الأمور التي تم تحديدها مسبقاً، وهذا الأمر طبيعي في مهنة تدقيق الحسابات حيث أن مدقق الحسابات يبقى على اطلاع بآخر المستجدات والأحداث ونتائج إجراءاته ويعكس أثرها على عملية استراتيجية التدقيق التي وضعها في البداية، وأيضاً أثرها على المخاطر المقيمة سابقاً. وتعتبر العبارة (٦) من الجدول السابق عن النتيجة التي وصل إليها مدقق الحسابات من خلال الإجابة على التساؤلات الموجودة في العبارات من (٢) إلى (٥)، أي أن العبارة (٦) هي نتيجة إيجابية العبارات التي قبلها من نفس الجدول. ومن الواضح في الجدول أعلاه أن هناك انسجام بين إجابات التساؤلات الموجودة في العبارات من (٢) إلى (٥) وبين إجابة التساؤل في العبارة (٦) والتي تمثل نتيجة التساؤلات التي سبقتها.

٤ - ٢ - ٢ مرحلة تقييم المخاطر (Risk Assessment)

أولاً: إجراءات التخطيط التحليلية:

تعتبر إجراءات التخطيط التحليلية من الإجراءات المطلوبة حسب سياسة شركة KPMG التي يتوجب على مدققي الحسابات القيام بها في هذا المرحلة، ولدى الاطلاع على أوراق عمل هذه الشركة للعملاء التسعة محل الدراسة، قام الباحث بتلخيص إجراءات التخطيط التحليلية المنفذة والتي تشكل إحدى مكونات مرحلة تقييم المخاطر على النحو الآتي:

١. تحليل الاتجاه للإيرادات شهرياً.
٢. تحليل الاتجاه لمردودات المبيعات شهرياً وخصوصاً خلال الفترة التي تلي تاريخ إعداد البيانات المالية مباشرة.
٣. مقارنة الأرصدة المرحلية للحسابات مع أرصدها في تاريخ إعداد البيانات المالية.
٤. مقارنة أرصدة الحسابات في تاريخ إعداد البيانات المالية مع أرصدها المتوقعة في نفس التاريخ.
٥. مقارنة أرصدة الحسابات في تاريخ إعداد البيانات المالية مع أرصدها في نفس التاريخ من العام الماضي.
٦. مقارنة نسبة تكاليف الشحن أو مصاريف البيع الأخرى إلى المبيعات في العام الماضي مع نفس النسبة للعام الحالي.
٧. مقارنة النسب المالية الرئيسية (مثل نسب السيولة ومعدل دوران المدينين ومعدل دوران المخزون ونسبة هامش الربح ونسبة الدين إلى حقوق الملكية إلخ) للعام الحالي مع مثيلاتها من العام الماضي.
٨. مقارنة إجمالي الربح لخط إنتاج أو قطاع تشغيل، أو نسبة المصاريف حسب نوعها إلى المبيعات، أو نسبة الأصول حسب نوعها إلى إجمالي الأصول، أو نسبة التغير في المبيعات إلى نسبة التغير في المدينين في العام الماضي مع مثيلاتها في العام الحالي.
٩. مقارنة الرواتب بعدد الموظفين.
١٠. مقارنة هامش الربح بين الشركة ومثيلاتها في الصناعة.
١١. مقارنة تكاليف الشحن إلى المبيعات مع معدلاتها في الشركات الأخرى المماثلة من نفس الصناعة.
١٢. مقارنة نسبة إيرادات الشركة إلى مدينيها مع متوسط هذه النسبة في الصناعة أو مع شركات أخرى مماثلة في نفس الصناعة.
١٣. مقارنة ربحية الشركة مع اتجاه الصناعة والتي يمكن أن تشير إلى وجود نمو سريع أو ربحية غير عادية بالمقارنة مع مثيلاتها من نفس الصناعة.

يلاحظ تنوع الإجراءات التحليلية السابقة التي أداها مدقق الحسابات في هذه المرحلة، بالإضافة إلى أنها قد تساعد مدقق الحسابات في تقييم مخاطر احتيال الإدارة من خلال النتائج التي توصلت إليها، وهذا ينسجم مع معيار التدقيق الدولي رقم (٢٤٠) الذي نص على أنه ينبغي أن يقيم المدقق ما إذا تشير العلاقات غير العادية أو غير المتوقعة التي تم تحديدها في أداء الإجراءات التحليلية، بما في ذلك تلك المرتبطة بحسابات الإيرادات، إلى مخاطر أخطاء جوهرية بسبب الاحتيال (IFAC, 2010/2010, p161).

وقد قام الباحث بتناول نتائج إجراءات التخطيط التحليلية ذات العلاقة باحتيال الإدارة فقط التي توصلت إليها فرق التدقيق، وتلخيصها في الجدول رقم (٨) على النحو التالي:

جدول رقم (٨)

نتائج إجراءات التخطيط التحليلية للعملاء التسعة محل الدراسة

العميل	نتائج إجراءات التخطيط التحليلية
A	لوحظ من تحليل الاتجاه للإيرادات شهرياً أن هناك تفاوت في هذه الإيرادات، وقد تم تبرير هذا التفاوت بوجود فترات مواسم سياحة خلال العام نظراً لوجود الفندق محل الدراسة بمنطقة سياحية، وهو ما يؤيده بلوغ الإيرادات ذروتها في شهر تموز باعتباره شهر موسم السياحة في تلك المنطقة، وبالتالي لم يشر هذا الإجراء إلى وجود احتمال لاحتيال الإدارة من وجهة نظر مدقق الحسابات. لوحظ ارتفاع إيرادات الغرف في هذا العام بنسبة (٤٣٪) مقارنة بالعام الماضي مع عدم وجود تفاوت كبير في نسبة إشغال الغرف بين العامين الحالي والسابق حيث كانت نسبة إشغال الغرف فيهما حوالي (٧٩,٧٪) و (٨١,٣٪) على التوالي. مما قد يشير إلى قيام الإدارة بالاحتيال فيما يتعلق بإيرادات الغرف وخصوصاً لأن أتعاب الإدارة الأساسية تحسب على أساسها.
B	لوحظ قيام الإدارة بالاعتراف بانخفاض قيمة أحد مشاريعها (المشروع المتوقف) بنسبة (٥٠٪) من إجمالي تكاليف هذا المشروع في تاريخ إعداد البيانات المالية، وهذا بدوره قد يوحي إلى ارتكاب الاحتيال من قبل الإدارة فيما يتعلق بالتقديرات المحاسبية.
C	لدى تحليل اتجاه مردودات المبيعات خلال الفترة التي تلي تاريخ إعداد البيانات المالية لوحظ وجود مردودات مبيعات جوهرية مما يثير الشك في احتمال تسجيل مبيعات وهمية تم إلغاؤها في الفترة اللاحقة. لوحظ وجود زيادة في مبيعات هذا العام مقارنة بمبيعات العام الماضي بنسبة تقارب (٣٢٪)، مع العلم أنه لا يوجد تفاوت بين مبلغ التزامات الضمان لهذا العام والعام الماضي، وهذا يدعو للشك في أمرين:

العميل	نتائج إجراءات التخطيط التحليلية
	١. احتمال تسجيل مبيعات وهمية خلال هذا العام. ٢. احتمال عدم كفاية التزامات الضمان المحتملة التي تم الاعتراف بها في هذا العام في ظل زيادة كمية المبيعات.
D	لوحظ من خلال الإجراءات التحليلية لحساب أصول الاستكشاف والتقييم أن الإضافات التي تمت على الحساب خلال هذا العام تساوي (١٠) أضعاف الإضافات التي تمت خلال العام الماضي، بينما كانت النفقات غير المستردة خلال هذا العام حوالي ضعفي هذه النفقات خلال العام الماضي، وهذا قد يوحي بوجود احتيال لسببين اثنين: ١. الزيادة الكبيرة جداً في مبلغ إضافات أصول الاستكشاف والتقييم خلال هذا العام مقارنة بالعام الماضي. ٢. هناك فرق كبير بين نسبة الزيادة في مبلغ إضافات أصول الاستكشاف والتقييم خلال هذا العام مقارنة بالعام الماضي، ونسبة الزيادة في النفقات غير المستردة خلال هذا العام مقارنة بالعام الماضي.
E	لوحظ من خلال الإجراءات التحليلية أن هناك زيادة في إيرادات الشركة خلال هذا العام بنسبة (٢٨,٤٪) مقارنة بإيرادات العام الماضي، وهو ما قد يشير إلى ارتكاب الإدارة للاحتيال من خلال الاعتراف بإيرادات وهمية، وخصوصاً كون جزء من أتعاب الإدارة يحسب على أساس الإيرادات.
F	لوحظ من خلال الإجراءات التحليلية وجود زيادة كبيرة في أرصدة عملاء الشركة في العام الحالي مقارنة برصيدهم في العام الماضي، حيث بلغت نسبة الزيادة حوالي (٩١,٦٪)، مع العلم أن إيرادات الشركة خلال هذا العام انخفضت انخفاضاً طفيفاً جداً بحوالي (٠,٥٪) مقارنة بإيرادات العام الماضي، ولا يوجد تبرير لهذه الحالة سوى أحد هذين الأمرين: ١. زيادة اعتماد الشركة على المبيعات الآجلة أكثر من المبيعات النقدية في هذا العام مقارنة بالعام الماضي. ٢. وجود أرصدة للعملاء مشكوك في تحصيلها لم تأخذها الإدارة بعين الاعتبار.
G	لم تشر الإجراءات التحليلية التي قام بها فريق العمل إلى وجود مؤشرات لارتكاب الاحتيال من قبل الإدارة.
H	لوحظ من خلال الإجراءات التحليلية التي قام بها فريق التدقيق أن هناك ارتفاع في حساب احتياطي التعويضات تحت التسوية بنسبة (٢٣٣٪) هذا العام مقارنة بالعام الماضي، مما قد يشير إلى احتمال تحيز الإدارة في تقدير مثل هذه الاحتياطيات.

العميل	نتائج إجراءات التخطيط التحليلية
	كما لوحظ ارتفاع إيرادات أقساط التأمين خلال العام الحالي بنسبة حوالي (٩١٪) مقارنةً بالعام الماضي، وهو ما قد يشكل مؤشراً لارتكاب الاحتيال من قبل الإدارة في ظل ارتباط علاوات هذه الإدارة بأدائها المالي.
I	لوحظ من خلال الإجراءات التحليلية التي قام بها فريق التدقيق أن هناك زيادة في الإنفاق على البرامج خلال العام الحالي بنسبة حوالي (٤٦,٨٪) مقارنةً بالعام الماضي، وهو ما قد يوحي بوجود مؤشرات بقيام الإدارة بارتكاب الاحتيال من خلال تضخيم مبلغ النفقات التي تمت خلال هذا العام. لوحظ في بيان الدخل وجود مصروف تعويض نهاية الخدمة، إلا أنه لا يظهر أي مبلغ كالالتزام على الشركة في بيان المركز المالي، ويبدو بشكل أولي أنه قد تم تسجيل مصروف تعويض نهاية الخدمة للموظفين الذين استقالوا فعلياً إلا أنه لم يتم تسجيل استحقاق كافة الموظفين الذين ما زالوا على رأس عملهم. وهذا قد يوحي بقيام الإدارة بارتكاب الاحتيال من خلال عدم الالتزام بالسياسات المحاسبية المطبقة حيث تعتمد الإدارة مبدأ الاستحقاق المعدل.

ثانياً: إجراءات تقييم المخاطر العامة:

١- محاضر الاجتماعات:

لدى اطلاع الباحث على أوراق عمل فرق التدقيق المتعلقة بالعملاء التسعة محل الدراسة وجد توثيق هذه الفرق لإجراءاتها المطبقة على محاضر الاجتماعات، حيث تمت الإشارة إلى أنه تم الحصول على نسخ من محاضر الاجتماعات سواء اجتماعات مجلس الإدارة أو لجنة التدقيق أو لجنة المخاطر أو أية لجنة ذات علاقة، والاطلاع على هذه المحاضر، وتوثيق أية مؤشرات تم الحصول عليها من خلال أداء هذه الإجراءات تفيد في تقييم المخاطر وخصوصاً مخاطر احتيال الإدارة، أي أن مدقق الحسابات استجاب لمتطلبات معايير التدقيق الدولية ذات العلاقة. وكانت نتائج هذه الإجراءات للعملاء التسعة محل الدراسة تشير إلى عدم وجود أية دلائل أو مؤشرات لوجود عوامل خطر احتيال الإدارة. ويرى الباحث أن هذه النتيجة طبيعية ومتوقعة كون الإدارة في حال ارتكابها للاحتيال تقوم بإخفائه ولاسيما أمام مدقق الحسابات، بالإضافة إلى علمها بأن مدقق الحسابات سيطلع على محاضر اجتماعاتها ومحاضر اجتماعات اللجان الأخرى المكونة في الشركة، هذا الأمر يدفع الإدارة إلى عدم توثيق أية دلائل أو مؤشرات على وجود الاحتيال في محاضر اجتماعاتها، أو عدم الإفصاح لمدقق الحسابات عن وجودها، أما محاضر اجتماعات لجنة التدقيق أو لجنة المخاطر أو أية لجان أخرى فتعتبر أكثر جدوى وفاعلية لمدقق الحسابات من محاضر اجتماعات الإدارة كونها

أكثر مصداقية، إلا أن هذه المحاضر تعرض على الإدارة مما يجعل احتمالية تعديلها أو إخفاءها عن مدقق الحسابات ممكناً، هذا بالإضافة إلى عدم وجود مثل هذه اللجان في العديد من الشركات، وهو ما ينطبق على غالبية عينة الدراسة.

٢- الاستفسارات:

تعتمد شركة KPMG نموذجاً موحداً من الاستفسارات يتم توجيهها إلى كل من الإدارة، وأولئك المكلفون بالحوكمة، وموظفي التدقيق الداخلي، وللآخرين داخل الشركة محل التدقيق حسب ما هو مناسب، وفيما يلي عرض لهذه الاستفسارات المتعلقة بالاحتيال:

١. كيف تقوم الإدارة بتوصيل وجهة نظرها حول الممارسات التجارية المقبولة والسلوك الأخلاقي للموظفين؟

٢. ما هي برامج وأنظمة الرقابة التي قامت إدارة المنشأة بإعدادها لمنع وكشف والحد من الاحتيال؟

٣. كيف تقوم الإدارة بمراقبة هذه البرامج والأنظمة؟

٤. ما هي طبيعة ومدى مراقبة الإدارة للأنشطة الاحتيالية الخاصة بمواقع التشغيل أو قطاعات الأعمال، بما في ذلك إعداد التقارير المالية الاحتيالية؟

٥. ما هي طبيعة ومدى الاتصالات بين الإدارة والمكلفين بالحوكمة بشأن عملية تحديد والاستجابة لمخاطر الاحتيال؟

٦. هل هناك خوف من (أو هل تم تحديد) أي حالات احتيال فعلية أو مشكوك بها، بما في ذلك سوء السلوك أو السلوك غير الأخلاقي ذو الصلة بالتقارير المالية أو اختلاس الأصول؟ إذا كان الأمر كذلك، هل عولجت تلك الحالات بشكل مناسب وكيف تم التعامل معها؟

٧. كيف تقوم الإدارة بتقييم مخاطر احتواء البيانات المالية على أخطاء جوهرية بسبب الاحتيال؟

٨. ما هي مخاطر الاحتيال التي تم تحديدها؟

٩. ما هي طبيعة ومدى وتكرار هذا التقييم؟

١٠. ما هي استجابة المنشأة لمخاطر الاحتيال التي تم تحديدها، بما في ذلك أنظمة الرقابة للحد من المخاطر؟

١١. هل قامت المنشأة بإعداد دليل لقواعد السلوك وما يتصل به من سياسات بشأن الممارسات التجارية المقبولة والسلوك الأخلاقي؟

- إذا كان الأمر كذلك، هل يتم الالتزام بتنفيذ دليل قواعد السلوك وما يتصل به من سياسات، وهل تقوم الإدارة بمراقبة ذلك؟

- هل تم توفير التدريب المناسب للموظفين، المقاولين من الباطن، والوسطاء والوكلاء لتعزيز تطبيق دليل قواعد السلوك والسياسات ذات الصلة؟

١٢. هل قامت الإدارة بإبلاغ المكلفين بالحوكمة كيف تقوم الرقابة الداخلية للمنشأة بمنع والحد من وكشف الأخطاء الجوهرية بسبب الاحتيال؟

١٣. كيف يقوم المكلفون بالحوكمة بتوفير إشراف فعال على برامج وأنظمة رقابة المنشأة لمنع واكتشاف والحد من الاحتيال، بما في ذلك الإشراف على إدارة الرقابة الداخلية للحد من مخاطر الاحتيال؟

١٤. كيف يقوم المكلفون بالحوكمة بتوصيل وجهات نظرهم للإدارة والموظفين حول الممارسات التجارية المقبولة والسلوك الأخلاقي؟

١٥. كيف يقوم المكلفون بالحوكمة بتوفير رقابة فعالة على تجاوز الإدارة لأنظمة الرقابة؟

١٦. كيف يقوم المكلفون بالحوكمة بتقييم قدرة الإدارة العليا على تجاوز أنظمة الرقابة؟

١٧. كيف تصف المنشأة نهج أو سلوك الإدارة "tone at the top"؟

١٨. هل أنشأت المنشأة ("خط ساخن" أو "صافرة إنذار") لتسمح بالإبلاغ عن الاحتيال أو الاحتيال المشكوك فيه، بما في ذلك سوء السلوك أو السلوك غير الأخلاقي المتعلق بالتقارير المالية أو اختلاس الأصول؟ هل تسمح مثل هذه العملية بالإبلاغ عن مثل هذه الأمور من قبل الموظفين والعملاء والموردين وغيرهم؟

١٩. ما هي الأنشطة ذات الصلة بالاحتيال التي تم إجراؤها أو تم التخطيط لإجرائها من قبل التدقيق الداخلي؟ إذا كان الأمر كذلك:

- ما هي أوجه القصور في الرقابة الداخلية المتعلقة بالاحتيال والتي تم تحديدها من قبل التدقيق الداخلي؟

• ما هي التقارير أو الاتصالات ذات الصلة بالاحتيال والتي تم إعدادها من قبل التدقيق الداخلي؟

• هل استجابت الإدارة والمكلفون بالحوكمة بشكل مناسب لمثل هذه التقارير والاتصالات؟

٢٠. ما هي وجهة نظرك حول مخاطر الاحتيال في المنشأة؟

٢١. هل هناك أي حالات انتهاك ممكنة أو فعلية أو تجاوز للرقابة؟ إذا كان الأمر كذلك:

• هل مثل هذه الانتهاكات أو التجاوزات تكشف عن أوجه القصور في الرقابة؟

• ما هو تأثير ذلك على البيانات المالية؟

٢٢. هل طُلب منك تسجيل قيود يومية غير عادية أو غير ملائمة أو تسويات أخرى بدون مستندات مؤيدة أو شرح للقيود أو للتسويات؟

٢٣. هل هناك أي حالات تجاوز للرقابة من خلال تسجيل قيود يومية أو تسويات أخرى؟

٢٤. هل تم تسجيل قيود يومية أو تسويات أخرى من قبل الإدارة خارج العملية المحاسبية العادية؟

٢٥. ما هي حالات الاحتيال الفعلي (أو المشكوك فيها) أو الأخطاء الأخرى في البيانات المالية للمنشأة والتي تم تحديدها من قبل التدقيق الداخلي؟ إذا وجد أي من تلك الحالات، هل استجابت الإدارة والمكلفون بالحوكمة بصورة مرضية لمثل هذه الأمور؟

٢٦. ما هي مخاطر الاحتيال التي تم إبلاغها إلى المكلفين بالحوكمة؟

٢٧. هل هناك مواقع معينة أو قطاعات أعمال قد تكون أكثر عرضة لمخاطر الاحتيال؟ إذا كان الأمر كذلك، ما هي تلك المواقع أو القطاعات؟ ولماذا تلك المخاطر محتملة الوجود؟ وكيف كان رد الإدارة؟

٢٨. ما هو تقييم التدقيق الداخلي لمخاطر احتواء البيانات المالية على تحريفات جوهرية بسبب الاحتيال؟ ما هي مخاطر الاحتيال التي تم تحديدها؟ وهل استجابت الإدارة والمكلفون بالحوكمة بشكل مناسب للمخاطر التي تم تحديدها؟

٢٩. هل هناك أي عوامل من الممكن أن تسبب ضغوط لإعداد تقارير مالية احتيالية على الإدارة أو مواقع معينة أو قطاعات الأعمال أو الموظفين؟ إذا كان الأمر كذلك، ما هي العوامل التي تسبب الضغوط (على سبيل المثال، عوامل خارجية، أو زيادة المنافسة، أو نموذج أعمال

المنشأة ربما لم يعد صالحاً، أو عدم القدرة على تنفيذ نموذج الأعمال للمنشأة، أو الحاجة إلى الحصول على رأس المال ... الخ)؟ كيف تقوم الإدارة برد الفعل؟

٣٠. هل هناك أطراف ثالثة لديهم توقعات لأداء المنشأة؟

٣١. ما هي توقعات الطرف الثالث؟

٣٢. هل هناك أي طرف ثالث لديه توقعات غير واقعية (على سبيل المثال من الصعب على المنشأة تلبية) عن الأعمال التجارية للمنشأة أو الأداء المالي؟ إذا كان الأمر كذلك، ما هي هذه التوقعات غير الواقعية؟ كيف تم إنشاؤها؟ كيف قامت الإدارة بمقابلة هذه التوقعات؟

٣٣. كم عدد الاجتماعات والمناقشات التي تقوم بها الإدارة مع أطراف ثالثة (مثل المقرضين والمحللين أو الوسطاء) عن أداء المنشأة؟

٣٤. هل هناك أي ترتيبات لمكافأة الإدارة أو الموظفين بحيث تتوقف على تحقيق الأهداف المالية؟

٣٥. هل تقوم أي من ترتيبات المكافآت في المنشأة بتوفير حوافز لا مبرر لها أو ضغوط لإعداد تقارير مالية احتيالية؟

٣٦. هل أنت على علم بأي أعمال غير ملائمة ناتجة عن ترتيبات المكافآت (التعويضات)؟

٣٧. هل هناك مصالح مالية (ملكية أسهم أو خيارات الأسهم وغيرها) للإدارة أو الموظفين الذين يلعبون دوراً رئيسياً في عملية إعداد التقارير المالية بحيث توفر حافز للمشاركة في أو التغاضي عن التقارير المالية الاحتيالية؟

٣٨. هل أنت على علم بأي أفعال غير ملائمة ناتجة عن هذه المصالح المالية؟

٣٩. أين سيكون من السهل ارتكاب و / أو من الصعب الكشف عن التقارير المالية الاحتيالية في المنشأة؟

٤٠. أي من أرصدة الحسابات، والمعاملات، ومواقع التشغيل أو قطاعات الأعمال ستكون أسهل لارتكاب و / أو أصعب لكشف الاحتيال؟

٤١. كيف يمكن للإدارة مواجهة فرص إعداد التقارير المالية الاحتيالية؟

٤٢. هل تعطي التقديرات فرصة لإعداد التقارير المالية الاحتيالية؟

٤٣. هل هناك تغييرات غير ملائمة في التقديرات أو هل هناك تحيز في إعداد التقديرات؟

٤٤. هل هناك أي فشل في الأخذ بعين الاعتبار بشكل مناسب جميع المعلومات ذات الصلة في تحديد التقديرات؟

٤٥. هل هناك أي تجاوز ممكن للرقابة يتعلق بالتقديرات؟

٤٦. هل طُلب منك تغيير في التقديرات دون تفسير مناسب لذلك؟ إذا كان الأمر كذلك، كيف يمكن للإدارة مواجهة فرص إعداد التقارير المالية الاحتيالية؟

٤٧. هل المعاملات الهامة غير العادية توفر فرصة لإعداد التقارير المالية الاحتيالية؟

٤٨. هل هناك أية معاملات هامة لم يتم تسجيلها أو الإفصاح عنها بشكل صحيح بعد الأخذ بعين الاعتبار جميع الحقائق ذات الصلة المتعلقة بالمعاملة؟

٤٩. هل هناك أي تجاوزات للرقابة تتعلق بالمعاملات؟

٥٠. هل طُلب منك تعديل أو إخفاء شروط أو وثائق المعاملة؟ إذا كان الأمر كذلك، كيف يمكن للإدارة مواجهة فرص إعداد التقارير المالية الاحتيالية؟

٥١. هل معاملات الإيرادات توفر فرصة لإعداد التقارير المالية الاحتيالية؟

٥٢. هل هناك أية معاملات إيرادات قد لا تتسجم مع السياسات المحاسبية للمنشأة؟

٥٣. هل هناك أي تجاوزات ممكنة للرقابة فيما يتعلق بمثل هذه المعاملات؟

٥٤. هل طُلب منك تعديل أو إخفاء شروط أو وثائق المعاملة؟ إذا كان الأمر كذلك، كيف يمكن للإدارة مواجهة فرص إعداد التقارير المالية الاحتيالية؟

٥٥. هل المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة توفر فرصة لإعداد التقارير المالية الاحتيالية؟

٥٦. هل هناك أي معاملات مع أطراف ذات علاقة قد لا تتسجم مع السياسات وأنظمة الرقابة للمنشأة فيما يتعلق بمثل هذه المعاملات؟

٥٧. هل هناك أي معاملات مع أطراف ذات علاقة لم يتم تسجيلها أو الإفصاح عنها بشكل صحيح بعد الأخذ بعين الاعتبار جميع الحقائق ذات الصلة المتعلقة بالمعاملة؟

٥٨. هل هناك أي تجاوزات ممكنة للرقابة فيما يتعلق بمثل هذه المعاملات؟

٥٩. هل طُلب منك تعديل أو إخفاء شروط أو وثائق المعاملة؟ إذا كان الأمر كذلك، كيف يمكن للإدارة مواجهة فرص إعداد التقارير المالية الاحتيالية؟

٦٠. هل توفر قيود اليومية أو التسويات الأخرى فرصة لإعداد التقارير المالية الاحتياطية؟ إذا كان الأمر كذلك، كيف يمكن للإدارة مواجهة فرص إعداد التقارير المالية الاحتياطية؟

٦١. هل توفر المعاملات الأخرى أو السياسات المحاسبية فرصة لإعداد التقارير المالية الاحتياطية؟ إذا كان الأمر كذلك، كيف يمكن للإدارة مواجهة فرص إعداد التقارير المالية الاحتياطية؟

٦٢. هل هناك أوجه قصور في الرقابة الداخلية توفر فرصة لإعداد التقارير المالية الاحتياطية؟ إذا كان الأمر كذلك، كيف يمكن للإدارة مواجهة فرص إعداد التقارير المالية الاحتياطية؟

٦٣. هل هناك أي من أصول المنشأة عرضة للاختلاس؟ إذا كان الأمر كذلك، ما هي تلك الأصول؟ وكيف تقوم الإدارة بمعالجة فرصة الاختلاس؟

٦٤. هل هناك قطاعات أعمال أو مواقع معينة توفر فرصة لإعداد التقارير المالية الاحتياطية أو اختلاس الأصول؟ إذا كان الأمر كذلك، ما هي تلك المواقع أو القطاعات؟ وكيف تقوم الإدارة بمعالجة فرصة إعداد التقارير المالية الاحتياطية أو اختلاس الأصول؟

٦٥. هل هناك مواقع، وقطاعات أعمال، وأنشطة وعمليات خضعت لتغيير كبير أو هي غير مستقرة بسبب الأعمال الخارجية، وإعادة الهيكلة، والمنافسة، ودوران الإدارة / الموظفين الخ. والتي قد توفر فرصة لإعداد التقارير المالية الاحتياطية أو اختلاس الأصول؟ إذا كان الأمر كذلك، ما هي تلك المواقع، وقطاعات الأعمال والأنشطة، والعمليات؟ وكيف تقوم الإدارة بمعالجة الفرصة لإعداد التقارير المالية الاحتياطية أو اختلاس الأصول؟

٦٦. هل هناك أفراد مسؤولين عن إعداد التقارير المالية (أو أفراد يمكن أن يؤثروا على إعداد التقارير المالية) أظهروا موقفاً أن التقارير المالية الاحتياطية أو اختلاس الأصول قد يكون مقبولا؟

يلاحظ من الاستفسارات أعلاه أنها شملت الإدارة والمكلفين بالحوكمة والتدقيق الداخلي والآخرين بالشركة، وجاءت منسجمة مع متطلبات معيار التدقيق الدولي رقم (٢٤٠). وتجدر الإشارة هنا أن نتائج الاستفسارات السابقة التي حصلت عليها فرق التدقيق للعملاء التسعة محل الدراسة تم توثيقها والاستفادة منها في المراحل الأخرى مثل إجراءات تقييم المخاطر الأخرى، والشركة وبيئتها، والرقابة على مستوى الشركة، وتقييم المخاطر والمناقشات التخطيطية.

٣- إجراءات تقييم المخاطر الأخرى:

لدى الاطلاع على أوراق عمل التدقيق في هذه المرحلة تبين للباحث وجود إجراءات تدقيق إجبارية (Required Procedures) حسب سياسة شركة KPMG يتوجب على موظفي هذه الشركة القيام بها عند أدائهم لعمليات التدقيق. ويبين الجدول التالي إجراءات تقييم المخاطر الأخرى الإلزامية حسب سياسة شركة KPMG:

جدول رقم (٩)

إجراءات تقييم المخاطر الأخرى

- بغرض الحصول على فهم الشركة وتحديد ضغوط وحوافز ارتكاب التقارير المالية الاحتمالية، يتوجب القيام بالإجراءات التالية:
١. فحص الاتصالات بين الشركة ودائنيها أصحاب الديون ذات المبالغ الجوهرية، متضمناً أي اتصالات تتعلق بالتنازل عن الإخلال المحتمل أو إعادة هيكلة الدين.
 ٢. فهم موازنة الشركة وعملية التوقعات.
 ٣. تحليل الأداء المالي للشركة مقارنة مع الصناعة أو شركات محددة من نفس الصناعة.
 ٤. فهم أسباب تدوير الإدارة العليا والمكلفين بالحوكمة والموظفين الرئيسيين في عملية إعداد التقارير المالية والتدقيق الداخلي.
 ٥. فحص للملخص، إن وجد، حوادث أو مخاوف سوء التصرف أو السلوك غير الأخلاقي المتعلق بعملية التقارير المالية، متضمناً أمور المحاسبة والتدقيق موضع الشك والتي تم إبلاغها للإدارة أو المكلفون بالحوكمة.
 ٦. فهم جدول تعويضات الإدارة العليا بما فيها الجزء المرتبط بأداء الشركة وحد العلاوات وخيارات الأسهم ومنح الأسهم الأخرى، وأي تغيير أو تعديل على هذا الجدول والعلاوات الخاصة.

يلاحظ من الجدول السابق أنه تم تناول عوامل خطر احتيال الإدارة لتحديد مدى تواجدها في الشركة محل التدقيق وهو ما تطلبت معايير التدقيق الدولية. ويلخص الباحث نتائج هذه الإجراءات التي توصل إليها مدققو الحسابات للعملاء التسعة محل الدراسة على النحو التالي:

جدول رقم (١٠)

نتائج إجراءات تقييم المخاطر الأخرى للعملاء التسعة محل الدراسة

العميل	نتائج إجراءات تقييم المخاطر الأخرى
A	عند الاطلاع على اتفاقية الإدارة (Management agreement) المبرمة بين المالك والشركة المكلفة بإدارة الفندق تبين أن أتعاب الإدارة الأساسية (Basic fee) تحسب على أساس (١,٩٪) من إجمالي الإيرادات أو (٥٪) من إجمالي إيرادات الغرف أيهما أكبر.

العميل	نتائج إجراءات تقييم المخاطر الأخرى
	كما تبين أن حوافز الإدارة هي عبارة عن (٢٠٪) من إجمالي الربح التشغيلي المعدل. مما يعطي مؤشرات لوجود دوافع أو حوافز لإدارة الفندق لارتكاب الاحتيال لزيادة أتعابها وحوافزها.
B	لا توجد مؤشرات.
C	لدى الاستفسار من الإدارة عن سبب تعاقدها مع شركة التدقيق لاسيما أنها غير ملزمة قانوناً بتدقيق حساباتها، تبين أنها طلبت قرضاً من بنك خارجي وأن هذا البنك اشترط للموافقة على هذا القرض تقرير من مدقق حسابات من إحدى الشركات الأربع الكبار، مما دفع الإدارة للتعاقد مع شركة التدقيق، مما يولد دافع للإدارة للاحتيال لتحسين المركز المالي للشركة بغية الحصول على القرض. تقوم سياسة الشركة المتعلقة بقسم المبيعات على إعطاء موظفي هذا القسم راتب ثابت بالإضافة إلى نسبة من صافي المبيعات التي تمت خلال السنة، هذا بدوره يشكل حافز لارتكاب الاحتيال من خلال الاعتراف بإيرادات وهمية بغية زيادة النسبة المستلمة من صافي المبيعات.
D	لا توجد مؤشرات.
E	بناءً على الاتفاقية المبرمة مع الإدارة المشغلة للشركة، فإن هذه الإدارة تستلم أتعاب شهرية ثابتة، بالإضافة إلى أتعاب أخرى تحتسب على أساس نسبة معينة من الإيرادات، وهو ما يولد حافز لهذه الإدارة للتلاعب بالإيرادات بغرض زيادة أتعابها المرتبطة بالإيرادات. هناك خلاف بين مدقق الحسابات وبين إدارة الشركة حول بعض الأمور المحاسبية، تتعلق باعتراف الشركة بالشهرة المولدة داخلياً، وتشكيل مخصصات التزامات محتملة بدون أساس منطقي لها، وطريقة تقييم الأصول الثابتة للشركة. وقد رفضت الشركة معالجة هذه الأمور حسب اقتراح مدقق الحسابات في العام الماضي مما أدى إلى قيام مدقق الحسابات بالتحفظ على هذه النقاط في تقريره للعام الماضي. وهو ما يشير إلى سوء التصرف المتعلق بعملية التقارير المالية.
F	ترتبط أتعاب وحوافز الإدارة، بالإضافة إلى رواتبها الثابتة، ارتباطاً وثيقاً بالنتائج المالية والأهداف المحققة، وهذا بدوره يولد دافع لدى إدارة الشركة لارتكاب الاحتيال لغرض الحصول على أتعاب وحوافز أكبر. لوحظ تغيير جذري في أفراد الإدارة حيث تمت إقالة المدير العام والمدير المالي للشركة

العمل	نتائج إجراءات تقييم المخاطر الأخرى
	بحجة عدم تحقيق أهداف الشركة، مما يشكل ضغوط على الإدارة الجديدة من قبل الملاك للوصول إلى الأهداف المرجوة قد تدفعها لارتكاب الاحتيال.
G	لدى الاطلاع على سياسة البنك تبين أن علاوات الإدارة ترتبط بأدائها المالي وهو ما يخلق دافع أو حافز للإدارة لارتكاب الاحتيال لزيادة الأرباح للحصول على هذه العلاوات.
H	لدى الاطلاع على سياسة الشركة تبين أن علاوات الإدارة ترتبط بأدائها المالي وهو ما يخلق دافع أو حافز للإدارة لارتكاب الاحتيال لزيادة الأرباح للحصول على هذه العلاوات.
I	لا توجد مؤشرات.

ثالثاً: الشركة وبيئتها:

تشكل هذه المرحلة إحدى مراحل تقييم المخاطر، ولدى الاطلاع على أوراق عمل شركة KPMG للعملاء التسعة محل الدراسة، تبين للباحث أن هذه الشركة لديها نموذج موحد يتعلق بهذه المرحلة يتوجب على فريق التدقيق الالتزام به ويشمل عدة أمور هي:

١. عوامل الصناعة والعوامل الخارجية الأخرى (Industry and other external factors).
٢. القوانين والأنظمة (laws and regulations).
٣. العمليات (Operations).
٤. الملكية والحوكمة (Ownership and governance).
٥. السياسات المحاسبية (Accounting policies).
٦. الأهداف والاستراتيجيات (Objectives and strategies).
٧. الأداء المالي (Financial performance).
٨. الأطراف ذات العلاقة (Related parties).
٩. القضايا والمطالبات وتقييم الشركة لها (Litigation, claims and assessments).
١٠. تفهم نظم المعلومات (Understanding of IT).

يلاحظ مما ورد أعلاه أن شركة KPMG التزمت بمتطلبات معيار التدقيق الدولي رقم (٣١٥) المتعلقة بفهم الشركة وبيئتها التي نصت عليها الفقرة (١١) من المعيار ذاته. وقد اقتصر الباحث على ذكر ما يتعلق بمخاطر الاحتيال فقط والتي تناولتها هذه المرحلة من خلال فحص أوراق العمل للعملاء التسعة محل الدراسة. ويمثل الجدول التالي نتائج هذه المرحلة فيما يتعلق بمخاطر الاحتيال والتي توصلت إليها فرق التدقيق للعملاء التسعة محل الدراسة:

جدول رقم (١١)

نتائج مرحلة تفهم المنشأة وبيئتها للعملاء التسعة محل الدراسة

العمل	النتائج
A	يقع الفندق في منطقة سياحية وهو الوحيد في تلك المنطقة مما يشير إلى عدم وجود منافسة قد تشكل ضغوط على إدارة الفندق لارتكاب الاحتيال، إلا أن السياحة في تلك المنطقة تقتصر على فترة معينة مما يضفي طابع الموسمية على إيرادات هذا الفندق، الأمر الذي قد يؤثر على حجم الإيرادات وبالتالي على نتيجة أعمال الفندق مما يشكل ضغوط على الإدارة للاعتراف بإيرادات وهمية في حال لم يحقق الفندق إيرادات كافية. كما لوحظ عدم توفر السيولة الكافية للفندق، الأمر الذي يجعل الفندق غير قادر على تمويل عملياته ذاتياً مما يضطره للحصول على تمويل خارجي أو شراء مستلزماته من الموردين بالدين لآجال طويلة، وهذا الأمر لا يقبل به سواءً الجهة الممولة أو الموردون إلا إذا كان الفندق يحقق أرباحاً سنوية كافية لسداد هذه الديون أو فوائد الاقتراض وهذا بدوره قد يدفع إدارة الفندق لارتكاب الاحتيال لتصوير واقع مزيف يقنع الموردين أو الجهات المقرضة على التعامل مع الفندق. لوحظ عدم قيام الفندق بدفع ضرائب أنعاب الإدارة لمدة ثلاث سنوات متتالية، الأمر الذي يترتب عليه غرامات تأخير، لكن لم تقم الإدارة بتشكيل أي مخصص مقابل غرامات التأخير هذه. بالنسبة لعمليات الفندق فقد لوحظ أن هناك عدة أنواع من الإيرادات إلا أن إيرادات الغرف تشكل النسبة الأكبر من الإيرادات، مما قد يهدد إيرادات الفندق في حال لم تكن نسب إشغال غرف الفندق جيدة وهذا بدوره قد يدفع الإدارة لارتكاب الاحتيال. كما لوحظ أن عملاء الفندق الرئيسيين هم المجموعات السياحية كون الفندق يقع في منطقة سياحية، مما دفع الفندق للتعامل مع مكاتب سياحية وإبرام عقود معها وبعض هذه المكاتب كانت لفترات طويلة تتعامل مع الفندق مما قد يوحي بوجود مؤشرات على ارتكاب الاحتيال من قبل الإدارة بالتعاون مع هذه المكاتب السياحية. ونفس الأمر بالنسبة للموردين الرئيسيين فقد لوحظ قيام الفندق بالتعامل مع موردين محددين لتزويده بمستلزمات الغرف والمطعم وهو أيضاً قد يوحي بوجود مؤشرات للاحتيال بالتعاون مع هؤلاء الموردين. لوحظ وجود نظاميين محاسبيين منفصلين للفندق أحدهما للمكاتب الأمامية (Front offices) لتسجيل المبيعات والآخر للمكاتب الخلفية (Back offices)، إلا أن هذين النظاميين غير مرتبطين ببعضهما إلكترونياً، إذ يتم طباعة تقارير نظام المكاتب الأمامية ليقوم قسم المحاسبة بدوره بتسجيلها يدوياً في نظام المكاتب الخلفية، الأمر الذي يوفر فرصة للإدارة لارتكاب الاحتيال من خلال الاستفادة من هذه الثغرة الموجودة في نظم معلومات الفندق.

العميل	النتائج
B	يشهد قطاع التطوير العقاري منافسة شديدة رغم تزايد الطلب على العقارات وذلك بسبب زيادة عدد شركات التطوير العقاري في السنوات الأخيرة، إلا أن عامل المنافسة لا يشكل مؤشراً لارتكاب الاحتيال وذلك بسبب أن الشركة لازالت في طور البناء ولم تنته بعد من إكمال أي مشروع من مشاريع التطوير العقاري، بالإضافة إلى أن الشركة تقوم بهذه المشاريع في مواقع جيدة أفضل من مواقع مشاريع الشركات المنافسة. لوحظ توقف أحد مشاريع الشركة بسبب العثور على مواقع أثرية في موقع المشروع الأمر الذي أدى إلى توقف عمليات المشروع، وقد أخطرت الشركة الجهات الحكومية المعنية بهذا الأمر لاتخاذ الإجراءات المناسبة وتعويض الشركة بموقع آخر مناسب للقيام بالمشروع إلا أن الجهات الحكومية المعنية لم تتخذ أي إجراء بهذا الخصوص حيث بقي هذا الأمر معلقاً لفترة طويلة، وقد أنفقت الشركة على هذا المشروع مبالغ هائلة حتى تاريخه تجاوزت ١,٩ مليار ليرة سورية، الأمر الذي قد يدفع الإدارة للاحتيال ولاسيما في معالجة هذه النفقات المتكبدة على هذا المشروع كنفقات رأسمالية أو مصروف أو تحميلها على مشاريع أخرى غير متوقفة أو عدم الإفصاح عن هذه الظروف التي أدت إلى توقف المشروع في ظل الشك باستمرارية هذا المشروع.
C	تعمل الشركة في مجال نشاط بيع السيارات وهذا النشاط يشهد منافسة قوية في سورية نظراً لعدم وجود نظام الوكالة الحصرية للسيارات في سورية الأمر الذي يمكن أي شركة لبيع السيارات من استيراد جميع أنواع السيارات ولاسيما الأنواع الرائجة في السوق، بالإضافة إلى وجود عدد جيد من المنافسين في السوق، الأمر الذي قد يشكل مؤشراً لارتكاب الاحتيال من قبل الإدارة للوصول إلى النتائج المتوقعة في ظل المنافسة القوية. تقوم الشركة في تمويل عملياتها من خلال خصم أوراق القبض المسحوبة على العملاء لدى البنوك، وهذا يولد فوائد خصم وشروط معينة للسداد، الأمر الذي قد يشير إلى احتمال قيام الإدارة بارتكاب الاحتيال من خلال عدم الإفصاح عن شروط التمويل هذه أو الإفصاح عنها بطريقة غير كافية بما لا يتوافق مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.
D	ينظم عمل هذه الشركة اتفاقية المشاركة في الانتاج المبرمة مع الحكومة السورية ممثلة بالشركة العامة للنفط، حيث تناولت الاتفاقية استرداد تكاليف الاستكشاف والتقييم، الأمر الذي يشير إلى وجود دوافع لارتكاب الاحتيال من خلال قيام الإدارة برسملة بعض النفقات التي يجب أن يتم الاعتراف بها كمصاريف (نفقات غير مستردة).
E	تعمل الشركة في مجال إدارة الاتصالات الخارجية حيث تعتبر بوابة الاتصالات الخارجية الصادرة والواردة وهي الشركة الوحيدة المخولة بحسب القانون بهذا الأمر مما ينفي وجود أي منافسة وبالتالي لا توجد ضغوط على الإدارة تتعلق بالمنافسة لارتكاب الاحتيال.

النتائج	العميل
قامت الشركة بالاعتراف سابقاً بشهرة مولدة داخلياً بلغت حوالي (١٢٣٨٦٥٨٥) دولار أمريكي، على أن تهتك خلال (٢٠) عاماً، وقد أبلغ مدقق الحسابات إدارة الشركة في السنوات السابقة بأن هذه المعالجة المحاسبية لا تتسجم مع معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٨)، إلا أن إدارة الشركة لم تستجب لمدقق الحسابات بهذا الخصوص، وعليه تم التحفظ على هذه النقطة في تقرير مدقق الحسابات في السنوات السابقة، مما يشير إلى قيام الإدارة بالاحتياال في السنوات السابقة فيما يتعلق بالمعالجات والسياسات المحاسبية، ولازال أثر هذه النقطة موجود خلال هذا العام. كما قامت إدارة الشركة في السنوات السابقة بتشكيل مخصص التزامات محتملة بدون أن تستند لأي أساس منطقي يبرر تشكيل مثل هذه المخصصات، وقد أبلغ مدقق الحسابات إدارة الشركة في السنوات السابقة أن هذه المعالجة المحاسبية لا تتسجم مع معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٧)، إلا أن إدارة الشركة لم تستجب لمدقق الحسابات بهذا الخصوص، وعليه تم التحفظ على هذه النقطة في تقرير مدقق الحسابات في السنوات السابقة، مما يشير إلى قيام الإدارة بالاحتياال في السنوات السابقة فيما يتعلق بالمعالجات والسياسات المحاسبية، وقد لوحظ قيام الإدارة خلال العام الحالي بتدعيم هذا المخصص بمبلغ حوالي (٨٩٣٠٠٠) دولار أمريكي، ليصبح رصيد هذا المخصص في نهاية العام الحالي حوالي (٩٤٢٤٩٦٥) دولار أمريكي. وأيضاً قامت إدارة الشركة في السنوات السابقة بإعادة تقييم أصولها الثابتة، مما أدى إلى زيادتها بحوالي (٥٧٤٤١٨٦) دولار أمريكي، إلا أن الشركة لم تعتمد على مقيم مؤهل مستقل في هذا التقييم، بالإضافة إلى أنها لم تقم بهذا التقييم على شكل منتظم، حيث اقتصر على مرة واحدة فقط، وهو ما لا يتسجم مع معيار المحاسبة الدولي رقم (١٦)، وقد أبلغ مدقق الحسابات إدارة الشركة في السنوات السابقة بهذا الأمر، إلا أن إدارة الشركة لم تستجب لمدقق الحسابات بهذا الخصوص، وعليه تم التحفظ على هذه النقطة في تقرير مدقق الحسابات في السنوات السابقة، مما يشير إلى قيام الإدارة بالاحتياال في السنوات السابقة فيما يتعلق بالمعالجات والسياسات المحاسبية، ولازال أثر هذه النقطة موجود خلال هذا العام.	
تعمل الشركة في مجال تصنيع الكابلات المعدنية والتي تشكل مادة النحاس الجزء الأهم منها، ونظراً لعدم ثبات سعر النحاس عالمياً، فإن مخزون الشركة من مادة النحاس يجب أن يقيّم في نهاية العام بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق أيهما أقل، الأمر الذي قد يوحي باحتمال احتياال الإدارة فيما يتعلق بعملية تقييم مخزون الشركة. تقوم الشركة في تمويل مشترياتها من خلال الحصول على تسهيلات ائتمانية من البنوك،	F

العميل	النتائج
	الأمر الذي قد يشير إلى احتمال قيام الإدارة بارتكاب الاحتيال من خلال عدم الإفصاح عن شروط التسهيلات الائتمانية هذه أو الإفصاح عنها بطريقة غير كافية بما لا يتوافق مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.
G	البيئة الاقتصادية التي يعمل بها البنك تتميز بالمنافسة الشديدة حيث يعتبر البنك من أواخر البنوك الخاصة التي تم ترخيصها حيث يوجد في السوق السورية بنوك قامت بترسيخ جذورها، وبالتالي على البنك أن ينافس حتى يستطيع أن يحظى بحصة سوقية. هذا الأمر بدوره يولد دافع لارتكاب الاحتيال من قبل الإدارة. يسعى البنك لإدراج أسهمه في سوق الأوراق المالية في هذا العام، وهو ما قد يشكل دافعاً للإدارة لارتكاب الاحتيال بهدف تحسين سعر السهم.
H	تعمل الشركة في مجال التأمين الإسلامي (التكافلي) حيث تعتبر هذه الشركة الأكبر في سورية العاملة في هذا المجال إذ لا يوجد سوى شركة واحدة أخرى منافسة لها وبالتالي لا توجد ضغوط على إدارة الشركة فيما يتعلق بالمنافسة. لدى مراجعة سياسة الشركة المتعلقة بتكوين احتياطي التعويضات تحت التسوية تبين أنه يتم تكوينها بقيمة التعويضات التي أخطرت بها الشركة والموقوفة بتاريخ المركز المالي وذلك وفقاً لتقديرات الإدارة للتكلفة النهائية لتسوية تلك التعويضات ووفقاً للقرارات الصادرة من هيئة الإشراف على التأمين. وتتم مراجعة طريقة وضع مثل هذه التقديرات بطريقة مستمرة. لذلك قد تتحيز الإدارة في وضع مثل هذه التقديرات، مما قد يشير إلى ارتكاب الاحتيال.
I	يقوم نشاط هذه المنظمة غير الهادف للربح بتمويل برامج متعددة مثل برامج التنمية أو برامج التعليم من خلال الحصول على منح من جهات مختلفة لتمويل برامج معينة، وبإقاي التمويل يقوم به المركز الرئيسي لهذه المنظمة، وبالتالي فإن أهم عملية في نشاط هذه المنظمة هو الإنفاق وهو الجزء الذي قد يكون الأكثر عرضة للاحتيال من قبل الإدارة من خلال تضخيم النفقات. يتم إعداد البيانات المالية وفق مبدأ الاستحقاق المعدل، وطبقاً لهذا المبدأ يتم تسجيل الإيرادات عند تحصيلها بدلاً من استحقاقها وتسجيل المصروفات بما في ذلك المصروفات الرأسمالية (الأصول الثابتة) عند استحقاقها.

رابعاً: الرقابة على مستوى الشركة:

لوحظ وجود إجراءات مطلوبة حسب سياسة KPMG يتوجب على مدققي الحسابات اتباعها في كل عملية تدقيق مفصلة على النحو التالي:

- أ - بيئة الرقابة: يتم فيها توثيق خمسة أمور على النحو التالي:
١. تفهم العناصر الأساسية لفلسفة الإدارة ونموذج التشغيل (Key elements of understanding – Management's philosophy and operating style)، وتتضمن:
 - الموقف تجاه خطر الأعمال والتقارير المالية ومعالجة المعلومات والمحاسبة.
 - الهيكل التنظيمي.
 - الالتزام بالكفاءة.
 - تحديد السلطة والمسؤولية.
 - سياسات وممارسات الموارد البشرية.
 ٢. تفهم العناصر الأساسية لثقافة النزاهة والسلوك الأخلاقي (Key elements of understanding – Culture of honesty and ethical behavior).
 ٣. تفهم العناصر الأساسية لإشراف المكلفون بالحوكمة (Key elements of understanding – Oversight by those charged with governance)، وتتضمن:
 - إشراف المكلفون بالحوكمة على نظام الرقابة الداخلية بما فيها الإشراف على عمليات الإدارة المتعلقة بتحديد والاستجابة لمخاطر الاحتيال وإجراءات الرقابة التي وضعتها الإدارة لمواجهة هذه المخاطر.
 - خصائص المكلفون بالحوكمة مثل:
 - ❖ استقلاليته عن الإدارة وخبرتهم ومكانتهم ومدى إشراكهم بالعمل.
 - ❖ المعلومات التي يحصلون عليها وفحصهم للنشاطات.
 - ❖ ملاءمة أعمالهم بما في ذلك درجة طرح ومتابعة أسئلة صعبة مع الإدارة.
 - تفاعلهم بما في ذلك الاتصال الفعال باتجاهين مع المدقق الداخلي والخارجي.
 ٤. تفهم العناصر الأساسية للأطراف ذوي العلاقة (Key elements of understanding – Related parties).
 ٥. الإجراءات المتبعة للحصول على تفهم العناصر أعلاه.
- ب - عملية تقييم الخطر على مستوى الشركة: يتم فيها توثيق أمرين على النحو التالي:

١. تفهم العناصر الأساسية لعملية تقييم المخاطر (Key elements of)

(understanding – Risk assessment process)، وتتضمن:

- كيفية قيام الإدارة بتحديد وتقييم أهمية واحتمالية حدوث خطر الأعمال المتعلق بإعداد البيانات المالية بما فيها خطر الاحتيال والاستمرارية.
- تكرار مثل هذه التقييمات.
- كيفية قيام الإدارة باتخاذ القرارات والاستجابة لمثل هذه المخاطر وإدارتها.
- كيفية إبلاغ الإدارة المكلفين بالحوكمة بعملياتها المتعلقة بتحديد والاستجابة لمخاطر الاحتيال.

٢. الإجراءات المتبعة للحصول على تفهم العناصر أعلاه.

ج- الاتصالات: يتم فيها توثيق ثلاثة أمور على النحو التالي:

١. تفهم العناصر الأساسية للاتصالات الداخلية (Key elements of)

(understanding – Internal communications)، وتتضمن كيفية

إبلاغ الشركة لمسؤوليات ودور عملية إعداد التقارير المالية والمسائل الهامة المتعلقة بهذه العملية، بما في ذلك الاتصالات بين الإدارة والمكلفين بالحوكمة.

٢. تفهم العناصر الأساسية للاتصالات الخارجية (Key elements of)

(understanding – External communications)، مثل الجهات

التنظيمية.

٣. الإجراءات المتبعة للحصول على تفهم العناصر أعلاه.

د- المتابعة: يتم فيها توثيق أربعة أمور على النحو التالي:

١. تفهم العناصر الأساسية لعملية المتابعة (Key elements of)

(understanding – Monitoring process)، وتتضمن تقييم فعالية

أداء الرقابة الداخلية عبر الوقت، وكذلك تقييم فعالية الرقابة الداخلية على أساس زمني واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة.

٢. تفهم العناصر الأساسية لمعلومات المتابعة (Key elements of)

(understanding – Monitoring information)، وتتضمن مصدر

المعلومات المستخدمة في متابعة أنشطة الشركة بما فيها تلك النشاطات المشتقة من نظام تقنية المعلومات الخاص بالشركة والأساس الذي يمكن أن تعتمد عليه الإدارة في مدى كفاية المعلومات.

٣. الإجراءات المتبعة للحصول على تفهم العناصر أعلاه.

٤. مسؤوليات وظيفة التدقيق الداخلي وكيفية تناسبها مع الهيكل التنظيمي للمنشأة وكذلك النشاطات المنفذة أو التي سوف تنفذ من قبل وظيفة التدقيق الداخلي وذلك بناءً على فهم متابعة المنشأة للرقابة.

والجدير بالذكر أن العنصر الخامس من عناصر الرقابة الداخلية (أنشطة الرقابة) تم تناوله في غير هذه المرحلة حسب منهجية KPMG، حيث غطت الفقرتان (٢٠) و(٢١) من معيار التدقيق الدولي رقم (٣١٥) هذا العنصر، وتناولت منهجية KPMG الفقرة (٢٠) السابقة ضمن مرحلة العمليات والتي تنص على أنه يجب أن يحصل المدقق على فهم لأنشطة الرقابة المتعلقة بالتدقيق التي يعتبر المدقق من أجلها أنه من الضروري الحصول على فهم من أجل تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية عند مستوى الإثبات ومن أجل تصميم المزيد من إجراءات التدقيق التي تستجيب للمخاطر المقيمة. وعملية التدقيق لا تتطلب فهم جميع أنشطة الرقابة الخاصة بكل فئة هامة من المعاملات وأرصدة الحسابات والإفصاحات في البيانات المالية أو لكل إثبات خاص بها. بينما تم تناول الفقرة (٢١) السابقة ضمن مرحلة الشركة وبيئتها وخصوصاً ضمن تفهم نظم المعلومات، حيث تنص هذه الفقرة على أنه عند فهم أنشطة الرقابة في المنشأة، يجب أن يفهم المدقق كيفية استجابة المنشأة للمخاطر الناجمة عن تقنية المعلومات.

يلاحظ مما ورد أعلاه أن منهجية KPMG التزمت بمتطلبات معيار التدقيق الدولي رقم (٣١٥) فيما يتعلق بالرقابة الداخلية للمنشأة والتي تغطيها الفقرات من (١٢) إلى (٢٤) من نفس المعيار. وقد لخص الباحث نتائج تفهم الرقابة الداخلية من واقع أوراق عمل شركة KPMG للعملاء التسعة محل الدراسة على النحو التالي:

جدول رقم (١٢)

نتائج مرحلة الرقابة على مستوى الشركة للعملاء التسعة محل الدراسة

م	النتيجة	العملاء								
		A	B	C	D	E	F	G	H	I
١	هل هناك أي مؤشرات لعوامل خطر الاحتيال في حال تم تحديد قصور يتعلق ببيئة الرقابة؟	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا
٢	هل تم تحديد مؤشرات بأن الإدارة، مع إشراف المكلفون بالحوكمة، لم تقم بوضع أو المحافظة على ثقافة النزاهة والسلوك الأخلاقي؟	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا

٣	هل نقاط القوة في عناصر بيئة الرقابة توفر مجتمعة أساساً مناسباً للمكونات الأخرى للرقابة الداخلية، مثل أن تكون هذه المكونات الأخرى لا تقوّض بسبب أوجه القصور في بيئة الرقابة؟	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
٤	هل لدى المنشأة العملية المناسبة لظروفها لتحديد وتقييم أهمية واحتمالية حدوث خطر الأعمال المتعلق بأهداف التقارير المالية وخطر الاحتيال، واتخاذ القرار المناسب لمناقشة ومعالجة تلك المخاطر؟	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
٥	هل قامت الشركة بالإبلاغ بشكل مناسب لمسؤوليات ودور عملية إعداد التقارير المالية والمسائل الهامة المتعلقة بهذه العملية، بما في ذلك الاتصالات بين الإدارة والمكلفين بالحوكمة، والاتصالات الخارجية مثل تلك التي مع الجهات التنظيمية؟	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
٦	هل النشاطات الرئيسية التي تستخدمها الشركة لمتابعة الرقابة الداخلية على التقارير المالية، بما فيها تلك النشاطات المتعلقة بأنشطة الرقابة المرتبطة بالتدقيق وكيفية اتخاذ الإدارة للإجراءات التصحيحية لنظامها الرقابي، مناسبة في ظل الظروف القائمة؟	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
٧	هل لدى الإدارة أساس مناسب لتقييم فيما إذا كانت المعلومات المستخدمة في أنشطة المتابعة موثوقة على نحو كاف؟	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم

خامساً: مدخل التدقيق المخطط:

لدى الاطلاع على أوراق عمل شركة KPMG للعملاء التسعة محل الدراسة تبين أن هناك ستة تأكيدات حسب سياسة هذه الشركة على النحو التالي:

١. الاكتمال (Completeness) ويرمز له بـ (C).
٢. الوجود (Existence) ويرمز له بـ (E).
٣. الدقة (Accuracy) ويرمز لها بـ (A).
٤. التقييم (Valuation) ويرمز له بـ (V).

٥. الالتزامات والحقوق (Obligations and rights) ويرمز لها بـ (O).

٦. العرض والإفصاح (Presentation and disclosure) ويرمز لها بـ (P).

وقد اقتصر الباحث على تناول الحسابات التي تم تحديدها من قبل فرق التدقيق على أنها حسابات تتعرض لمخاطر احتيال الإدارة فقط، والتأكدات المقابلة لهذه المخاطر. ويبين الجدول التالي هذه الحسابات والتأكدات ذات العلاقة للعملاء التسعة محل الدراسة على النحو التالي:

جدول رقم (١٣)

مخاطر احتيال الإدارة للحسابات والتأكدات للعملاء التسعة محل الدراسة

العميل	الحساب	التأكدات					
		P	O	V	A	E	C
A	الإيرادات				√	√	√
	التكلفة				√	√	√
	مخصص التزامات ضريبية						√
B	مخصص انخفاض في قيمة المشاريع						√
	مشاريع تحت التطوير	√		√	√		
C	الإيرادات					√	
	أوراق القبض	√					
	التزامات الضمان المحتملة						√
D	أصول الاستكشاف والتقييم				√		
	مخصص التزامات محتملة						√
E	الإيرادات					√	
	الشهرة			√		√	
	مخصصات التزامات محتملة					√	
	الأصول الثابتة			√			
F	الإيرادات					√	
	العملاء			√			
	المخزون			√			
	تسهيلات ائتمانية	√					
G	الإيرادات					√	
H	الإيرادات					√	

التأكيدات						الحساب	العميل
P	O	V	A	E	C		
				√	√	احتياطي تعويضات تحت التسوية	
			√	√		مصاريف برامج	I
					√	مخصص تعويض نهاية الخدمة	

يلاحظ من الجدول أعلاه أن تحديد الحسابات والتأكيدات جاء منسجماً مع نتائج إجراءات تقييم المخاطر السابقة المتمثلة في إجراءات التخطيط التحليلية وإجراءات تقييم المخاطر الأخرى وتفهم الشركة وبيئتها والتي تعرضها الجداول (٨) و(١٠) و(١١) على التوالي.

فعلى سبيل المثال في العميل (A) (فندق) فقد أشارت نتائج الإجراءات التحليلية إلى احتمال وجود احتيال في حساب إيرادات الغرف، ونظراً لارتباط أتعاب الإدارة إما بحساب إيرادات الغرف أو إجمالي الإيرادات (كما أشارت إليه نتائج إجراءات تقييم المخاطر الأخرى)، فإن الاحتيال يكمن إما في تضخيم الإيرادات أو تخفيض التكاليف. كما أن نتائج تفهم الشركة وبيئتها تُدعم هذا الاستنتاج، حيث أشارت إلى أن إيرادات الفندق هي موسمية، بالإضافة إلى عدم توفر السيولة الكافية للفندق، وتشكيل إيرادات الغرف النسبة الأكبر والأهم من إجمالي إيرادات الفندق، جملة هذه الأمور تشكل ضغوط على الإدارة لتحسين نتائجها المالية وذلك عن طريق تضخيم الإيرادات أو تخفيض التكاليف. وبالرجوع إلى الجدول أعلاه يُلاحظ أن مدقق الحسابات قام بتحديد حساب الإيرادات والتكاليف وحدد تأكيد "الوجود" في الإيرادات ليقابل خطر تضخيم الإيرادات، وتأكيد "الاكتمال" في التكاليف ليقابل خطر تخفيض التكاليف. كما جاء تأكيد "الدقة" لكل من حساب الإيرادات والتكاليف ليقابل خطر الاحتيال الذي قد ينشئ عن وجود نظاميين محاسبين منفصلين للفندق غير مرتبطين ببعضهما إلكترونياً (كما أشارت إليه نتائج تفهم الشركة وبيئتها)، أيضاً جاء تأكيد "الدقة" لحساب الإيرادات ليقابل خطر الاحتيال الذي قد ينشئ من تسجيل إيرادات المطعم أو غيرها ضمن إيرادات الغرف بهدف زيادة إيرادات الغرف للحصول على أتعاب أكبر. أما تأكيد "الاكتمال" لحساب الإيرادات فجاء ليقابل خطر الاحتيال الذي قد ينشئ من العلاقة الطويلة مع العملاء مثل المكاتب السياحية، وتأكيد "الوجود" لحساب التكاليف جاء ليقابل خطر الاحتيال الذي قد ينشئ من التعامل مع موردين محددين (وذلك كما أشارت إليه نتائج تفهم الشركة وبيئتها).

كما يُلاحظ من الجدول أعلاه أن مدقق الحسابات حدد تأكيد "الاكتمال" لحساب مخصص التزامات ضريبية ليقابل خطر الاحتيال الذي قد ينشئ من عدم تشكيل الإدارة لمخصص غرامات التأخير الناتجة عن عدم دفع ضرائب أتعاب الإدارة لمدة ثلاث سنوات متتالية كما أشارت إليه نتائج تفهم الشركة وبيئتها.

أما في العميل (B) (شركة تطوير عقاري) فقد أشارت نتائج تفهم الشركة وبيئتها إلى توقف أحد المشاريع، وأيدت هذه النتيجة ما توصلت إليه إجراءات التخطيط التحليلية حيث أشارت إلى قيام الإدارة بالاعتراف بانخفاض قيمة هذا المشروع بنسبة (٥٠٪) من إجمالي تكاليف هذا المشروع في تاريخ إعداد البيانات المالية، وهو ما يؤثر على حساب المشاريع تحت التطوير (التقييم، والدقة، والعرض والإفصاح) وحساب مخصص انخفاض في قيمة المشاريع (الاكتمال)، وبالرجوع إلى الجدول أعلاه يلاحظ أن مدقق الحسابات قد حدد هذين الحسابين وتلك التأكيدات المتعلقة بهما.

وبالنسبة للعميل (C) (شركة تجارية) يُلاحظ من الجدول أعلاه تحديد ثلاثة حسابات أولها الإيرادات (الوجود) وهو ما ينسجم مع نتائج إجراءات التخطيط التحليلية التي أشارت إلى زيادة المبيعات في العالم الحالي، ومردودات المبيعات في الفترة التي تلي تاريخ إعداد البيانات المالية، ونتائج إجراءات تقييم المخاطر الأخرى التي أشارت إلى سبب تعاقد هذه الشركة مع شركة التدقيق وسياسة قسم المبيعات، ونتائج إجراءات تفهم الشركة وبيئتها التي أشارت إلى وجود منافسة. وثانيها أوراق القبض (العرض والإفصاح) وهو ما ينسجم مع نتائج إجراءات تفهم الشركة وبيئتها التي أشارت إلى طريقة الشركة في تمويل عملياتها. وثالثها التزامات الضمان المحتملة (الاكتمال) وهو ما ينسجم مع نتائج إجراءات التخطيط التحليلية التي أشارت إلى زيادة المبيعات بدون وجود زيادة في مبلغ التزامات الضمان.

وفي العميل (D) (شركة نفط) فقد أشارت نتائج كل من إجراءات التخطيط التحليلية وتفهم الشركة وبيئتها إلى احتمال وجود احتيال في حساب أصول الاستكشاف والتقييم (الدقة)، إلا أن المدير المسؤول أثار نقطة جديدة أثناء مناقشات فريق العمل تتعلق برفع دعوى على الشركة من قبل أهالي الأراضي المجاورة لحقل الاستكشاف يطالبون الشركة فيها بتعويض الأضرار التي لحقت بممتلكاتهم جراء أعمال التنقيب التي تقوم بها الشركة في تلك المنطقة، مما حدا بفريق التدقيق إلى تحديد حساب مخصص التزامات محتملة (الاكتمال) كما هو مبين في الجدول أعلاه.

وبالنظر إلى العميل (E) (شركة اتصالات) فقد أشارت نتائج كل من إجراءات التخطيط التحليلية وإجراءات تقييم المخاطر الأخرى إلى احتمال وجود احتيال في حساب الإيرادات (الوجود) وهو ما تم تضمينه بالفعل في مدخل التدقيق المخطط. كما أشارت نتائج كل من إجراءات تقييم المخاطر الأخرى وتفهم الشركة وبيئتها إلى احتمال وجود احتيال في حساب الشهرة (الوجود، والتقييم)، وحساب مخصصات التزامات محتملة (الوجود)، وحساب الأصول الثابتة (التقييم)، وبالرجوع إلى مدخل التدقيق المخطط في الجدول أعلاه يتضح قيام فرق التدقيق بتحديد الحسابات والتأكيدات ذات العلاقة بما ينسجم مع إجراءات تقييم المخاطر.

أما العميل (F) (شركة صناعية) فقد تم تحديد حساب الإيرادات (الوجود) وهو ما يتفق مع نتائج إجراءات تقييم المخاطر الأخرى، وحساب العملاء (التقييم) وهو ما ينسجم مع نتائج إجراءات

التخطيط التحليلية، وحساب المخزون (التقييم)، وحساب تسهيلات ائتمانية (العرض والإفصاح) وهو ما يتفق مع نتائج تفهم الشركة وبيئتها. كما يُلاحظ أن هناك انسجام بين ماتم تحديده ضمن مدخل التدقيق المخطط للعميل (G) (بنك) ونتائج إجراءات تقييم المخاطر التي تم أداؤها، حيث تم تحديد حساب الإيرادات (الوجود).

وفيما يتعلق بالعمل (H) (شركة تأمين) فقد أشارت إجراءات التخطيط التحليلية وإجراءات تقييم المخاطر الأخرى إلى أن هناك احتمال وجود احتيال في حساب الإيرادات (الوجود)، وأيضاً أشارت إجراءات التخطيط التحليلية وتفهم الشركة وبيئتها إلى أن هناك احتمال وجود احتيال في حساب احتياطي تعويضات تحت التسوية (الاكتمال والوجود). وبالرجوع إلى الجدول أعلاه يتضح وجود انسجام بين نتائج إجراءات تقييم المخاطر ومدخل التدقيق المخطط.

وبالنسبة للعميل (I) (منظمة غير هادفة للربح) فقد أشارت إجراءات التخطيط التحليلية وتفهم الشركة وبيئتها إلى أن هناك احتمال وجود احتيال في حساب مصاريف البرامج (الوجود والدقة) وحساب مخصص تعويض نهاية الخدمة (الاكتمال)، وهذا ما تم تحديده ضمن مدخل التدقيق المخطط مما يعني وجود تناغم وانسجام بين نتائج إجراءات تقييم المخاطر ومدخل التدقيق المخطط.

أما الحسابات والتأكدات التي يُخطط مدققو الحسابات لاختبار الفعالية التشغيلية لأنظمة الرقابة فيها، فيوضحها الجدول التالي:

جدول رقم (١٤)

الحسابات والتأكدات لاختبار الفعالية التشغيلية لأنظمة الرقابة

العمل	التأكدات						الحساب
	P	O	V	A	E	C	
A				√	√	√	الإيرادات
				√	√	√	التكلفة
						√	مخصص التزامات ضريبية
B						√	مخصص انخفاض في قيمة المشاريع
	√		√	√			مشاريع تحت التطوير
C					√		الإيرادات
	√						أوراق القبض
						√	التزامات الضمان المحتملة
D				√			أصول الاستكشاف والتقييم

التأكيدات						الحساب	العميل
P	O	V	A	E	C		
					√	مخصص التزامات محتملة	E
				√		الإيرادات	
		√		√		الشهرة	
				√		مخصصات التزامات محتملة	
		√				الأصول الثابتة	
				√		الإيرادات	F
		√				العملاء	
		√				المخزون	
√						تسهيلات ائتمانية	
				√		الإيرادات	G
				√		الإيرادات	H
				√	√	احتياطي تعويضات تحت التسوية	
			√	√		مصاريف برامج	I
					√	مخصص تعويض نهاية الخدمة	

يلاحظ من الجدول أعلاه أنه تم تحديد جميع الحسابات والتأكيدات التي حدد مدقق الحسابات احتمال تعرضها لاحتيايل الإدارة والتي يعرضها الجدول رقم (١٣). وهو ما ينسجم مع متطلبات معيار التدقيق الدولي رقم (٢٤٠) حيث نص في الفقرة رقم (٢٧) على أنه ينبغي أن يعامل المدقق تلك المخاطر المقيمة للأخطاء الجوهرية بسبب الاحتيال على أنها مخاطر هامة وعليه، وإلى الحد الذي لم يطبق به ذلك، يتعين أن يحصل المدقق على فهم لأنظمة الرقابة ذات العلاقة في المنشأة، بما في ذلك أنشطة الرقابة، المرتبطة بهذه المخاطر (IFAC, 2010/2010, p162).

وبالنسبة لمدخل التدقيق المخطط المتعلق بقيود اليومية، فقد تبين لدى الاطلاع على أوراق عمل شركة KPMG للعملاء التسعة محل الدراسة ما يوضحه الجدول الآتي:

جدول رقم (١٥)

مدخل التدقيق المخطط المتعلق بقيود اليومية

العملاء									
I	H	G	F	E	D	C	B	A	
نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	هل تم التخطيط لاختبار قيود اليومية خلال الفترة بالإضافة إلى تلك في نهاية الفترة؟
نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	هل تم التخطيط لاختبار الفعالية التشغيلية لأنظمة الرقابة؟

يُلاحظ من الجدول أعلاه أنه تم التخطيط لاختبار القيود اليومية واختبار الفعالية التشغيلية لأنظمة الرقابة المتعلقة بها، وهذا ما ينسجم مع متطلبات معيار التدقيق الدولي رقم (٢٤٠) في الفقرة رقم (٣٢- أ) والفقرة رقم (٤٣أ) منه.

سادساً: تقييم المخاطر والمناقشات التخطيطية:

قام الباحث بالاطلاع على مناقشات فرق التدقيق المؤتقة ضمن أوراق عمل شركة KPMG ولخص الأمور ذات العلاقة باحتيال الإدارة فقط التي تم تناولها ضمن مناقشات فرق العمل للعملاء التسعة محل الدراسة، ويبين الجدول التالي هذه المناقشات:

جدول رقم (١٦)

مناقشات فريق التدقيق للعملاء التسعة محل الدراسة

العميل	مناقشات فريق التدقيق
A	أوضح الشريك المسؤول خلال اجتماعه بفريق التدقيق ضرورة التركيز على إيرادات الفندق وذلك لارتباط أتعاب الإدارة وحوافزها بها، كما شدد المدير المسؤول على ضرورة انتباه فريق التدقيق لكل نوع من أنواع الإيرادات (إيرادات الغرف، إيرادات المطعم،) وخصوصاً إيرادات الغرف لأن أتعاب الإدارة الأساسية تحسب بناءً عليها، فقد أشار المدير إلى أنه قد تلجأ الإدارة للتلاعب في تصنيف الإيرادات كأن تقوم بتسجيل بعض إيرادات المطعم أو غيرها ضمن إيرادات الغرف مع الإبقاء على إجمالي الإيرادات صحيحاً. كما وجّه المدير المدقق المسؤول إلى ضرورة التركيز على حساب ضرائب أتعاب الإدارة وغرامات التأخير المترتبة عليها والمخصصات التي شكلتها الإدارة مقابل هذه الغرامات. والاطلاع على العقود المبرمة مع العملاء (المكاتب السياحية) والموردين ودراسة مدى منطقيتها مقارنة بالسوق.

مناقشات فريق التدقيق	العميل
وأكد المدير المسؤول على أهمية قيام فريق التدقيق بالمطابقة بين التقارير الصادرة عن المكاتب الأمامية ومدخلات المكاتب الخلفية للتأكد من مدى صحة إدخال البيانات، وذلك من خلال فحص تقارير المكاتب الأمامية وتتبع تسجيلها في النظام المحاسبي للمكاتب الخلفية للعينات المطلوبة.	
أكد الشريك المسؤول على ضرورة التركيز على المشروع المتوقف وكيفية معالجة الإدارة المحاسبية له، وبدوره أشار المدير المسؤول إلى أهمية فحص المراسلات بين الشركة والجهات الحكومية المعنية للوقوف على ما تم الاتفاق عليه بخصوص هذا المشروع، وتقييم الأساس الذي اتبعته الإدارة في تقدير مخصص انخفاض قيمة المشروع حسب الظروف الراهنة، وضرورة فحص مستخلصات الأعمال التي تمت خلال هذا العام للتأكد من مبلغ الإضافة على هذا المشروع خلال العام والتأكد من مدى انسجام الإفصاح الذي قامت به الإدارة مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.	B
أشار الشريك إلى أن هذه الشركة غير ملزمة قانونياً بتدقيق حساباتها، وأن سبب تعاقد الشركة لتدقيق حساباتها هو سعيها للحصول على قرض من بنك خارجي، إحدى متطلباته كان تقرير مدقق حسابات من الشركات الأربعة الكبار، وهو ما يشكل دافع للإدارة للاحتيال بغرض تحسين المركز المالي، حيث شدد الشريك على ضرورة زيادة الاهتمام بالشك المهني لفريق التدقيق عند قيامهم بعملهم. بالإضافة إلى الاهتمام بالشك المهني، أكد المدير المسؤول أهمية بذل عناية مهنية أكبر عند فحص الإيرادات كونها تشكل الحساب الأهم في مثل هذه الشركات التجارية، كما أشار إلى أهمية متابعة نتائج الإجراءات التحليلية ومعرفة سبب زيادة مردودات المبيعات خلال الفترة اللاحقة لأنها قد تشكل مؤشر لارتكاب الاحتيال من قبل الإدارة عن طريق الاعتراف بإيرادات وهمية، حيث نوه المدير إلى ضرورة الحصول على تحليل لهذه المردودات والرجوع إلى الوراء للتأكد من صحة تسجيل المبيعات. وفهم سبب زيادة الإيرادات في هذا العام من خلال الحصول على تحليل المبيعات وملاحظة أسباب الزيادة التي تمت هذا العام، وأيضاً فهم عدم مقابلة زيادة المبيعات بزيادة في مبلغ التزامات الضمان المحتملة لهذا العام، من خلال الاطلاع على دراسة الإدارة المتعلقة بتقييم التزامات الضمان المحتملة وتقييم مدى منطقيتها فيما إذا كان هناك تحيز من قبل الإدارة في وضع مثل هذه التقديرات أم لا. كما أشار الشريك إلى ضرورة الاطلاع على كافة اتفاقيات القروض والتمويل، كون	C

مناقشات فريق التدقيق	العميل
هذه الشركة تعتمد بشكل جلي على خصم أوراق القبض المسحوبة على العملاء للحصول على التمويل اللازم، وذلك لدراسة شروط التمويل المتفق عليها ومقارنتها بإفصاح الإدارة عنها ضمن البيانات المالية، لاختبار مدى كفاية هذا الإفصاح وانسجامه مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.	
D أشار الشريك المسؤول إلى أهمية اتفاقية المشاركة في الإنتاج، وأن هناك بند واضح في هذه الاتفاقية يتناول شروط رسملة النفقات، وأن على فريق التدقيق بدايةً الاطلاع على هذه الاتفاقية والتأكد من أن النفقات المرسمة تتسجم مع شروط هذه الاتفاقية. وبدوره أكد المدير المسؤول على ضرورة الاهتمام بنتائج الإجراءات التحليلية التي أشارت إلى وجود احتمال لارتكاب الاحتيال في حساب أصول الاستكشاف والتقييم، وشدد على ضرورة التركيز على إضافات هذه الأصول التي تمت خلال العام ومدى انسجامها مع اتفاقية المشاركة في الإنتاج، كما نوه إلى أنه من المفيد الاطلاع على تقارير اللجنة التابعة للشركة العامة للنفط والتي تقوم بمراجعة النفقات بشكل ربعي للتأكد من صحة رسملة النفقات. وخلال الاجتماع أشار المدير المسؤول إلى مقالة قرأها قبل عدة أيام في إحدى الصحف المحلية، والتي توضح أن أهالي الأراضي المجاورة لحقل الاستكشاف قاموا برفع دعوى على الشركة بسبب الأضرار التي لحقت بممتلكاتهم جراء أعمال التقيب التي تقوم بها الشركة في تلك المنطقة، وقد أشار المدير إلى أن هناك احتمال أن تدفع الشركة مبالغ كبيرة إذا خسرت هذه الدعوى. لذلك يجب التركيز على مخصصات الالتزامات المحتملة التي قامت الشركة بإثباتها في الدفاتر وما إذا تم أخذ مخصص التزامات محتملة لهذه القضية، وهل هو كاف وفقاً للمرحلة التي وصلت لها الدعوى بناءً على كتاب المحامي.	
E أشار الشريك المسؤول إلى أهمية التركيز على حساب إيرادات الشركة وخصوصاً أن هذه السنة هي الأخيرة بالنسبة للإدارة المشغلة حسب الاتفاقية المبرمة، مما قد يدفعها للاعتراف بإيرادات وهمية للحصول على نسبة أكبر من أتعابها المرتبطة بالإيرادات، لاسيما أن الإجراءات التحليلية قد أشارت إلى وجود ارتفاع في حجم الإيرادات خلال هذا العام مقارنة بالعام الماضي، وبدوره شدد المدير المسؤول على ضرورة الاطلاع على تقرير الدقائق الصادرة والواردة الذي يصدره النظام الموصول بالمكالمات، ومقارنته مع نفس التقرير للعام السابق، وربط العلاقة بينهما وبين حجم الإيرادات في كلا العامين. كما أبلغ الشريك المسؤول فريق التدقيق أن هناك بعض المعالجات المحاسبية التي تم	

مناقشات فريق التدقيق	العميل
إبلاغها للإدارة سابقاً، ولم تستجب الإدارة لهذه الأمور والتي تتعلق بالشهرة المولدة داخلياً، وتشكيل مخصصات التزامات محتملة بدون أساس منطقي لها، وطريقة تقييم الأصول الثابتة للشركة، جميع هذه المعالجات آنفة الذكر لا تتسجم مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. حيث أكد الشريك على ضرورة انتباه فريق التدقيق (على الأقل المدقق المسؤول) لهذه الأمور ومناقشتها مع الإدارة ومتابعتها.	
F أشار الشريك المسؤول إلى أنه تم حصول تغييرات جذرية في إدارة هذه الشركة، وبالتالي فإنه سيتم التعامل مع إدارة جديدة غير معهودة لمدقق الحسابات، بالإضافة إلى الأسباب التي تقف وراء هذا التغيير، لذا شدد الشريك على ضرورة زيادة الاهتمام بالشك المهني لفريق التدقيق وبذل عناية مهنية أكبر عند قيامهم بعملهم. كما أوضح الشريك إلى ضرورة الاطلاع على كافة اتفاقيات التسهيلات الائتمانية التي أبرمتها الشركة لتمويل مشترياتها، وذلك لدراسة شروطها ومقارنتها بإفصاح الإدارة عنها ضمن البيانات المالية، لاختبار مدى كفاية هذا الإفصاح وانسجامه مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. أوضح المدير المسؤول أنه عند حضور جرد مخزون الشركة في نهاية العام، تبين وجود كميات كبيرة من المخزون مكدسة في المستودعات والتي يبدو أنها لم تتحرك لفترة طويلة، الأمر الذي قد يشير إلى احتمال وجود انخفاض في قيمة المخزون، لذلك يجب التأكد من تقييم المخزون بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق أيهما أقل، والتأكد من مدى وجود انخفاض في قيمة المخزون. لذا نوّه المدير المسؤول إلى أنه من الضروري الحصول على تحليل المخزون وتحليل المخزون بطيء الحركة، بالإضافة إلى الدراسة التي قامت بها الشركة لتقييم مخزونها بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق أيهما أقل، وخصوصاً مادة النحاس كونها تشهد تقلباً في أسعارها. كما شدد المدير المسؤول على أهمية متابعة نتائج الإجراءات التحليلية، ومعرفة أسباب ارتفاع أرصدة العملاء والحصول على تحليل بأعمار ديون العملاء وتسديداتهم ومقارنتها بسياسة الشركة المتعلقة بالاعتراف بانخفاض قيمة أرصدة العملاء. وأيضاً شدد المدير على أهمية بذل عناية مهنية أكبر عند فحص حساب الإيرادات لأن هذا الحساب له علاقة بأتعاب وحوافز الإدارة.	
G أوضح الشريك المسؤول أن البنك يسعى لإدراج أسهمه في سوق الأوراق المالية، وأنه من خلال الاجتماع مع المدير التنفيذي للبنك يبدو أن هناك رغبة واضحة من الإدارة بالعمل	

مناقشات فريق التدقيق	العميل
على تشجيع المستثمرين على شراء أسهم البنك. كما يظهر جلياً من حديث المدير التنفيذي وقوع الإدارة تحت ضغوط من مجلس الإدارة. لذلك يجب التركيز على البنود في بيان الدخل والتي يتم على أساسها حساب نصيب السهم من صافي ربح (خسارة) السنة. حيث يعتبر نصيب السهم من صافي ربح (خسارة) السنة أحد العوامل الهامة في تحديد القيمة السوقية لأسهم البنك. كما أشار الشريك إلى ضرورة الاهتمام بالشك المهني وبذل العناية المهنية اللازمة لأن هناك عوامل خطر احتيال تتعلق بالمنافسة وعلاوات الإدارة المرتبطة بإدائها المالي.	
H أشار الشريك المسؤول إلى أن احتياطي التعويضات تحت التسوية في شركات التأمين هو من التقديرات الهامة التي تقوم الإدارة بإجرائها، كما يعتبر أساس لحساب احتياطي التعويضات لحوادث مفترضة لم يبلغ عنها، ومن خلال النقاش مع المدير المالي حول سياسة الشركة المتعلقة بكيفية تقدير احتياطي التعويضات تحت التسوية، أشار المدير المالي إلى أن الشركة تعتمد على كتاب المحامي في هذا الشأن، إلا أنها خلال هذه السنة كانت أكثر تحفظاً، حيث سجلت مبلغ ١٠٠ / مليون زيادة عن ما ورد بكتاب المحامي، وهذا ما أشارت إليه نتائج الإجراءات التحليلية المنفذة. ومن خلال الاجتماعات مع رئيس مجلس الإدارة يظهر بشكل غير معلن ميل لإظهار أرباح أقل بهدف تخفيض ضريبة الدخل وعدم توزيع أرباح لهذه السنة. لذلك شدد الشريك المسؤول على ضرورة التأكد من عدم وجود تحيز في تقديرات الإدارة وخاصة تقديرات الإدارة المتعلقة باحتياطي التعويضات تحت التسوية. وأوضح المدير المسؤول أهمية الانتباه إلى إيرادات الشركة لارتباط علاوات الإدارة بها، مما قد يجعلها عرضة للاحتيال من قبل الإدارة، لاسيما أن نتائج الإجراءات التحليلية أشارت إلى ارتفاع كبير في إيرادات أقساط التأمين للعام الحالي.	
I أشار الشريك المسؤول إلى أن أهم حساب في هذا النوع من الأنشطة (غير الهادف للربح) هو الإنفاق، لذا على فريق التدقيق التركيز على الشك المهني وبذل العناية المهنية اللازمة عند فحص هذا الحساب. وبدوره شدد المدير المسؤول على ضرورة الأخذ بعين الاعتبار نتائج الإجراءات التحليلية التي قام بها فريق التدقيق والتي أشارت إلى وجود زيادة في النفقات لهذا العام. وأيضاً ظهور مصروف تعويض نهاية الخدمة بدون وجود أي التزام في بيان المركز المالي، لذلك يجب التركيز على كيفية حساب مخصص تعويض نهاية الخدمة وفقاً لمبدأ الاستحقاق المعدل.	

يُلاحظ من الجدول أعلاه أن مدققي الحسابات أخذوا بعين الاعتبار جميع المؤشرات وعوامل خطر احتيال الإدارة التي نتجت عن إجراءات تقييم المخاطر التي قاموا بأدائها سابقاً والتي تعرضها الجداول (٨) و(١٠) و(١١)، بالإضافة إلى انسجامها مع مدخل التدقيق المخطط المتعلق بتحديد الحسابات والإفصاحات الهامة وتأكيداتها المحتمل تعرضها لاحتيال الإدارة والتي يعرضها الجدول رقم (١٣). كما يتضح من هذه المناقشات تبادل الآراء بين أعضاء فريق العمل وتقديم المشورة والنصح من قبل ذوي الخبرة للتعامل مع مثل هذه المخاطر وطرق التأكد منها. وهذا ما ينسجم مع معايير التدقيق الدولية التي طالبت مدقق الحسابات بإجراء مثل هذه المناقشات حيث نص معيار التدقيق الدولي رقم (٢٤٠) في الفقرة (١٥) منه على أنه يقتضي معيار التدقيق الدولي ٣١٥ إجراء مناقشات بين أعضاء فريق العملية وأن يحدد شريك العملية المسائل التي ينبغي إبلاغها إلى أعضاء الفريق الذين لا يشاركون في المناقشات. كما يجب أن تركز المناقشات بشكل محدد على كيفية قابلية وجود أخطاء جوهرية في البيانات المالية بسبب الاحتيال وأين يمكن أن توجد مثل هذه الأخطاء في البيانات المالية، بما في ذلك كيف يمكن أن يحدث الاحتيال. وتجري المناقشات دون اعتبار لمعتقدات أعضاء فريق العملية بأن الإدارة وأولئك المكلفون بالحوكمة يتصفون بالأمانة والنزاهة (IFAC, 2010/2010, p160).

٤ - ٢ - ٣ مرحلة الاختبار (Testing)

تتألف هذه المرحلة من أربع مراحل فرعية كما تم تناولها في الفصل الثالث، وقد اقتصر الباحث على تناول المراحل التي تتعلق باحتيال الإدارة فقط على النحو الآتي:

أولاً: اختبار الفعالية التشغيلية لأنظمة الرقابة (Test of operating effectiveness of controls):

يتم في هذه المرحلة اختبار الفعالية التشغيلية لأنظمة الرقابة للحسابات والإفصاحات والتأكدات المتعلقة بها، واختبار الفعالية التشغيلية لأنظمة الرقابة المتعلقة بقيود اليومية التي تم تحديدها في مرحلة تقييم المخاطر ضمن مدخل التدقيق المخطط كما هو مبين بالجدول رقم (١٤)، وضمن مدخل التدقيق المخطط المتعلق بقيود اليومية كما هو مبين بالجدول رقم (١٥) على التوالي. وقد قام الباحث بعد الاطلاع على أوراق عمل شركة KPMG للعملاء التسعة محل الدراسة بتلخيص نتيجة هذه الاختبارات في الجدول رقم (١٧) على النحو التالي:

جدول رقم (١٧)

نتيجة اختبار الفعالية التشغيلية لأنظمة الرقابة

العملاء									
I	H	G	F	E	D	C	B	A	
فعال	فعال	فعال	فعال	فعال	فعال	فعال	فعال	فعال	نتيجة اختبار الفعالية التشغيلية لأنظمة الرقابة

يتضح من الجدول أعلاه أن أنظمة الرقابة تعمل بفعالية فيما يتعلق بتأكيدات الحسابات التي تم تقييم احتمال تعرضها لخطر احتيال الإدارة وقيود اليومية، هذه النتيجة تساعد مدقق الحسابات عند أداء الاختبارات الجوهرية للحسابات وقيود اليومية.

ثانياً: الاختبارات الجوهرية (Substantive testing):

يتم في هذه المرحلة الاستجابة للمخاطر المقيمة في مرحلة تقييم المخاطر مع الأخذ بعين الاعتبار نتائج اختبار الفعالية التشغيلية لأنظمة الرقابة، ولدى الاطلاع على أوراق عمل شركة KPMG للعملاء التسعة محل الدراسة، تبين قيام مدققو الحسابات بالإجراءات التي يعرضها الجدول رقم (١٨) استجابة لمخاطر احتيال الإدارة المقيمة في مرحلة تقييم المخاطر على النحو الآتي:

جدول رقم (١٨)

الاختبارات الجوهرية لمخاطر احتيال الإدارة المقيمة

العمل	الإجراءات	الحساب	التأكيدات
A	- التأكد من موافقة المدير المسؤول على الحسم بما يتوافق مع سياسة الفندق المتعلقة بإعطاء الحسم. - الاطلاع على العقود المبرمة مع العملاء (المكاتب السياحية) والتأكد من موافقة الجهة المسؤولة حسب سياسة الفندق عليها، وتقييم هذه العقود لدراسة مدى منطقيتها مقارنة بالسوق.	الإيرادات	C
	المطابقة بين إيرادات الغرف المسجلة في النظام المحاسبي للمكاتب الخلفية مع تقرير الدخول (Check In) أو تقرير الإقامة (Accommodation Report) اللذان يصدران عن النظام المحاسبي للمكاتب الأمامية.	الإيرادات	EA

العميل	الإجراءات	الحساب	التأكدات
	مطابقة سعر الغرفة من واقع الفاتورة التي يصدرها النظام المحاسبي للمكاتب الأمامية مع السعر المعتمد.	الإيرادات	A
	المطابقة بين إجمالي الإيرادات حسب تقرير ملخص الإيرادات الصادر عن النظام المحاسبي للمكاتب الأمامية مع ما تم تسجيله ضمن حسابات الإيرادات في النظام المحاسبي للمكاتب الخلفية.	الإيرادات	EA
	المطابقة بين إجمالي التكاليف حسب تقرير ملخص التكاليف الصادر عن نظام المكاتب الأمامية مع ما تم تسجيله ضمن حسابات التكاليف في نظام المكاتب الخلفية.	التكلفة	CA
	- التأكد من وجود ثلاثة عروض أسعار من جهات مختلفة واختيار العرض الأنسب. - التأكد من وجود محضر بأسعار السوق (Market Survey) أسبوعي يتم اعتماده من قبل مدير المشتريات، والمسؤول المالي، والمدير العام.	التكلفة	E
	التأكد من كفاية مخصص الالتزامات الضريبية.	مخصص التزامات ضريبية	C
B	- فحص المراسلات بين الشركة والجهات الحكومية المعنية للوقوف على ما تم الاتفاق عليه بخصوص المشروع المتوقف. - تقييم الأساس الذي اتبعته الإدارة في تقدير مخصص انخفاض قيمة المشروع المتوقف حسب الظروف الراهنة.	مخصص انخفاض في قيمة المشاريع	C
		مشاريع تحت التطوير	V
	فحص مستخلصات الأعمال التي تمت خلال هذا العام للتأكد من مبلغ الإضافة على المشروع المتوقف خلال العام.	مشاريع تحت التطوير	A
	التأكد من قيام الإدارة بالإفصاح عن المشروع المتوقف في البيانات المالية وفق ما تتطلبه المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.	مشاريع تحت التطوير	P

العمل	الإجراءات	الحساب	التأكدات
C	- فحص المبيعات التي تمت في الأسبوع الأخير من العام محل التدقيق. - تتبع مردودات المبيعات التي تمت خلال الفترة اللاحقة إلى فواتير المبيعات الأصلية في العام محل التدقيق.	الإيرادات	E
	الاطلاع على كافة اتفاقيات القروض والتمويل وتقييم مدى كفاية الإفصاح عنها في البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.	أوراق القبض	P
	تقييم مدى كفاية ومنطقية تقديرات الإدارة المتعلقة بالتزامات الضمان المحتملة.	التزامات الضمان المحتملة	C
D	- الاطلاع على اتفاقية المشاركة في الانتاج والتأكد من أن النفقات المرسلة تتسجم مع شروط هذه الاتفاقية. - فحص إضافات أصول الاستكشاف والتقييم التي تمت خلال العام ومدى انسجامها مع اتفاقية المشاركة في الانتاج. - الاطلاع على تقارير اللجنة التابعة للشركة العامة للنفط (والتي تقوم بمراجعة النفقات بشكل ربعي للتأكد من صحة رسملة النفقات) ومقارنتها مع نتائج إجراءات التدقيق.	أصول الاستكشاف والتقييم	A
	الاطلاع على كتاب المحامي لتقييم مدى كفاية مخصص الالتزامات المحتملة للدعاوي المرفوعة على الشركة.	مخصص التزامات محتملة	C
E	تقييم مدى توافق المعالجة المحاسبية المتعلقة بالشهرة مع معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٨).	الشهرة	E
	التأكد من قيام الإدارة بتقييم الشهرة بما يتوافق مع معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٨).	الشهرة	V
	- مقارنة الإيرادات مع حجم الدقائق شهرياً وتتبع	الإيرادات	E

التأكدات	الحساب	الإجراءات	العميل
		الاختلافات إن وجدت. - مقارنة الإيرادات شهرياً مع ما يقابلها من العام الماضي وتتبع الاختلافات إن وجدت. - مقارنة نسبة الإيرادات إلى حجم الدقائق لهذا العام مع نفس النسبة للعام الماضي وتتبع الاختلافات إن وجدت. - الفحص المستندي لعينة من الإيرادات خصوصاً التي تمت بالقرب من تاريخ إعداد البيانات المالية.	
V	الأصول الثابتة	- التأكد من اعتماد الإدارة على مقيم مؤهل مستقل لتقييم أصولها الثابتة بما ينسجم مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. - التأكد من قيام الإدارة بتقييم أصولها الثابتة بشكل منتظم حسب متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (١٦).	
E	مخصصات التزامات محتملة	تقييم مدى منطقية تكوين مخصصات التزامات محتملة بما يتوافق مع معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٧).	
E	الإيرادات	- تحليل الإيرادات شهرياً وتتبع الاختلافات إن وجدت. - الفحص المستندي للمبيعات مع التركيز على مبيعات آخر العام، بالإضافة إلى المبيعات التي تمت خلال فترة وجود الإدارة الجديدة للشركة.	
V	العملاء	الحصول على تحليل بأعمار ديون العملاء وتسديداتهم ومقارنتها بسياسة الشركة المتعلقة بالاعتراف بانخفاض قيمة أرصدة العملاء.	F
P	تسهيلات ائتمانية	الاطلاع على كافة اتفاقيات التسهيلات الائتمانية التي أبرمتها الشركة لتمويل مشترياتها، ودراسة شروطها ومقارنتها بإفصاح الإدارة عنها ضمن البيانات	

العميل	الإجراءات	الحساب	التأكدات
	المالية، لاختبار مدى كفاية هذا الإفصاح وانسجامه مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.		
	- الحصول على تحليل المخزون وتحليل المخزون بطيء الحركة، وتقييم مدى وجود انخفاض في قيمة المخزون بما يتوافق مع سياسة الشركة ذات العلاقة. والتأكد من وجود العينة التي تمت ملاحظتها عند حضور الجرد آخر العام ضمن تحليل المخزون بطيء الحركة. - تقييم الدراسة التي قامت بها الشركة لتقييم مخزونها بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق أيهما أقل مع التركيز على مادة النحاس.	المخزون	V
G	- تحليل الإيرادات شهرياً وتتبع الاختلافات إن وجدت. - الفحص المستندي للإيرادات مع التركيز على الإيرادات التي تمت بالقرب من نهاية السنة المالية.	الإيرادات	E
H	- الفحص المستندي للإيرادات والتأكد من وجود عقد تأميني معتمد من شركة التأمين والمؤمن عليه. - التأكد من صحة حصة قسط التأمين للمؤمن له وصحة حصة رسوم العقد، وفقاً لسياسة التسعير المعتمدة في الشركة. - الفحص المستندي لبوالص التأمين طويلة الأجل، والتأكد من تسجيل ما يخص الفترة الحالية بشكل مناسب.	الإيرادات	E
	- الاطلاع على الدعاوي المرفوعة ضد الشركة والواردة في كتب محامي الشركة، والتحقق من صحة تسجيل مبالغ التعويضات تحت التسوية في الدفاتر حسب تقديرات كل محامي.	احتياطي تعويضات تحت التسوية	CE

العميل	الإجراءات	الحساب	التأكيدات
	- التأكد من وجود مستندات مؤيدة لتسجيل الإدارة مبلغ /١٠٠/ مليون إضافي ضمن حساب احتياطي التعويضات تحت التسوية.		
I	- تحليل مصاريف البرامج شهرياً وتتبع الاختلافات إن وجدت. - تحليل مصاريف البرامج حسب كل برنامج والتركيز على الكبيرة منها. - الفحص المستندي لمصاريف البرامج ومدى استيفائها للمستندات الثبوتية المطلوبة حسب سياسة المنظمة.	مصاريف برامج	EA
	تقييم أساس الإدارة في احتساب مخصص تعويض نهاية الخدمة بما ينسجم مع السياسات المحاسبية المعتمدة.	مخصص تعويض نهاية الخدمة	C

بالنظر إلى الجدول أعلاه وبالمقارنة مع الجدول رقم (١٣) المتعلق بمدخل التدقيق المخطط لهذه الحسابات والتأكيدات يُلاحظ أن الاختبارات الجوهرية التي قام بها مدققو الحسابات غطت جميع الحسابات والتأكيدات التي تم تقييمها على أنها تتعرض لمخاطر احتيال إدارة، وهو ما يتفق مع متطلبات معيار التدقيق الدولي رقم (٢٤٠) حيث نص في الفقرة رقم (٣٠) منه على أنه وفقاً لمعيار التدقيق الدولي رقم (٣٣٠)، ينبغي على المدقق تصميم وأداء مزيد من إجراءات التدقيق التي تستجيب طبيعتها وتوقيتها ونطاقها للمخاطر المقيمة للأخطاء الجوهرية بسبب الاحتيال عند مستوى الإثبات (IFAC, 2010/2010, p162).

أما فيما يتعلق بطبيعة وتوقيت ونطاق هذه الإجراءات فيُلاحظ تناسبها مع المخاطر المقيمة وتماشياً مع معايير التدقيق الدولية. فعلى سبيل المثال نص معيار التدقيق الدولي رقم (٢٤٠) أنه قد تكون هناك حاجة لتعديل توقيت الإجراءات الجوهرية، وقد يتوصل المدقق إلى أن أداء فحص جوهري في نهاية الفترة أو بالقرب منها يتناول بشكل أفضل مخاطر مقيمة للأخطاء الجوهرية بسبب الاحتيال (IFAC, 2010/2010, p177)، وبالرجوع إلى الجدول أعلاه يُلاحظ على سبيل المثال قيام مدقق الحسابات عند فحص الإيرادات للعميل (C) "بفحص المبيعات التي تمت في الأسبوع الأخير من العام محل التدقيق"، وقيامه عند فحص الإيرادات للعميل (E) "بالفحص المستندي لعينة من الإيرادات خصوصاً التي تمت بالقرب من تاريخ إعداد البيانات المالية"، وهو ما يشير إلى الانسجام بين

الإجراءات التي قام بها مدقق الحسابات ومتطلبات معايير التدقيق الدولية. وأيضاً نص معيار التدقيق الدولي رقم (٢٤٠) أنه يعكس نطاق الإجراءات المطبقة تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية بسبب الاحتيال. فعلى سبيل المثال، قد يكون من المناسب زيادة أحجام العينات أو أداء إجراءات تحليلية على مستوى أكثر تفصيلاً (IFAC, 2010/2010, p177)، وبالرجوع إلى الجدول أعلاه يتضح أنه عند فحص الإيرادات للعميل (E) على سبيل المثال قام مدقق الحسابات بأداء أربعة إجراءات ثلاثة منها تحليلية وهي "مقارنة الإيرادات مع حجم الدقائق شهرياً وتتبع الاختلافات إن وجدت"، "مقارنة الإيرادات شهرياً مع ما يقابلها من العام الماضي وتتبع الاختلافات إن وجدت"، "مقارنة نسبة الإيرادات إلى حجم الدقائق لهذا العام مع نفس النسبة للعام الماضي وتتبع الاختلافات إن وجدت"، مما يعني انسجام هذه الإجراءات مع معايير التدقيق الدولية.

بعد أداء هذه الإجراءات يقوم مدققو الحسابات بتوثيق نتائج هذه الإجراءات، وقد قام الباحث بعد الاطلاع على أوراق العمل للعملاء التسعة محل الدراسة بعرض هذه النتائج ضمن الجدول رقم (١٩) على النحو التالي:

جدول رقم (١٩)

نتائج الاختبارات الجوهرية لمخاطر احتيال الإدارة المقيمة

العمل	الحساب	التأكيدات	هل تم تحديد تحريفات جوهرية بسبب الاحتيال؟
A	الإيرادات	CEA	لا
	التكلفة	CEA	لا
	مخصص التزامات ضريبية	C	نعم لم تقم الإدارة بتشكيل هذا المخصص بالرغم من أن القانون يفرض غرامات في حال التأخير
B	مخصص انخفاض في قيمة المشاريع	C	نعم لم تقم الإدارة إلا بتشكيل (٥٠٪) من تكلفة المشروع المتوقف بالرغم من أن كل الظروف تشير إلى عدم إمكانية استمرار العمل في هذا المشروع
	مشاريع تحت التطوير	V	
	مشاريع تحت التطوير	AP	لا

العمل	الحساب	التأكيدات	هل تم تحديد تحريفات جوهرية بسبب الاحتيال؟
C	الإيرادات	E	لا
	أوراق القبض	P	لا
	التزامات الضمان المحتملة	C	لا
D	أصول الاستكشاف والتقييم	A	لا
	مخصص التزامات محتملة	C	لا
E	الإيرادات	E	لا
	الشهرة	EV	نعم استمرت الإدارة في المعالجة الخاطئة التي قامت بها من قبل والمتعلقة بالاعتراف بالشهرة المولدة داخلياً، كما لم تقم بتقييم هذه الشهرة على أساس منتظم وهو ما يتعارض مع معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٨)
	مخصصات التزامات محتملة	E	نعم قامت الإدارة بتشكيل مخصصات التزامات محتملة بما لا يتوافق مع معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٧)
	الأصول الثابتة	V	نعم لم تعتمد الإدارة عند إعادة تقييم أصولها في الماضي على مقيم مؤهل مستقل، كما أنها لم تقم بهذا التقييم على شكل منتظم، وهو ما لا ينسجم مع معيار المحاسبة الدولي رقم (١٦)
F	الإيرادات	E	لا

العمل	الحساب	التأكيدات	هل تم تحديد تحريفات جوهرية بسبب الاحتيال؟
	العملاء	V	نعم لم تقم الإدارة بالاعتراف بانخفاض قيمة أرصدة العملاء بما يتوافق مع سياسات الشركة
	المخزون	V	لا
	تسهيلات ائتمانية	P	لا
G	الإيرادات	E	لا
H	الإيرادات	E	لا
	احتياطي تعويضات تحت التسوية	CE	لا
I	مصاريف برامج	EA	لا
	مخصص تعويض نهاية الخدمة	C	نعم لم تقم الإدارة بتشكيل مخصص تعويض نهاية الخدمة بما يتوافق مع سياسات المنظمة

يُلاحظ من الجدول أعلاه أن مدققي الحسابات قاموا بتوثيق نتائج جميع الإجراءات التي أدّوها والمتعلقة باختبار الحسابات والتأكيدات المقيمة في مرحلة تقييم المخاطر بأنها تتعرض لمخاطر جوهرية بسبب احتيال الإدارة، حيث تم توثيق النتيجة النهائية إما بوجود احتيال إدارة أو لا، وهو ما ينسجم مع معايير التدقيق الدولية.

٤ - ٢ - ٤ مرحلة الإتمام (Completion)

قام مدققو الحسابات بالاطلاع على محاضر اجتماعات العملاء محل الدراسة لتاريخ تقرير التدقيق كإحدى إجراءات تحديث تقييم المخاطر والتي تمكّن مدقق الحسابات من التعرف على ظهور أي عوامل جديدة لخطر الاحتيال لم يستطع تحديدها في المراحل السابقة، وهو ما ينسجم مع

معييار التدقيق الدولي رقم (٢٤٠) في الفقرة (٢٠١) منه. وقد أشارت نتائج هذا الإجراء إلى عدم وجود مؤشرات جديدة تتعلق بعوامل خطر الاحتيال في العملاء التسعة محل الدراسة.

كما نصت سياسة شركة KPMG على أنه خلال أداء إجراءات عملية الإتمام يتوجب على مدققي الحسابات مراجعة الاستفسارات وإجراءات تقييم المخاطر الأخرى التي قاموا بها في مرحلة تقييم المخاطر لتحديد فيما إذا كانت تحتاج إلى تعديل أو لا تزال ملائمة حتى تاريخه، وهو ما ينسجم مع معيار التدقيق الدولي رقم (٣٣٠) حيث نص في الفقرة (٦٠١) منه على أن تدقيق البيانات المالية هي عملية تراكمية ومتكررة. وعندما يؤدي المدقق إجراءات التدقيق المخطط لها، فإن أدلة التدقيق التي يتم الحصول عليها قد تجعل المدقق يعدل طبيعة أو توقيت أو نطاق إجراءات التدقيق الأخرى المخطط لها. وقد تصل معلومات إلى علم المدقق تختلف إلى حد كبير عن المعلومات التي بني عليها تقييم المخاطر (IFAC, 2010/2010, p343). ولدى الاطلاع على أوراق العمل للعملاء التسعة محل الدراسة تبين للباحث النتيجة التي توصل إليها مدققو الحسابات كما يوضحها الجدول رقم (٢٠) على النحو التالي:

جدول رقم (٢٠)

نتائج تحديث تقييم المخاطر للعملاء التسعة محل الدراسة

العملاء									
I	H	G	F	E	D	C	B	A	
لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	هل تم التخطيط لأداء إجراءات إضافية أو تعديل الإجراءات والاستفسارات السابقة؟
نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	بالاستناد إلى الإجراءات التي تم أدائها وأدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، هل لاتزال مخاطر احتيال الإدارة المحددة مناسبة؟

كما لوحظ أن الإجراءات التحليلية النهائية حسب سياسة شركة KPMG هي مطلب إجباري يتوجب على مدققي الحسابات القيام به، وهو ما ينسجم مع معيار التدقيق الدولي رقم (٥٢٠) حيث نص في الفقرة (٦) منه على أنه ينبغي على المدقق وضع وأداء الإجراءات التحليلية قرب نهاية عملية التدقيق التي تساعد المدقق في تكوين استنتاج كلي حول ما إذا كانت البيانات المالية متسقة مع فهم المدقق للشركة (IFAC, 2010/2010, p435). وبالإطلاع على أوراق العمل للعملاء التسعة محل الدراسة لوحظ أن هذه الإجراءات لا تختلف عن إجراءات التخطيط التحليلية التي تم أدائها في مرحلة تقييم المخاطر، ولكن الهدف منها هو أخذ نظرة تحليلية شاملة للبيانات

المالية في نهاية عملية التدقيق لتحديد مدى انسجام هذه البيانات مع تقييم المخاطر المتعلق بها وتحديد أي مؤشرات قد تدل على وجود احتيال الإدارة لم يتم تحديده في إجراءات تقييم المخاطر التي تمت في المراحل السابقة، وهذا الأمر ينسجم مع معيار التدقيق الدولي رقم (٢٤٠) حيث نص في الفقرة (٣٤) منه على أنه ينبغي أن يقيم المدقق فيما إذا كانت الإجراءات التحليلية التي يتم أداؤها في نهاية التدقيق عند تكوين إستنتاج شامل حول فيما إذا كانت البيانات المالية ككل متسقة مع فهم المدقق للشركة وبيئتها تشير إلى مخاطر مسبقة غير محددة للأخطاء الجوهرية بسبب الاحتيال (IFAC, 2010/2010, p164)، وأيضاً ينسجم مع معيار التدقيق الدولي رقم (٥٢٠) حيث نص في الفقرة (١٧١) منه على أنه يراد بالإستنتاجات التي تم التوصل إليها من نتائج الإجراءات التحليلية النهائية التأكيد من صحة الإستنتاجات التي تم التوصل إليها خلال عملية تدقيق العناصر والمكونات الفردية للبيانات المالية. ويعمل هذا على مساعدة المدقق في التوصل إلى استنتاجات معقولة يعتمد عليها رأي المدقق (IFAC, 2010/2010, p440). ومن خلال أوراق العمل للعملاء التسعة محل الدراسة تبين للباحث كنتيجة للإجراءات التحليلية النهائية عدم وجود أي مؤشرات جديدة لاحتياال الإدارة وعدم وجود أي تغيير في تقييم المخاطر الذي تم في مرحلة تقييم المخاطر السابقة.

ولدى الاطلاع على أوراق العمل للعملاء التسعة محل الدراسة فيما يتعلق بمرحلة التقييم الإجمالي، لوحظ قيام مدققي الحسابات بتوثيق مخاطر احتيال الإدارة المحددة والتحريفات الجوهرية بسبب احتيال الإدارة التي تم تحديدها من خلال إجراءات التدقيق التي قاموا بها، ويعرض الجدول رقم (٢١) نتائج مرحلة التقييم الإجمالي على النحو التالي:

جدول رقم (٢١)

نتائج مرحلة التقييم الإجمالي للعملاء التسعة محل الدراسة

العمل	مخاطر احتيال الإدارة المحددة	التحريفات الجوهرية بسبب احتيال الإدارة
A	خطر تضخيم الإيرادات عموماً وإيرادات الغرف خصوصاً	لا يوجد
	خطر تخفيض التكاليف	لا يوجد
	خطر تخفيض الإيرادات	لا يوجد
	خطر تضخيم التكاليف	لا يوجد
	خطر تحيز الإدارة في التقديرات المحاسبية المتعلقة بمخصص الالتزامات الضريبية	يوجد تحيز من قبل الإدارة في تقدير هذا المخصص

العمل	مخاطر احتيال الإدارة المحددة	التحريفات الجوهرية بسبب احتيال الإدارة
B	خطر تحيز الإدارة في التقديرات المحاسبية المتعلقة بمخصص الانخفاض في قيمة المشاريع وبالتالي التحيز في تقييم المشاريع تحت التطوير	يوجد تحيز من قبل الإدارة في تقدير مخصص انخفاض في قيمة المشاريع في ضوء الظروف الراهنة للمشروع
	خطر حذف الإفصاح أو الإفصاح بشكل غير كاف فيما يتعلق بالمشروع المتوقف	لا يوجد
	خطر تخفيض إضافات المشروع المتوقف التي تمت خلال هذا العام من خلال تحميلها على مشاريع أخرى غير متوقفة	لا يوجد
C	خطر الاعتراف بمبيعات وهمية	لا يوجد
	خطر حذف الإفصاح أو الإفصاح بشكل غير كاف فيما يتعلق بشروط خصم أوراق القبض لدى البنوك	لا يوجد
	خطر تحيز الإدارة في التقديرات المحاسبية المتعلقة بالتزامات الضمان المحتملة	لا يوجد
D	خطر رسمة النفقات غير المستردة	لا يوجد
	خطر تحيز الإدارة في التقديرات المحاسبية المتعلقة بمخصص الالتزامات المحتملة للقضية المرفوعة على الشركة	لا يوجد
	خطر تضخيم الإيرادات	لا يوجد
E	خطر استمرار المعالجة الخاطئة بما لا يتوافق مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية فيما يخص الشهرة المعترف بها سابقاً	استمرت الإدارة في المعالجة الخاطئة التي قامت بها من قبل والمتعلقة بالاعتراف بالشهرة المولدة داخلياً، كما لم تقم بتقييم هذه الشهرة على أساس منتظم وهو ما يتعارض مع معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٨)
	خطر استمرار المعالجة الخاطئة بما لا يتوافق مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية فيما يخص مخصصات الالتزامات المحتملة المشكلة سابقاً، وتدعيمها هذا	استمرت الإدارة في المعالجة الخاطئة التي قامت بها من قبل والمتعلقة بتشكيل مخصصات التزامات محتملة، كما قامت هذا العام بتدعيم هذه المخصصات بما لا

العميل	مخاطر احتيال الإدارة المحددة	التحريفات الجوهرية بسبب احتيال الإدارة
F	العام بدون الاستناد إلى أساس منطقي	يتوافق مع معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٧)
	خطر استمرار المعالجة الخاطئة بما لا يتوافق مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية فيما يخص تقييم الأصول الثابتة الذي قامت به الإدارة مسبقاً	استمرت الإدارة في المعالجة الخاطئة التي قامت بها من قبل والمتعلقة بإعادة تقييم أصولها بدون الاعتماد على مقيم مؤهل مستقل، كما أنها لم تقم بهذا التقييم على شكل منتظم، وهو ما لا ينسجم مع معيار المحاسبة الدولي رقم (١٦)
	خطر تضخيم الإيرادات	لا يوجد
	خطر تحيز الإدارة في التقديرات المحاسبية المتعلقة بانخفاض قيمة أرصدة العملاء وبالتالي التحيز في تقييم العملاء	يوجد تحيز من قبل الإدارة في تقدير انخفاض قيمة أرصدة العملاء بما يتوافق مع سياسات الشركة
G	خطر تحيز الإدارة في التقديرات المحاسبية المتعلقة بانخفاض قيمة المخزون وبالتالي التحيز في تقييم المخزون	لا يوجد
	خطر حذف الإفصاح أو الإفصاح بشكل غير كاف فيما يتعلق بالتسهيلات الائتمانية	لا يوجد
H	خطر تضخيم الإيرادات	لا يوجد
	خطر تضخيم الإيرادات	لا يوجد
I	خطر تحيز الإدارة في التقديرات المحاسبية المتعلقة باحتياطي تعويضات تحت التسوية	لا يوجد
	خطر تضخيم النفقات	لا يوجد
I	خطر المعالجة الخاطئة بما لا يتوافق مع سياسات المنظمة المحاسبية المطبقة فيما يخص مخصص تعويض نهاية الخدمة	طبقت الإدارة معالجة خاطئة لا تتسجم مع سياسات المنظمة المعتمدة فيما يخص مخصص تعويض نهاية الخدمة

يُلاحظ من الجدول أعلاه أن مدققي الحسابات قاموا بتلخيص كل مخاطر احتيال الإدارة للعملاء التسعة محل الدراسة التي كانوا قد حددوها مسبقاً من خلال إجراءات تقييم المخاطر التي أدّوها، فبالمقارنة بين الجدول أعلاه والجدول رقم (١٣) الذي يمثل مدخل التدقيق المخطط لمخاطر احتيال الإدارة للحسابات والتأكيدات للعملاء التسعة محل الدراسة، يُلاحظ أن جميع مخاطر

احتيايل الإدارة التي تم تحديدها في الجدول رقم (١٣) تم تلخيصها في مرحلة الإتمام ضمن الجدول أعلاه، مع التذكير أن نتائج الجدول رقم (١٣) السابق جاءت منسجمة مع إجراءات تقييم المخاطر التي قام بها مدققو الحسابات وهو ما تمت مناقشته آنفاً.

وبالمقارنة بين الجدول أعلاه فيما يتعلق بالتحريفات الجوهرية بسبب احتيايل الإدارة، والجدول رقم (١٨) الذي تناول نتائج الاختبارات الجوهرية لمخاطر احتيايل الإدارة المقيمة، يُلاحظ أن مدققو الحسابات قاموا بإدراج جميع النتائج التي توصلوا إليها جراء قيامهم بالاختبارات الجوهرية في هذه المرحلة دون إهمال أي نتيجة، وهذا الأمر له فائدتان أولهما أن تجميع نتائج الاختبارات الجوهرية في مكان واحد يسهل على مدقق الحسابات في تقييم هذه النتائج ودراسة أثرها على عملية التدقيق، بينما يكون من الصعب على مدقق الحسابات الرجوع إلى كل أوراق العمل في كل مرة يحتاج فيها إلى مراجعة نتائج إجراءاته، ثانيهما فإن هذا الأمر يسهل على المدير المسؤول والشريك المسؤول مراجعة خلاصة ما توصل إليه فريق التدقيق، وتقييم مدى منطقية النتائج التي تم التوصل إليها في ضوء المخاطر المقيمة، حيث تم تجميع المخاطر المقيمة ونتائج الإجراءات المطبقة في هذه المرحلة، كما تعتبر نقطة ارتكاز يعتمد عليها مدقق الحسابات عند إعداد تقرير التدقيق.

أما مرحلة عملية إعداد التقارير المالية فيتم فيها اختبار قيود اليومية التي تمت في نهاية الفترة بالإضافة إلى اختبار قيود اليومية التي تمت خلال الفترة، وهو ما ينسجم مع ما تم تحديده في مرحلة تقييم المخاطر فيما يخص مدخل التدقيق المخطط المتعلق بقيود اليومية الذي يعرضه الجدول رقم (١٥)، مع الأخذ بعين الاعتبار نتائج الاستفسارات التي قام بها فريق التدقيق في مرحلة تقييم المخاطر والتي تناولت قيود اليومية، وهي على سبيل المثال: "هل طُلب منك تسجيل قيود يومية غير عادية أو غير ملائمة أو تسويات أخرى بدون مستندات مؤيدة أو شرح للقيد أو للتسويات؟"، "هل هناك أي حالات تجاوز للرقابة من خلال تسجيل قيود يومية أو تسويات أخرى؟"، "هل تم تسجيل قيود يومية أو تسويات أخرى من قبل الإدارة خارج العملية المحاسبية العادية؟". وأيضاً مع الأخذ بعين الاعتبار الفعالية التشغيلية لأنظمة الرقابة المتعلقة بقيود اليومية والتي يعرض نتائجها الجدول رقم (١٧). جملة هذه الأمور تتسجم مع ما تطلبه معيار التدقيق الدولي رقم (٢٤٠) في الفقرة (٣٢ - أ) التي نصت على أنه ينبغي على المدقق تصميم وأداء إجراءات تدقيق بهدف اختبار ملائمة القيود في دفتر اليومية المسجلة في دفتر الأستاذ العام والتعديلات الأخرى التي أجريت عند إعداد البيانات المالية، وفي تصميم وأداء إجراءات التدقيق لمثل هذه الاختبارات، ينبغي على المدقق (IFAC, 2010/2010, p163):

١. طرح استفسارات على الأفراد المشاركين في عملية إعداد التقارير المالية حول الأنشطة غير المناسبة أو غير العادية المتعلقة بمعالجة القيود اليومية والتعديلات الأخرى.

٢. اختيار قيود اليومية والتعديلات الأخرى التي تجري في نهاية فترة إعداد التقارير.

٣. دراسة الحاجة لاختبار قيود اليومية والتعديلات الأخرى خلال الفترة.

ولدى الاطلاع على أوراق العمل في هذه المرحلة للعملاء التسعة محل الدراسة، لوحظ قيام مدققو الحسابات باختبار قيود اليومية التي تمت في كل من نهاية الفترة وخلال الفترة، ويعرض الباحث نتائج هذه الاختبارات للعملاء التسعة محل الدراسة ضمن الجدول التالي:

جدول رقم (٢٢)

نتائج اختبارات قيود اليومية للعملاء التسعة محل الدراسة

العملاء									
I	H	G	F	E	D	C	B	A	
نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	هل تم الحصول على دليل تدقيق كاف وملائم يشير إلى عدم وجود تحريفات جوهرية بسبب الاحتيال في قيود اليومية؟

وتأتي عملية التقرير في نهاية مرحلة الإتمام، وتتألف حسب منهجية شركة KPMG من مرحلتين هما، الاتصالات (Communications)، وتقرير المدقق (Auditors Report). أما فيما يتعلق بالاتصالات فقد لوحظ حسب سياسة شركة KPMG وجود متطلبات إجبارية للاتصالات عند تحديد احتيال فعلي أو مشتبه به، وعند قراءة هذه المتطلبات لوحظ أنها هي نفسها الفقرات رقم (٤٠، ٤١، ٤٢) من معيار التدقيق الدولي رقم (٢٤٠) المتعلقة بالاتصالات مع الإدارة والمكلفين بالحوكمة، أي أن هناك انسجام مع معيار التدقيق الدولي رقم (٢٤٠).

أما مرحلة تقرير المدقق فيتم فيها عرض التحريفات الجوهرية المحددة بسبب احتيال الإدارة وأثرها على تقرير المدقق، ولدى الاطلاع على أوراق العمل للعملاء التسعة محل الدراسة، لخص الباحث التحريفات الجوهرية المحددة بسبب احتيال الإدارة وقرار المدقق بشأنها ضمن الجدول التالي:

جدول رقم (٢٣)

التحريفات الجوهرية المحددة بسبب احتيال الإدارة وأثرها على تقرير المدقق

العميل	التحريفات الجوهرية المحددة بسبب احتيال الإدارة	قرار المدقق
A	يوجد تحيز من قبل الإدارة في تقدير مخصص الالتزامات الضريبية	تحفظ
B	يوجد تحيز من قبل الإدارة في تقدير مخصص انخفاض في قيمة المشاريع في ضوء الظروف الراهنة للمشروع	تحفظ
E	استمرت الإدارة في المعالجة الخاطئة التي قامت بها من قبل والمتعلقة بالاعتراف بالشهرة المولدة داخلياً، كما لم تقم بتقييم هذه الشهرة على	تحفظ

	أساس منتظم وهو ما يتعارض مع معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٨)	
تحفظ	استمرت الإدارة في المعالجة الخاطئة التي قامت بها من قبل والمتعلقة بتشكيل مخصصات التزامات محتملة، كما قامت هذا العام بتدعيم هذه المخصصات بما لا يتوافق مع معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٧)	
تحفظ	استمرت الإدارة في المعالجة الخاطئة التي قامت بها من قبل والمتعلقة بإعادة تقييم أصولها بدون الاعتماد على مقيم مؤهل مستقل، كما أنها لم تقم بهذا التقييم على شكل منتظم، وهو ما لا ينسجم مع معيار المحاسبة الدولي رقم (١٦)	
تحفظ	يوجد تحيز من قبل الإدارة في تقدير انخفاض قيمة أرصدة العملاء بما يتوافق مع سياسات الشركة	F
تحفظ	طبقت الإدارة معالجة خاطئة لا تتسجم مع سياسات المنظمة المعتمدة فيما يخص مخصص تعويض نهاية الخدمة	I

بالنظر إلى الجدول أعلاه يُلاحظ أن التحريفات الجوهرية المحددة بسبب احتيال الإدارة تتطابق مع تلك المحددة في الجدول رقم (٢١) الذي يعرض نتائج مرحلة التقييم الإجمالي للعملاء التسعة محل الدراسة، أي أن مدقق الحسابات أخذ بعين الاعتبار كل التحريفات الجوهرية بسبب احتيال الإدارة التي حددها جراء قيامه بإجراءات التدقيق عند إعداد تقرير التدقيق. وقد قام الباحث بالاطلاع على تقارير مدقق الحسابات للعملاء التسعة محل الدراسة للتأكد من مدى توافق هذه التقارير مع نتائج إجراءات التدقيق والقرار الذي اتخذه مدقق الحسابات تجاه هذه التحريفات المحددة، وقد لاحظ الباحث توافق وانسجام هذه التقارير مع نتائج إجراءات التدقيق والقرارات المتخذة بشأنها والموثقة ضمن أوراق العمل.

كما يتم في مرحلة تقرير المدقق عرض خطاب التمثيل (Representation Letter)، ولدى الاطلاع على خطابات التمثيل للعملاء التسعة محل الدراسة لوحظ وجود نموذج معين يتوافق مع خصائص كل عميل، ويعرض الباحث الفقرات التي تناولت الاحتيال ضمن خطاب التمثيل على النحو التالي:

■ نؤكد ما يلي:

- لقد قمنا بالإفصاح لكم عن نتائج تقييمنا لخطر وجود تحريف جوهري بالبيانات المالية كنتيجة لوجود الاحتيال.
- لقد قمنا بإطلاعكم على جميع المعلومات المتعلقة بما يلي:
- ❖ لا توجد أية حالات احتيال أو احتيال مشتبه به نما إلى علمنا والتي قد يكون لها أثر على الشركة وتعلق بكل من:

- الإدارة.
- العاملين الذين يلعبون دور رئيسي في الرقابة الداخلية.
- أو آخرين، في الحالات التي قد يكون للاحتيال فيها أثر جوهري على البيانات المالية.

❖ لا توجد أية اتهامات عن وجود احتيال مشتبه فيه، والتي تؤثر على البيانات المالية، تم الإبلاغ عنها من الموظفين أو موظفين سابقين أو محللين أو منظمين أو أشخاص آخرون.

- وبالإشارة إلى ما ذكر أعلاه، نحن نتفهم مسؤوليتنا فيما يتعلق بأنظمة الرقابة الداخلية التي نرى ضرورتها لإعداد البيانات المالية الخالية من الأخطاء الجوهرية سواء كانت بسبب الاحتيال أو الأخطاء. وفي هذا الشأن فإننا نقر بمسؤوليتنا عن تصميم ووضع وتطبيق والحفاظ على نظام رقابة داخلية كفيلة بمنع واكتشاف التحريف والأخطاء.

يُلاحظ أن ما تضمنه خطاب التمثيل يتطابق مع الفقرة رقم (٣٩) من معيار التدقيق الدولي رقم (٢٤٠) المتعلقة بالتمثيلات المكتوبة والتي تنص أنه يجب على المدقق أن يحصل على تمثيلات خطية من الإدارة وعندما يكون مناسباً أولئك المكلفين بالحوكمة بأنها (IFAC, 2010/2010, p165):

- أ- تعترف بمسؤوليتها عن تصميم وتنفيذ الرقابة الداخلية والمحافظة عليها لمنع واكتشاف الاحتيال.
- ب- أفصحت للمدقق عن نتائج تقييم الإدارة للمخاطرة بأن البيانات المالية قد تشمل أخطاء جوهرية نتيجة للاحتيال.
- ج- بأنها أفصحت للمدقق عن معرفتها بالاحتيال أو الاحتيال المشكوك فيه الذي يؤثر على الشركة ويشمل:

١. الإدارة.
٢. الموظفين الذين لهم أدوار هامة في الرقابة الداخلية.
٣. الآخرين، حيث من الممكن أن يكون للاحتيال أثر هام على البيانات المالية.
- د- بأنها أفصحت للمدقق عن معرفتها بأية ادعاءات بوجود احتيال أو احتيال مشكوك فيه يؤثر على البيانات المالية للشركة والتي أبلغ عنها موظفون أو موظفون سابقون أو محللون أو منظمون أو آخرون.

المبحث الثالث: الدراسة الميدانية

يتناول هذا المبحث تحليلاً للبيانات التي احتوتها الاستبانة، والتي أعدها الباحث في ضوء فروض الدراسة ووزعها على عينة من شركات ومكاتب التدقيق المعتمدة لدى هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية لعام (٢٠١٣)، وذلك بهدف اختبار فروض الدراسة. وقد تضمن هذا المبحث مناقشة جمع البيانات والأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليلها، بالإضافة إلى تحليل البيانات.

٤- ٣- ١ جمع البيانات والأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليلها

أولاً: أداة جمع البيانات

تم الاعتماد على الاستبانة بوصفها مصدراً مهماً للحصول على البيانات اللازمة لإجراء الدراسة الميدانية، وقد تم تصميم استبانته (انظر الملحق ١) تبدأ بمقدمة تعريفية تبين طبيعة الدراسة وتأكيد ضمان سرية الإجابات، وقد غطت أسئلة الاستبانة جوانب الدراسة الرئيسية وفروضها، حيث قسمت الأسئلة إلى مجموعتين على النحو الآتي:

- **القسم الأول:** تضمنت معلومات عامة تتعلق بالمستجيبين تتمثل في جهة العمل والمسمى الوظيفي والتخصص العلمي والمؤهل العلمي وعدد سنوات الخبرة.
 - **القسم الثاني:** يتكون من محورين، تضمن المحور الأول دور مدققي الحسابات في تقييم مخاطر احتيال الإدارة خلال مراحل عملية التدقيق، حيث تم إدراج أربعة تساؤلات ضمن هذا المحور تعبر عن مراحل التدقيق الأربع، حيث شمل كل تساؤل عدد من إجراءات تقييم مخاطر احتيال الإدارة بلغت (٧، ١٤، ٧، ٨) على التوالي. وتناول المحور الثاني مسؤولية مدققي الحسابات عن تقييم مخاطر احتيال الإدارة خلال مراحل عملية التدقيق، حيث تم إدراج أربعة تساؤلات ضمن هذا المحور تعبر عن مراحل التدقيق الأربع، حيث شمل كل تساؤل عدد من العبارات تتعلق بمدى مسؤولية مدقق الحسابات عن تقييم مخاطر احتيال الإدارة، حيث بلغت هذه العبارات (٤، ١٣، ٥، ٩) على التوالي.
- ولتحويل الآراء الوصفية إلى صيغة كمية تم استخدام مقياس (Likert) الخماسي، إذ تم التعبير عن الإجابات الوصفية بصيغة رقمية حيث تم تحديد أوزاناً للإجابات كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (٢٤)

الصيغة الكمية المستخدمة في تحويل الإجابات الوصفية إلى صيغة رقمية

الصيغة الوصفية	الصيغة الكمية
دائماً / موافق بشدة	٥
غالباً / موافق	٤
أحياناً / محايد	٣
نادراً / غير موافق	٢
أبداً / غير موافق مطلقاً	١

ثانياً: مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من شركات ومكاتب التدقيق المعتمدة لدى هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية لعام (٢٠١٣)، والتي تتخذ من مدينة دمشق مقراً رئيسياً لأعمالها. وقد بلغ عدد هذه الشركات والمكاتب حسب البيانات المنشورة على موقع الهيئة^١ (٦، ١٨) على التوالي، أي بإجمالي بلغ (٢٤) شركة ومكتب. ويعود سبب حصر مجتمع الدراسة بشركات ومكاتب التدقيق المعتمدة لدى الهيئة إلى إلزام هذه الشركات والمكاتب بتطبيق معايير التدقيق الدولية. وقد قام الباحث باستثناء شركة KPMG والتي تحمل اسم "شركة مجني وشركاه محاسبون قانونيون ومستشارون المحدودة المسؤولية" من مجتمع الدراسة وذلك بسبب تطبيق الدراسة التحليلية على أوراق عمل هذه الشركة، وبالتالي يصبح مجتمع الدراسة الميدانية مكوناً من (٥) شركات و(١٨) مكتب تدقيق، أي بإجمالي بلغ (٢٣) شركة ومكتب.

ثالثاً: عينة الدراسة

تم اختيار (٥) شركات و(١٢) مكتب تدقيق، أي بلغ إجمالي العينة المختارة (١٧) شركة ومكتب تدقيق بنسبة (٧٤٪) من مجتمع الدراسة، حيث تم توزيع (٤١) استبانته، تم استلام (٣٢) منها، أي بنسبة (٧٨٪) من إجمالي عدد الاستبانات الموزعة، خضعت كلها للتحليل.

ويوضح الجدول التالي مجتمع الدراسة وحجم العينة ونسبتها وعدد الاستبانات الموزعة والمستلمة ونسبتها:

مفتشو-الحسابات/6/0/ar/auditors/scfms.sy - http:// 1

جدول رقم (٢٥)

مجتمع وعينة الدراسة والاستبانة الموزعة والمستلمة

العينة	مجتمع الدراسة	عينة الدراسة	نسبة العينة	عدد الاستبانة الموزعة	عدد الاستبانة المستلمة	نسبة الاستبانة المستلمة
شركات ومكاتب التدقيق	٢٣ شركة ومكتب تدقيق	١٧ شركة ومكتب تدقيق	٧٤٪	٤١ استبانة	٣٢ استبانة	٧٨٪

رابعاً: اختبار صدق أداة الدراسة وثباتها

اعتمد الباحث للتأكد من صلاحية الاستبانة على آراء (٩) محكمين متخصصين في مجال التدقيق والإحصاء في عدة جامعات عربية (انظر الملحق ٢)، حيث تم أخذ ملاحظاتهم بعين الاعتبار، وعليه تم صياغة الاستبانة بشكلها النهائي.

فضلاً عن ذلك تم استخدام معامل ألفا كرونباخ (Cronbach Alpha) لقياس مدى الاتساق الداخلي لأسئلة الاستبانة والتحقق من ثباتها، وإمكانية الاعتماد على المقياس عن طريق فحص تناسق واستقرار النتائج التي يتم الحصول عليها باستخدامه. ويكون هذا المقياس مقبولاً إذا كانت قيمة ألفا كرونباخ مساوية أو أكبر من (٦٠٪) وقد بلغت نتائج اختبار الثبات الإحصائي لعينة (١٥) فرد (عينة الثبات) (٩٤٪)، مما يدل على الثبات الداخلي لأسئلة الاستبانة على مستوى الدراسة ككل.

خامساً: الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات

تم استخدام مجموعة من الاختبارات الإحصائية، المتمثلة في مقاييس النزعة المركزية من تكرارات ونسب مئوية لتحليل البيانات العامة، كما تم استخدام الوسط الحسابي والانحراف المعياري، واختبار (T) لعينة واحدة (One Sample Test) من خلال الاعتماد على الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) Statistical Packages for Social Sciences في تحليل البيانات، وذلك على النحو التالي:

١- الوسط الحسابي Arithmetic mean

وهو أحد مقاييس النزعة المركزية، ويُستخدم لتمثيل مجموعة من البيانات بقيمة واحدة، وقد أُستخدم للحصول على متوسط للإجابات عن أسئلة الاستبانة والتي حُدِّت لها خمسة خيارات وفقاً لمقياس Likert كما أُستخدم كمؤشر لترتيب البنود الواردة في الاستبانة من ناحية درجة الموافقة عليها أو بحسب درجة الاستخدام.

٢- الانحراف المعياري Standard deviation

وهو من مقاييس التشتت التي تعبر عن مقدار تشتت القيم عن وسطها الحسابي.

٣- اختبار (T) للعينة الواحدة (One Sample Test)

يستخدم لاختبار فرضية تتعلق بالوسط الحسابي ويشترط لإجراء الاختبار أن تكون العينة عشوائية وقيم أفرادها لا تعتمد على بعضها البعض، وقد تم الاعتماد على برنامج الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) في احتساب قيمة (T) الإحصائية، كما تم الاعتماد على مستوى الدلالة (٠,٠٥) كأساس لتعزيز قبول الفرضيات أو رفضها، فإذا كان مستوى الدلالة المحسوبة أقل من أو يساوي (٠,٠٥) فإن ذلك يعزز من رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة، وبطبيعة الحال إذا كان مستوى الدلالة المحسوبة أكبر من (٠,٠٥) فإنه يعزز قبول فرضية العدم ورفض الفرضية البديلة.

٤- ٣- ٢ تحليل البيانات

أولاً: تحليل البيانات العامة

وهي الخصائص الرئيسية للمستجيبين من أفراد عينة الدراسة والتي تم استخلاصها من فقرة البيانات العامة التي تضمنتها الاستبانة. ويوضح الجدول التالي توزيع أفراد العينة حسب البيانات العامة على النحو الآتي:

جدول رقم (٢٦)

توزيع أفراد العينة حسب البيانات العامة

المتغير	فئات المتغير	العدد	النسبة
جهة العمل	إحدى شركات الأربع الكبار	٩	%٢٨
	شركة أو مكتب محلي	٢٣	%٧٢
	الإجمالي	٣٢	%١٠٠

المتغير	فئات المتغير	العدد	النسبة
المسمى الوظيفي	شريك	٣	٩٪
	مدير رئيسي أو مدير	٥	١٦٪
	نائب مدير أو مدقق رئيسي	٢٤	٧٥٪
	الإجمالي	٣٢	١٠٠٪
التخصص العلمي	محاسبة عامة	٢٦	٨١٪
	تدقيق حسابات	٤	١٣٪
	مصارف	١	٣٪
	إدارة	١	٣٪
	الإجمالي	٣٢	١٠٠٪
المؤهل العلمي	بكالوريوس	١٩	٥٩٪
	ماجستير	١١	٣٤٪
	دبلوم دراسات عليا	٢	٧٪
	الإجمالي	٣٢	١٠٠٪
الخبرة	من ٥ إلى ١٠ سنوات	٢١	٦٥٪
	من ١١ إلى ٢٠ سنة	٧	٢٢٪
	أكثر من ٢٠ سنة	٤	١٣٪
	الإجمالي	٣٢	١٠٠٪

يتضح من الجدول أعلاه أن نسبة المستجيبين العاملين في إحدى شركات الأربع الكبار بلغت (٢٨٪) من إجمالي عينة الدراسة، بينما بلغت نسبة أولئك المستجيبين العاملين في شركات ومكاتب محلية (٧٢٪). وقد كانت فئة نائب مدير أو مدقق رئيسي الأكثر من بين المستجيبين إذ بلغت (٧٥٪)، وهذا الأمر منطقي لأن هذه الفئة تكون أكبر من باقي الفئات المستهدفة في شركات ومكاتب التدقيق. كما جاء تخصص المحاسبة العامة الأعلى من بين التخصصات الباقية إذ بلغ (٨١٪)، يليه تخصص تدقيق الحسابات بنسبة (١٣٪)، وهو ما يشير إلى توافر التخصص المناسب لعينة الدراسة مما يمكنها من الإجابة على أسئلة الاستبيان. وأيضاً بلغت نسبة حملة شهادة البكالوريوس (٥٩٪) تليها حملة شهادة الماجستير بنسبة (٣٤٪). أما فيما يتعلق بالخبرة فقد كانت نسبة المستجيبين ممن لديهم خبرة تتراوح من ٥ إلى ١٠ سنوات الأعلى إذ بلغت (٦٥٪)، وهو ما يتفق مع المنطق إذ تنحصر خبرة غالبية فئة نائب مدير ومدقق رئيسي ضمن هذا المجال.

ثانياً: تحليل أسئلة محاور الاستبانة

للقوف على دور ومسؤولية مدققي الحسابات في تقييم مخاطر احتيال الإدارة خلال مراحل عملية التدقيق، ومدى توافق الآراء حول ذلك، فقد تم إجراء استعراض نتائج التحليل الوصفي باعتماد الوسط الحسابي، وكذلك إيجاد الانحراف لها لمعرفة درجة توافق أو تباين آراء أفراد عينة الدراسة. وكانت حصيلة التحليل كما يلي:

أ- تحليل أسئلة المحور الأول:

يهدف إلى دراسة مدى قيام مدققي الحسابات بإجراءات تقييم مخاطر احتيال الإدارة خلال مراحل عملية التدقيق. وقد تم تناول هذه الإجراءات في كل مرحلة من مراحل عملية التدقيق على النحو التالي:

١. مرحلة إعداد الارتباط:

يبين الجدول رقم (٢٧) نتائج تحليل آراء العينة بشأن مدى القيام بإجراءات تقييم مخاطر احتيال الإدارة في هذه المرحلة.

جدول رقم (٢٧)

نتائج تحليل آراء العينة بشأن مدى القيام بإجراءات تقييم مخاطر احتيال الإدارة في مرحلة إعداد الارتباط

م	إجراءات تقييم مخاطر احتيال الإدارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (t)	مستوى الدلالة المحسوبة	الترتيب
١	تقييم الحاجة للاستعانة باختصاصي بالأمور القضائية عند تقييم العميل.	3.8125	1.17604	3.908	0.000	7
٢	تحديد أي مخاوف بشأن الهيكل الإداري للعميل فيما يتعلق بعملية تدقيق الحسابات عند تقييم العميل.	4.0625	1.01401	5.927	0.000	6
٣	تحديد أي مخاوف بشأن تأكيدات وتمثيل الإدارة عند تقييم العميل.	4.2500	0.91581	7.721	0.000	5
٤	تقييم أي مخاطر كبيرة أخرى تتعلق بحالات الاحتيال المعروفة أو المشتبه بها عند تقييم العميل قد تؤثر على قرار قبول الارتباط.	4.4688	0.50701	16.387	0.000	2
٥	تقييم وجود شك في نزاهة العميل أو إدارته أو لجنة التدقيق عند تقييم العميل.	4.3438	0.48256	15.752	0.000	3

م	إجراءات تقييم مخاطر احتيال الإدارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (t)	مستوى الدلالة المحسوبة	الترتيب
٦	تقييم وجود أي مؤشرات أخرى لاحتمالية وجود احتيال الإدارة عند تقييم العميل.	4.3125	0.59229	12.535	0.000	4
٧	تناول مسؤولية كل من الإدارة ومدقق الحسابات المتعلقة بمخاطر احتيال الإدارة ضمن خطاب الارتباط.	4.8125	0.39656	25.855	0.000	1
	الإجمالي (الشركات الأربع الكبار)	4.9524	0.10102	57.983	0.000	
	الإجمالي (شركة أو مكتب محلي)	4.0373	0.40456	12.296	0.000	
	الإجمالي	4.2946	0.54179	13.518	0.000	

يتضح من الجدول أعلاه أن الوسط الحسابي لكل إجراء على حدة أكبر من (٣) مما يشير إلى أن عينة الدراسة تقوم بإجراءات تقييم مخاطر احتيال الإدارة المدروسة في مرحلة إعداد الارتباط. وقد جاء الإجراء رقم (٧) في المرتبة الأولى بوسط حسابي بلغ (٤,٨١٢٥)، بينما جاء الإجراء رقم (١) في المرتبة الأخيرة بوسط حسابي بلغ (٣,٨١٢٥). وقد كانت آراء العينة أكثر اتفاقاً حول مدى القيام بالإجراء رقم (٧) إذ بلغ الانحراف المعياري له (٠,٣٩٦٥٦)، بينما كانت أقل اتفاقاً بالإجراء رقم (١) حيث بلغ الانحراف المعياري له (١,١٧٦٠٤). كما يتضح أن إجمالي الوسط الحسابي لإجابات العينة من الشركات الأربع الكبار بلغ (٤,٩٥٢٤) مقابل (٤,٠٣٧٣) لإجمالي عينة الشركات والمكاتب المحلية، مما يشير إلى أن إجراءات تقييم مخاطر احتيال الإدارة تطبق بشكل أكبر في شركات التدقيق الأربع الكبار مقارنة بالشركات والمكاتب المحلية. وكانت آراء عينة الشركات الأربع الكبار أكثر اتفاقاً حول مدى القيام بإجراءات تقييم مخاطر احتيال الإدارة في مرحلة إعداد الارتباط إذ بلغ الانحراف المعياري لها (٠,١٠١٠٢) مقابل (٠,٤٠٤٥٦) لعينة الشركات والمكاتب المحلية. وقد بلغ الوسط الحسابي لإجمالي العينة (٤,٢٩٤٦) وهو أكبر من (٣) مما يشير إلى القيام بإجراءات تقييم مخاطر احتيال الإدارة في مرحلة إعداد الارتباط حسب وجهة نظر عينة الدراسة. وهذه النتيجة تتفق مع ما توصلت إليه الدراسة التحليلية التي قام بها الباحث بالتطبيق على شركة KPMG والتي تم تناولها في المبحث الثاني من هذا الفصل.

٢. مرحلة تقييم المخاطر:

يبين الجدول رقم (٢٨) نتائج تحليل آراء العينة بشأن مدى القيام بإجراءات تقييم مخاطر احتيال الإدارة في هذه المرحلة.

جدول رقم (٢٨)

نتائج تحليل آراء العينة بشأن مدى القيام بإجراءات تقييم مخاطر احتيال الإدارة في مرحلة تقييم المخاطر

م	إجراءات تقييم مخاطر احتيال الإدارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (t)	مستوى الدلالة المحسوبة	الترتيب
١	القيام بإجراءات تحليلية لتحديد المؤشرات التي قد تدل على وجود مخاطر احتيال الإدارة.	4.4063	0.49899	15.942	0.000	2
٢	الاطلاع على محاضر اجتماعات مجلس الإدارة بهدف تقييم وجود مؤشرات قد تدل على احتمالية وجود مخاطر احتيال الإدارة.	4.1563	0.72332	9.043	0.000	7
٣	الاطلاع على محاضر اجتماعات لجنة التدقيق بهدف تقييم وجود مؤشرات قد تدل على احتمالية وجود مخاطر احتيال الإدارة.	4.0000	0.76200	7.424	0.000	9
٤	الاطلاع على محاضر اجتماعات لجنة المخاطر بهدف تقييم وجود مؤشرات قد تدل على احتمالية وجود مخاطر احتيال الإدارة.	3.8750	0.75134	6.588	0.000	11
٥	الاطلاع على محاضر اجتماعات أية لجنة ذات علاقة بهدف تقييم وجود مؤشرات قد تدل على احتمالية وجود مخاطر احتيال الإدارة.	3.7813	0.70639	6.256	0.000	13
٦	توجيه استفسارات للإدارة تتعلق بمخاطر احتيال الإدارة.	4.2500	0.76200	9.280	0.000	5
٧	توجيه استفسارات للمكلفين بالحوكمة تتعلق بمخاطر احتيال الإدارة.	4.3125	0.64446	11.521	0.000	4
٨	توجيه استفسارات لموظفي التدقيق الداخلي تتعلق بمخاطر احتيال الإدارة.	4.1250	0.75134	8.470	0.000	8
٩	توجيه استفسارات للآخرين داخل الشركة محل التدقيق تتعلق بمخاطر احتيال الإدارة.	3.8437	0.57414	8.313	0.000	12
١٠	القيام بإجراءات تقييم المخاطر لتحديد ضغوط وحوافز ارتكاب التقارير المالية الاحتمالية.	4.2188	0.90641	7.606	0.000	6
١١	الحصول على فهم الشركة وبيئتها لتحديد مؤشرات أو عوامل مخاطر احتيال الإدارة.	4.3125	0.64446	11.521	0.000	3

م	إجراءات تقييم مخاطر احتيال الإدارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (t)	مستوى الدلالة المحسوبة	الترتيب
١٢	القيام بفهم وتقييم وتصميم نظام الرقابة وتطبيقه على مستوى الشركة، وخصوصاً ما يتعلق بمخاطر احتيال الإدارة.	3.9687	0.93272	5.875	0.000	10
١٣	تحديد الحسابات والإفصاحات ومستويات الإثبات التي قد تتعرض لمخاطر احتيال الإدارة في ضوء نتائج إجراءات تقييم المخاطر المنفذة.	4.4688	0.50701	16.387	0.000	1
١٤	القيام بمناقشات بين أعضاء فريق التدقيق يتم فيها تناول مخاطر احتيال الإدارة المقيمة ومؤشرات وجودها وطرق الاستجابة لها.	3.6875	0.96512	4.030	0.000	14
	الإجمالي (الشركات الأربع الكبار)	4.7143	0.22868	22.489	0.000	
	الإجمالي (شركة أو مكتب محلي)	3.8602	0.52818	7.811	0.000	
	الإجمالي	4.1004	0.60306	10.322	0.000	

يتضح من الجدول أعلاه أن الوسط الحسابي لكل إجراء على حدة أكبر من (٣) مما يشير إلى أن عينة الدراسة تقوم بإجراءات تقييم مخاطر احتيال الإدارة المدروسة في مرحلة تقييم المخاطر. وقد جاء الإجراء رقم (١٣) في المرتبة الأولى بوسط حسابي بلغ (٤,٤٦٨٨)، بينما جاء الإجراء رقم (١٤) في المرتبة الأخيرة بوسط حسابي بلغ (٣,٦٨٧٥). وقد كانت آراء العينة أكثر اتفاقاً حول مدى القيام بالإجراء رقم (١) إذ بلغ الانحراف المعياري له (٠,٤٩٨٩٩)، بينما كانت أقل اتفاقاً بالإجراء رقم (١٤) حيث بلغ الانحراف المعياري له (٠,٩٦٥١٢). كما يتضح أن إجمالي الوسط الحسابي لإجابات العينة من الشركات الأربع الكبار بلغ (٤,٧١٤٣) مقابل (٣,٨٦٠٢) لإجمالي عينة الشركات والمكاتب المحلية، مما يشير إلى أن إجراءات تقييم مخاطر احتيال الإدارة تطبق بشكل أكبر في شركات التدقيق الأربع الكبار مقارنة بالشركات والمكاتب المحلية. وكانت آراء عينة الشركات الأربع الكبار أكثر اتفاقاً حول مدى القيام بإجراءات تقييم مخاطر احتيال الإدارة في مرحلة تقييم المخاطر إذ بلغ الانحراف المعياري لها (٠,٢٢٨٦٨) مقابل (٠,٥٢٨١٨) لعينة الشركات والمكاتب المحلية. وقد بلغ الوسط الحسابي لإجمالي العينة (٤,١٠٠٤) وهو أكبر من (٣) مما يشير إلى القيام بإجراءات تقييم مخاطر احتيال الإدارة في مرحلة تقييم المخاطر حسب وجهة نظر عينة الدراسة. وهذه النتيجة تتفق مع ما توصلت إليه الدراسة التحليلية التي قام بها الباحث بالتطبيق على شركة KPMG والتي تم تناولها في المبحث الثاني من هذا الفصل.

٣. مرحلة الاختبار:

يبين الجدول رقم (٢٩) نتائج تحليل آراء العينة بشأن مدى القيام بإجراءات تقييم مخاطر احتيال الإدارة في هذه المرحلة.

جدول رقم (٢٩)

نتائج تحليل آراء العينة بشأن مدى القيام بإجراءات تقييم مخاطر احتيال الإدارة في مرحلة الاختبار

م	إجراءات تقييم مخاطر احتيال الإدارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (t)	مستوى الدلالة المحسوبة	الترتيب
١	اختبار الفعالية التشغيلية لأنظمة الرقابة المتعلقة بالحسابات والإفصاحات ومستويات الإثبات التي قد تتعرض لمخاطر احتيال الإدارة.	3.6563	0.97085	3.824	0.001	6
٢	اختبار الفعالية التشغيلية لأنظمة الرقابة المتعلقة بقيود اليومية.	3.5625	0.87759	3.626	0.001	7
٣	الأخذ بعين الاعتبار نتيجة اختبار الفعالية التشغيلية لأنظمة الرقابة عند تصميم الإجراءات الجوهرية.	4.5938	0.49899	18.068	0.000	2
٤	القيام بتصميم وتطبيق إجراءات تحليلية جوهرية للاستجابة لمخاطر احتيال الإدارة المقيمة.	4.2500	0.71842	9.843	0.000	4
٥	القيام بتصميم وتطبيق اختبارات تفاصيل للاستجابة لمخاطر احتيال الإدارة المقيمة.	4.6563	0.48256	19.416	0.000	1
٦	التركيز على العمليات التي تتم بالقرب من نهاية الفترة عند أداء إجراءات التدقيق.	3.8437	0.84660	5.638	0.000	5
٧	توثيق نتائج الإجراءات الجوهرية المطبقة استجابة لمخاطر احتيال الإدارة.	4.5625	0.61892	14.281	0.000	3
	الإجمالي (الشركات الأربع الكبار)	4.7302	0.19489	26.633	0.000	
	الإجمالي (شركة أو مكتب محلي)	3.9379	0.45345	9.919	0.000	
	الإجمالي	4.1607	0.53545	12.263	0.000	

يتضح من الجدول أعلاه أن الوسط الحسابي لكل إجراء على حدة أكبر من (٣) مما يشير إلى أن عينة الدراسة تقوم بإجراءات تقييم مخاطر احتيال الإدارة المدروسة في مرحلة الاختبار. وقد جاء الإجراء رقم (٥) في المرتبة الأولى بوسط حسابي بلغ (٤,٦٥٦٣)، بينما جاء الإجراء رقم (٢) في المرتبة الأخيرة بوسط حسابي بلغ (٣,٥٦٢٥). وقد كانت آراء العينة أكثر اتفاقاً حول مدى القيام بالإجراء رقم (٥) إذ بلغ الانحراف المعياري له (٠,٤٨٢٥٦)، بينما كانت أقل اتفاقاً بالإجراء رقم (١) حيث بلغ

الانحراف المعياري له (٠,٩٧٠٨٥). كما يتضح أن إجمالي الوسط الحسابي لإجابات العينة من الشركات الأربع الكبار بلغ (٤,٧٣٠٢) مقابل (٣,٩٣٧٩) لإجمالي عينة الشركات والمكاتب المحلية، مما يشير إلى أن إجراءات تقييم مخاطر احتيال الإدارة تطبق بشكل أكبر في شركات التدقيق الأربع الكبار مقارنة بالشركات والمكاتب المحلية. وكانت آراء عينة الشركات الأربع الكبار أكثر اتفاقاً حول مدى القيام بإجراءات تقييم مخاطر احتيال الإدارة في مرحلة الاختبار إذ بلغ الانحراف المعياري لها (٠,١٩٤٨٩) مقابل (٠,٤٥٣٤٥) لعينة الشركات والمكاتب المحلية. وقد بلغ الوسط الحسابي لإجمالي العينة (٤,١٦٠٧) وهو أكبر من (٣) مما يشير إلى القيام بإجراءات تقييم مخاطر احتيال الإدارة في مرحلة الاختبار حسب وجهة نظر عينة الدراسة. وهذه النتيجة تتفق مع ما توصلت إليه الدراسة التحليلية التي قام بها الباحث بالتطبيق على شركة KPMG والتي تم تناولها في المبحث الثاني من هذا الفصل.

٤. مرحلة الإتمام:

يبين الجدول رقم (٣٠) نتائج تحليل آراء العينة بشأن مدى القيام بإجراءات تقييم مخاطر احتيال الإدارة في هذه المرحلة.

جدول رقم (٣٠)

نتائج تحليل آراء العينة بشأن مدى القيام بإجراءات تقييم مخاطر احتيال الإدارة في مرحلة الإتمام

م	إجراءات تقييم مخاطر احتيال الإدارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (t)	مستوى الدلالة المحسوبة	الترتيب
١	دراسة مدى ملائمة تقييم المخاطر مع ما تم الحصول عليه من أدلة نتيجة تطبيق إجراءات التدقيق المتعلقة بمخاطر احتيال الإدارة.	3.7813	1.12836	3.917	0.000	7
٢	القيام بإجراءات تحليلية بهدف تكوين استنتاج كلي حول ما إذا كانت البيانات المالية متسقة مع فهم المدقق للشركة.	3.9375	0.94826	5.593	0.000	6
٣	اختبار قيود اليومية التي تمت في نهاية الفترة.	4.0625	0.91361	6.579	0.000	4
٤	اختبار قيود اليومية التي تمت خلال الفترة.	3.5000	1.01600	2.784	0.009	8
٥	تقييم أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها والمتعلقة بمخاطر احتيال الإدارة.	4.8438	0.36890	28.273	0.000	1
٦	الاتصال مع الإدارة والمكلفين بالحوكمة عند تحديد احتيال إدارة فعلي أو مشتبه به.	4.2187	0.83219	8.285	0.000	3

م	إجراءات تقييم مخاطر احتيال الإدارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (t)	مستوى الدلالة المحسوبة	الترتيب
٧	التقرير عن التحريفات الجوهرية بسبب احتيال الإدارة والتي أشارت إليها نتائج إجراءات التدقيق ضمن تقرير مدقق الحسابات.	4.3438	0.65300	11.641	0.000	2
٨	الحصول على خطاب تمثيل من إدارة الشركة تقرر فيه الإدارة عن قيامها بالإفصاح عن نتائج تقييم مخاطر احتيال الإدارة، وآية حالات احتيال إدارة فعلي أو مشتبه به.	4.0000	1.13592	4.980	0.000	5
	الإجمالي (الشركات الأربع الكبار)	4.8472	0.13661	40.565	0.000	
	الإجمالي (شركة أو مكتب محلي)	3.7880	0.65760	5.747	0.000	
	الإجمالي	4.0859	0.73879	8.315	0.000	

يتضح من الجدول أعلاه أن الوسط الحسابي لكل إجراء على حدة أكبر من (٣) مما يشير إلى أن عينة الدراسة تقوم بإجراءات تقييم مخاطر احتيال الإدارة المدروسة في مرحلة الإتمام. وقد جاء الإجراء رقم (٥) في المرتبة الأولى بوسط حسابي بلغ (٤,٨٤٣٨)، بينما جاء الإجراء رقم (٤) في المرتبة الأخيرة بوسط حسابي بلغ (٣,٥). وقد كانت آراء العينة أكثر اتفاقاً حول مدى القيام بالإجراء رقم (٥) إذ بلغ الانحراف المعياري له (٠,٣٦٨٩٠)، بينما كانت أقل اتفاقاً بالإجراء رقم (٨) حيث بلغ الانحراف المعياري له (١,١٣٥٩٢). كما يتضح أن إجمالي الوسط الحسابي لإجابات العينة من الشركات الأربع الكبار بلغ (٤,٨٤٧٢) مقابل (٣,٧٨٨٠) لإجمالي عينة الشركات والمكاتب المحلية، مما يشير إلى أن إجراءات تقييم مخاطر احتيال الإدارة تطبق بشكل أكبر في شركات التدقيق الأربع الكبار مقارنة بالشركات والمكاتب المحلية. وكانت آراء عينة الشركات الأربع الكبار أكثر اتفاقاً حول مدى القيام بإجراءات تقييم مخاطر احتيال الإدارة في مرحلة الإتمام إذ بلغ الانحراف المعياري لها (٠,١٣٦٦١) مقابل (٠,٦٥٧٦٠) لعينة الشركات والمكاتب المحلية. وقد بلغ الوسط الحسابي لإجمالي العينة (٤,٠٨٥٩) وهو أكبر من (٣) مما يشير إلى القيام بإجراءات تقييم مخاطر احتيال الإدارة في مرحلة الإتمام حسب وجهة نظر عينة الدراسة. وهذه النتيجة تتفق مع ما توصلت إليه الدراسة التحليلية التي قام بها الباحث بالتطبيق على شركة KPMG والتي تم تناولها في المبحث الثاني من هذا الفصل.

وילخص الجدول التالي نتائج آراء العينة بشأن مدى القيام بإجراءات تقييم مخاطر احتيال الإدارة خلال جميع مراحل عملية التدقيق.

جدول رقم (٣١)

ملخص نتائج تحليل آراء العينة بشأن مدى القيام بإجراءات تقييم مخاطر احتيال الإدارة خلال

جميع مراحل عملية التدقيق

م	مراحل عملية التدقيق	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (t)	مستوى الدلالة المحسوبة	الترتيب
١	مرحلة إعداد الارتباط.	4.2946	0.54179	13.518	0.000	1
٢	مرحلة تقييم المخاطر.	4.1004	0.60306	10.322	0.000	3
٣	مرحلة الاختبار.	4.1607	0.53545	12.263	0.000	2
٤	مرحلة الإتمام.	4.0859	0.73879	8.315	0.000	4
	الإجمالي (الشركات الأربع الكبار)	4.7932	0.15094	35.640	0.000	
	الإجمالي (شركة أو مكتب محلي)	3.8937	0.49631	8.636	0.000	
	الإجمالي	4.1467	0.59121	10.972	0.000	

يتضح من الجدول أعلاه أن مرحلة إعداد الارتباط جاءت في المرتبة الأولى بوسط حسابي بلغ (٤,٢٩٤٦)، تليها مرحلة الاختبار بوسط حسابي بلغ (٤,١٦٠٧)، ثم مرحلة تقييم المخاطر بوسط حسابي بلغ (٤,١٠٠٤)، وأخيراً مرحلة الإتمام بوسط حسابي بلغ (٤,٠٨٥٩). وقد كانت آراء العينة أكثر اتفاقاً في المرحلة الثالثة إذ بلغ الانحراف المعياري لها (٠,٥٣٥٤٥)، بينما كانت أقل اتفاقاً في المرحلة الرابعة حيث بلغ الانحراف المعياري لها (٠,٧٣٨٧٩). كما يتضح أن إجمالي الوسط الحسابي لإجابات العينة من الشركات الأربع الكبار بلغ (٤,٧٩٣٢) مقابل (٣,٨٩٣٧) لإجمالي عينة الشركات والمكاتب المحلية، مما يشير إلى أن إجراءات تقييم مخاطر احتيال الإدارة تطبق بشكل أكبر في شركات التدقيق الأربع الكبار مقارنة بالشركات والمكاتب المحلية خلال عملية التدقيق. وكانت آراء عينة الشركات الأربع الكبار أكثر اتفاقاً حول مدى القيام بإجراءات تقييم مخاطر احتيال الإدارة خلال عملية التدقيق، إذ بلغ الانحراف المعياري لها (٠,١٥٠٩٤) مقابل (٠,٤٩٦٣١) لعينة الشركات والمكاتب المحلية. وقد بلغ الوسط الحسابي لإجمالي مراحل عملية التدقيق (٤,١٤٦٧)، وهو أكبر من (٣) مما يشير إلى أن عينة الدراسة تقوم بإجراءات تقييم مخاطر احتيال الإدارة المدروسة خلال عملية التدقيق. وهذه النتيجة تتفق مع ما توصلت إليه الدراسة التحليلية التي قام بها الباحث بالتطبيق على شركة KPMG والتي تم تناولها في المبحث الثاني من هذا الفصل.

ب- تحليل أسئلة المحور الثاني:

يهدف إلى دراسة مدى مسؤولية مدققي الحسابات عن تقييم مخاطر احتيال الإدارة خلال مراحل عملية التدقيق. وقد تم تناول هذه المسؤوليات في كل مرحلة من مراحل عملية التدقيق على النحو التالي:

١. مرحلة إعداد الارتباط:

يبين الجدول رقم (٣٢) نتائج تحليل آراء العينة بشأن مدى مسؤولية مدققي الحسابات عن تقييم مخاطر احتيال الإدارة في هذه المرحلة.

جدول رقم (٣٢)

نتائج تحليل آراء العينة بشأن مدى مسؤولية مدققي الحسابات عن تقييم مخاطر احتيال الإدارة في

مرحلة إعداد الارتباط

م	العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (t)	مستوى الدلالة المحسوبة	الترتيب
١	المدقق مسؤول فقط عن الاحتيال الذي يتسبب في خطأ جوهري في البيانات المالية.	5.0000	0.00000	-	-	1
٢	المسؤولية الرئيسية لمنع واكتشاف الاحتيال تقع على عاتق الاشخاص المكلفين بالحوكمة في الشركة وإدارتها.	5.0000	0.00000	-	-	
٣	ينبغي على المدقق الحصول على تأكيد معقول بأن البيانات المالية بمجملها تخلو من الأخطاء الجوهرية سواء كانت بسبب الاحتيال أو الخطأ.	5.0000	0.00000	-	-	
٤	تقع على عاتق المدقق مسؤولية تعيين الموظفين والإشراف عليهم آخذاً بعين الاعتبار معرفة ومهارات وقدرات الأفراد الذين سيوكل إليهم مسؤوليات عملية هامة وتقييم المدقق لمخاطر احتيال الإدارة فيما يخص العملية.	4.3438	0.48256	15.752	0.000	2
	الإجمالي (الشركات الأربع الكبار)	4.8333	0.12500	44.000	0.000	
	الإجمالي (شركة أو مكتب محلي)	4.8370	0.12175	72.361	0.000	
	الإجمالي	4.8359	0.12064	15.752	0.000	

يتضح من الجدول أعلاه أن الوسط الحسابي لكل عبارة على حدة أكبر من (٣) مما يشير إلى أن عينة الدراسة تعد مسؤولة عن تقييم مخاطر احتيال الإدارة في مرحلة إعداد الارتباط. وقد أجمع جميع أفراد العينة حول العبارات الثلاث الأولى، إذ كانت جميع إجابات العينة "موافق بشدة" وبالتالي فإن الوسط الحسابي لكل منها بلغ (٥,٠٠٠)، وعليه لم يكن هناك أي تشتت في آراء العينة في هذه العبارات الثلاث إذ بلغ الانحراف المعياري لكل منها (٠,٠٠٠٠٠)، بينما كان هناك تشتت في آراء العينة حول العبارة رقم (٤) حيث بلغ الانحراف المعياري لها (٠,٤٨٢٥٦). كما يتضح أن إجمالي الوسط الحسابي لإجابات العينة من الشركات الأربع الكبار بلغ (٤,٨٣٣٣) مقابل (٤,٨٣٧٠) لإجمالي عينة الشركات والمكاتب المحلية، مما يشير إلى أن هناك تقارب إلى حد كبير بين عينة شركات التدقيق الأربع الكبار والشركات والمكاتب المحلية حول مدى مسؤوليتهم عن تقييم مخاطر احتيال الإدارة. وكانت درجة تشتت آراء عينة الشركات الأربع الكبار وعينة الشركات والمكاتب المحلية حول مدى مسؤوليتهم عن تقييم مخاطر احتيال الإدارة في مرحلة إعداد الارتباط متقاربة إلى حد كبير، إذ بلغ الانحراف المعياري لهما (٠,١٢٥٠٠) و(٠,١٢١٧٥) على التوالي. وقد بلغ الوسط الحسابي لإجمالي العينة (٤,٨٣٥٩) وهو أكبر من (٣) مما يشير إلى أن عينة الدراسة تعد مسؤولة عن تقييم مخاطر احتيال الإدارة في مرحلة إعداد الارتباط. وهذه النتيجة تتفق مع ما توصلت إليه الدراسة التحليلية التي قام بها الباحث بالتطبيق على شركة KPMG والتي تم تناولها في المبحث الثاني من هذا الفصل.

٢. مرحلة تقييم المخاطر:

يبين الجدول رقم (٣٣) نتائج تحليل آراء العينة بشأن مدى مسؤولية مدققي الحسابات عن تقييم مخاطر احتيال الإدارة في هذه المرحلة.

جدول رقم (٣٣)

نتائج تحليل آراء العينة بشأن مدى مسؤولية مدققي الحسابات عن تقييم مخاطر احتيال الإدارة في

مرحلة تقييم المخاطر

م	العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (t)	مستوى الدلالة المحسوبة	الترتيب
١	يتوجب على المدقق الحفاظ على مستوى ملائم من الشك المهني أثناء عملية التدقيق.	4.4375	0.50402	16.134	0.000	8
٢	ينبغي إجراء مناقشات بين أعضاء فريق التدقيق.	4.4375	0.50402	16.134	0.000	
٣	ضرورة إجراء استفسارات من الإدارة والمكلفين بالحوكمة وقسم التدقيق الداخلي والآخرين	4.3750	0.49187	15.813	0.000	9

الفصل الرابع: الدراسة العملية

م	العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (t)	مستوى الدلالة المحسوبة	الترتيب
	داخل الشركة.					
٤	أهمية تقييم العلاقات غير العادية أو غير المتوقعة المحددة.	4.7188	0.45680	21.284	0.000	2
٥	ضرورة تقييم المعلومات الأخرى التي يحصل عليها المدقق والتي قد تشير إلى مخاطر احتيال الإدارة.	4.6250	0.49187	18.689	0.000	3
٦	يتوجب على المدقق تقييم عوامل مخاطر احتيال الإدارة.	4.6250	0.49187	18.689	0.000	
٧	المدقق مسؤول عن تحديد وتقييم مخاطر احتيال الإدارة على مستوى البيانات المالية وعلى مستوى الإثبات لفئات المعاملات وأرصدة الحساب والإفصاحات.	4.4688	0.50701	16.387	0.000	7
٨	ينبغي على المدقق تقييم أنواع الإيرادات أو معاملات الإيراد أو الاثباتات التي تؤدي إلى نشوء مخاطر احتيال الإدارة.	4.5938	0.49899	18.068	0.000	4
٩	أهمية معاملة مخاطر احتيال الإدارة المقيمة على أنها مخاطر هامة.	4.8125	0.39656	25.855	0.000	1
١٠	ضرورة الحصول على فهم لأنظمة الرقابة ذات العلاقة في الشركة بما في ذلك أنشطة الرقابة المرتبطة بمخاطر احتيال الإدارة.	4.5313	0.50701	17.085	0.000	5
١١	يتوجب على المدقق تقييم فيما إذا كان اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية من قبل الشركة وخصوصاً تلك المتعلقة بالمقاييس غير الموضوعية والمعاملات المعقدة قد يشير إلى إعداد التقارير المالية الاحتيالية الناتجة عن جهود الإدارة في إدارة الأرباح.	4.3125	0.47093	15.766	0.000	10
١٢	أهمية مراجعة التقديرات المحاسبية لتحديد الانحرافات وتقييم ما إذا كانت الظروف التي تؤدي إلى الانحراف، إن وجدت، تمثل مخاطر احتيال الإدارة.	4.5000	0.50800	16.703	0.000	6

م	العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (t)	مستوى الدلالة المحسوبة	الترتيب
١٣	ينبغي على المدقق تقييم ما إذا كان الأساس التجاري للمعاملات يشير إلى إمكانية الدخول في معاملات خارج نطاق السياق العادي لأعمال الشركة بهدف إعداد تقارير مالية احتيالية.	4.1875	0.39656	16.940	0.000	11
	الإجمالي (الشركات الأربع الكبار)	4.7009	0.18623	27.399	0.000	
	الإجمالي (شركة أو مكتب محلي)	4.4348	0.25365	27.127	0.000	
	الإجمالي	4.5096	0.26341	32.420	0.000	

يتضح من الجدول أعلاه أن الوسط الحسابي لكل عبارة على حدة أكبر من (٣) مما يشير إلى أن عينة الدراسة تعد مسؤولة عن تقييم مخاطر احتيال الإدارة في مرحلة تقييم المخاطر. وقد جاءت العبارة رقم (٩) في المرتبة الأولى بوسط حسابي بلغ (٤,٨١٢٥)، بينما جاءت العبارة رقم (١٣) في المرتبة الأخيرة بوسط حسابي بلغ (٤,١٨٧٥). وقد كانت آراء العينة أكثر اتفاقاً في العبارتين رقم (٩) و(١١) إذ بلغ الانحراف المعياري لكل منهما (٠,٣٩٦٥٦)، بينما كانت أقل اتفاقاً في العبارة رقم (١٢) حيث بلغ الانحراف المعياري لها (٠,٥٠٨٠٠). كما يتضح أن إجمالي الوسط الحسابي لإجابات العينة من الشركات الأربع الكبار بلغ (٤,٧٠٠٩) مقابل (٤,٤٣٤٨) لإجمالي عينة الشركات والمكاتب المحلية، مما يشير إلى أن عينة شركات التدقيق الأربع الكبار تعد مسؤولة بشكل أكبر عن تقييم مخاطر احتيال الإدارة في مرحلة تقييم المخاطر مقارنة بالشركات والمكاتب المحلية. وكانت آراء عينة الشركات الأربع الكبار أكثر اتفاقاً إذ بلغ الانحراف المعياري لها (٠,١٨٦٢٣) مقابل (٠,٢٥٣٦٥) لعينة الشركات والمكاتب المحلية. وقد بلغ الوسط الحسابي لإجمالي العينة (٤,٥٠٩٦) وهو أكبر من (٣) مما يشير إلى أن عينة الدراسة تعد مسؤولة عن تقييم مخاطر احتيال الإدارة في مرحلة تقييم المخاطر. وهذه النتيجة تتفق مع ما توصلت إليه الدراسة التحليلية التي قام بها الباحث بالتطبيق على شركة KPMG والتي تم تناولها في المبحث الثاني من هذا الفصل.

٣. مرحلة الاختبار:

يبين الجدول رقم (٣٤) نتائج تحليل آراء العينة بشأن مدى مسؤولية مدققي الحسابات عن تقييم مخاطر احتيال الإدارة في هذه المرحلة.

جدول رقم (٣٤)

نتائج تحليل آراء العينة بشأن مدى مسؤولية مدققي الحسابات عن تقييم مخاطر احتيال الإدارة في مرحلة الاختبار

م	العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (t)	مستوى الدلالة المحسوبة	الترتيب
١	تقع على عاتق المدقق مسؤولية تحديد الاستجابات الكلية لتناول مخاطر احتيال الإدارة المقيمة عند مستوى البيانات المالية.	4.7500	0.43994	22.502	0.001	2
٢	من الضروري إدخال عنصر عدم التنبؤ في اختيار طبيعة وتوقيت ونطاق إجراءات التدقيق.	4.4063	0.49899	15.942	0.001	4
٣	يتوجب على المدقق تصميم وأداء مزيد من إجراءات التدقيق التي تستجيب طبيعتها وتوقيتها ونطاقها لمخاطر احتيال الإدارة المقيمة عند مستوى الإثبات.	4.6250	0.49187	18.689	0.000	3
٤	المدقق مسؤول عن تصميم إجراءات تدقيق استجابة للمخاطر المتعلقة بتجاوز الإدارة لأنظمة الرقابة.	4.3438	0.48256	15.752	0.000	5
٥	المدقق مطالب بتوثيق إجراءات تقييم مخاطر احتيال الإدارة.	4.9063	0.29614	36.413	0.000	1
	الإجمالي (الشركات الأربع الكبار)	4.8889	0.14530	39.001	0.000	
	الإجمالي (شركة أو مكتب محلي)	4.4957	0.30671	23.387	0.000	
	الإجمالي	4.6063	0.32323	28.111	0.000	

يتضح من الجدول أعلاه أن الوسط الحسابي لكل عبارة على حدة أكبر من (٣) مما يشير إلى أن عينة الدراسة تعد مسؤولة عن تقييم مخاطر احتيال الإدارة في مرحلة الاختبار. وقد جاءت العبارة رقم (٥) في المرتبة الأولى بوسط حسابي بلغ (٤,٩٠٦٣)، بينما جاءت العبارة رقم (٤) في المرتبة الأخيرة بوسط حسابي بلغ (٤,٣٤٣٨). وقد كانت آراء العينة أكثر اتفاقاً في العبارة رقم (٥) إذ بلغ الانحراف المعياري لها (٠,٢٩٦١٤)، بينما كانت أقل اتفاقاً في العبارة رقم (٢) حيث بلغ الانحراف المعياري لها (٠,٤٩٨٩٩). كما يتضح أن إجمالي الوسط الحسابي لإجابات العينة من الشركات الأربع الكبار بلغ (٤,٨٨٨٩) مقابل (٤,٤٩٥٧) لإجمالي عينة الشركات والمكاتب المحلية، مما يشير إلى أن عينة شركات التدقيق الأربع الكبار تعد مسؤولة بشكل أكبر عن تقييم مخاطر احتيال الإدارة في مرحلة

الاختبار مقارنة بالشركات والمكاتب المحلية. وكانت آراء عينة الشركات الأربع الكبار أكثر اتفاقاً إذ بلغ الانحراف المعياري لها (٠,١٤٥٣٠) مقابل (٠,٣٠٦٧١) لعينة الشركات والمكاتب المحلية. وقد بلغ الوسط الحسابي لإجمالي العينة (٤,٦٠٦٣) وهو أكبر من (٣) مما يشير إلى أن عينة الدراسة تعد مسؤولة عن تقييم مخاطر احتيال الإدارة في مرحلة الاختبار. وهذه النتيجة تتفق مع ما توصلت إليه الدراسة التحليلية التي قام بها الباحث بالتطبيق على شركة KPMG والتي تم تناولها في المبحث الثاني من هذا الفصل.

٤. مرحلة الإتمام:

يبين الجدول رقم (٣٥) نتائج تحليل آراء العينة بشأن مدى مسؤولية مدققي الحسابات عن تقييم مخاطر احتيال الإدارة في هذه المرحلة.

جدول رقم (٣٥)

نتائج تحليل آراء العينة بشأن مدى مسؤولية مدققي الحسابات عن تقييم مخاطر احتيال الإدارة في مرحلة الإتمام

م	المبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (t)	مستوى الدلالة المحسوبة	الترتيب
١	يتوجب على المدقق اختبار ملاءمة قيود اليومية وتعديلاتها التي أجريت عند إعداد البيانات المالية.	4.3750	0.49187	15.813	0.000	5
٢	المدقق مسؤول عن تقييم أدلة التدقيق المتعلقة بمخاطر احتيال الإدارة.	4.8438	0.36890	28.273	0.000	1
٣	تقع على عاتق المدقق مسؤولية تحديد المسؤوليات المهنية والقانونية الممكن تطبيقها في حال واجه المدقق ظروف استثنائية تشكك في قدرته على الاستمرار في أداء التدقيق.	4.2188	0.42001	16.414	0.000	6
٤	ضرورة النظر فيما إذا كان من المناسب أن ينسحب المدقق من العملية في حال واجه ظروف استثنائية تشكك في قدرته على الاستمرار في أداء التدقيق.	4.2188	0.42001	16.414	0.009	
٥	ينبغي على المدقق مناقشة الانسحاب والأسباب التي دعت إليه مع المستوى الإداري المناسب ومع المكلفين بالحوكمة.	4.6250	0.49187	18.689	0.000	3

م	العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (t)	مستوى الدلالة المحسوبة	الترتيب
٦	يعد المدقق مسؤولاً عن تحديد فيما إذا كان هناك متطلب مهني أو قانوني بتقديم التقارير إلى الشخص أو الأشخاص الذين أصدرها خطاب الارتباط، أو في بعض الحالات إلى السلطات التنظيمية حول الانسحاب وأسبابه.	4.4688	0.50701	16.387	0.000	4
٧	يتوجب على المدقق الحصول على تمثيلات خطية من الإدارة، وعندما يكون مناسباً من أولئك المكلفين بالحوكمة.	4.7813	0.42001	23.990	0.000	2
٨	أهمية الاتصال مع الإدارة والمكلفين بالحوكمة لإبلاغهم عن حالات احتيال الإدارة المحددة أو المشتبه بها.	4.6250	0.49187	18.689	0.000	3
٩	المدقق مسؤول عن إبلاغ السلطات التنظيمية والتنفيذية في حال حدد احتيال إدارة أو اشتبه بحدوثه إذا كان ذلك ضمن مسؤوليات المدقق القانونية.	4.4688	0.50701	16.387	0.000	4
الإجمالي (الشركات الأربع الكبار)		4.7284	0.20869	24.846	0.000	
الإجمالي (شركة أو مكتب محلي)		4.4300	0.29264	23.434	0.000	
الإجمالي		4.5139	0.30100	28.451	0.000	

يتضح من الجدول أعلاه أن الوسط الحسابي لكل عبارة على حدة أكبر من (٣) مما يشير إلى أن عينة الدراسة تعد مسؤولة عن تقييم مخاطر احتيال الإدارة في مرحلة الإتمام. وقد جاءت العبارة رقم (٢) في المرتبة الأولى بوسط حسابي بلغ (٤,٨٤٣٨)، بينما جاءت العبارتان رقم (٣) و(٤) في المرتبة الأخيرة بوسط حسابي بلغ لكل منهما (٤,٢١٨٨). وقد كانت آراء العينة أكثر اتفاقاً في العبارة رقم (٢) إذ بلغ الانحراف المعياري لها (٠,٣٦٨٩٠)، بينما كانت أقل اتفاقاً في العبارتين رقم (٦) و(٩) حيث بلغ الانحراف المعياري لكل منهما (٠,٥٠٧٠١). كما يتضح أن إجمالي الوسط الحسابي لإجابات العينة من الشركات الأربع الكبار بلغ (٤,٧٢٨٤) مقابل (٤,٤٣٠٠) لإجمالي عينة الشركات والمكاتب المحلية، مما يشير إلى أن عينة شركات التدقيق الأربع الكبار تعد مسؤولة بشكل أكبر عن تقييم مخاطر احتيال الإدارة في مرحلة الإتمام مقارنة بالشركات والمكاتب المحلية. وكانت آراء عينة الشركات الأربع الكبار أكثر اتفاقاً إذ بلغ الانحراف المعياري لها (٠,٢٠٨٦٩) مقابل (٠,٢٩٢٦٤) لعينة الشركات والمكاتب المحلية. وقد بلغ الوسط الحسابي لإجمالي العينة (٤,٥١٣٩)

وهو أكبر من (٣) مما يشير إلى أن عينة الدراسة تعد مسؤولة عن تقييم مخاطر احتيال الإدارة في مرحلة الإتمام. وهذه النتيجة تتفق مع ما توصلت إليه الدراسة التحليلية التي قام بها الباحث بالتطبيق على شركة KPMG والتي تم تناولها في المبحث الثاني من هذا الفصل.

ويلخص الجدول التالي نتائج آراء العينة بشأن مدى مسؤولية مدققي الحسابات عن تقييم مخاطر احتيال الإدارة خلال جميع مراحل عملية التدقيق.

جدول رقم (٣٦)

ملخص نتائج تحليل آراء العينة بشأن مدى مسؤولية مدققي الحسابات عن تقييم مخاطر

احتيال الإدارة خلال جميع مراحل عملية التدقيق

م	مراحل عملية التدقيق	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (t)	مستوى الدلالة المحسوبة	الترتيب
١	مرحلة إعداد الارتباط.	4.8359	0.12064	86.088	0.000	1
٢	مرحلة تقييم المخاطر.	4.5096	0.26341	32.420	0.000	4
٣	مرحلة الاختبار.	4.6062	0.32323	28.111	0.000	2
٤	مرحلة الإتمام.	4.5139	0.30100	28.451	0.000	3
	الإجمالي (الشركات الأربع الكبار)	4.7563	0.13213	39.876	0.000	
	الإجمالي (شركة أو مكتب محلي)	4.4951	0.21543	33.283	0.000	
	الإجمالي	4.5685	0.22733	39.032	0.000	

يتضح من الجدول أعلاه أن مرحلة إعداد الارتباط جاءت في المرتبة الأولى بوسط حسابي بلغ (٤,٨٣٥٩)، تليها مرحلة الاختبار بوسط حسابي بلغ (٤,٦٠٦٢)، ثم مرحلة الإتمام بوسط حسابي بلغ (٤,٥١٣٩)، وأخيراً مرحلة تقييم المخاطر بوسط حسابي بلغ (٤,٥٠٩٦). وقد كانت آراء العينة أكثر اتفاقاً في المرحلة الأولى إذ بلغ الانحراف المعياري لها (٠,١٢٠٦٤)، بينما كانت أقل اتفاقاً في المرحلة الثالثة حيث بلغ الانحراف المعياري لها (٠,٣٢٣٢٣). كما يتضح أن إجمالي الوسط الحسابي لإجابات العينة من الشركات الأربع الكبار بلغ (٤,٧٥٦٣) مقابل (٤,٤٩٥١) لإجمالي عينة الشركات والمكاتب المحلية، مما يشير إلى أن عينة شركات التدقيق الأربع الكبار تعد مسؤولة بشكل أكبر عن تقييم مخاطر احتيال الإدارة خلال عملية التدقيق مقارنة بالشركات والمكاتب المحلية. وكانت آراء عينة الشركات الأربع الكبار أكثر اتفاقاً إذ بلغ الانحراف المعياري لها (٠,١٣٢١٣) مقابل (٠,٢١٥٤٣) لعينة الشركات والمكاتب المحلية. وقد بلغ الوسط الحسابي لإجمالي مراحل عملية التدقيق (٤,٥٦٨٥)، وهو أكبر من (٣) مما يشير إلى أن عينة الدراسة تعد مسؤولة عن تقييم مخاطر

احتيايل الإدارة خلال عملية التدقيق. وهذه النتيجة تتفق مع ما توصلت إليه الدراسة التحليلية التي قام بها الباحث بالتطبيق على شركة KPMG والتي تم تناولها في المبحث الثاني من هذا الفصل.

المبحث الرابع: اختبار الفروض

بعد تحليل وعرض نتائج الدراسة يتم في هذا الجزء اختبار فروضها على النحو التالي:

أولاً: الدراسة التحليلية: التحقق من إجراءات تقييم مخاطر احتيايل الإدارة التي قامت بها شركة KPMG، ومدى توافقها مع معايير التدقيق الدولية.

ثانياً: الدراسة الميدانية: التحقق من أن الوسط الحسابي الذي أبداه المستجيبون من العينة أقل أو أكبر بدرجة معنوية من وسط أداة القياس (اعتمد الباحث في هذه الدراسة الوسط الحسابي (٣) يمثل نسبة ٦٠٪)، وستكون قاعدة القرار على النحو الآتي:

- رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة إذا كانت قيمة الوسط الحسابي أكبر وذات دلالة إحصائية من قيمة أداة القياس البالغة (٣).
 - قبول فرضية العدم ورفض الفرضية البديلة إذا كانت قيمة الوسط الحسابي أقل وذات دلالة إحصائية من قيمة أداة القياس البالغة (٣).
- كما استخدم الباحث اختبار (One sample T-test) لدراسة وجود فروقات بين الوسط الحسابي للعينة وبين الوسط الحسابي للمجتمع (٣)، وذلك من خلال حساب قيمة (T) ومقارنتها مع (T) الجدولية، وكذلك حساب مستوى دلالة (T) ومقارنتها مع الدلالة الإحصائية (٠,٠٥) المعتمدة في هذه الدراسة كما يلي:

- يوجد فرق جوهري بين الوسط الحسابي للعينة والوسط الحسابي للمجتمع إذا كانت قيمة (T) المحسوبة أكبر من قيمة (T) الجدولية، وكذلك إذا كان مستوى دلالة (T) أقل من مستوى الدلالة الإحصائية (٠,٠٥).
- لا يوجد فرق جوهري بين الوسط الحسابي للعينة والوسط الحسابي للمجتمع إذا كانت قيمة (T) المحسوبة أصغر من قيمة (T) الجدولية، وكذلك إذا كان مستوى دلالة (T) أكبر من مستوى الدلالة الإحصائية (٠,٠٥).

٤- ٤- ١ اختبار الفرضيتين الفرعيتين المتعلقةتين بمرحلة إعداد الارتباط:

تنص هاتان الفرضيتان الفرعيتان على ما يلي:

• " لا يلعب مدققو الحسابات في سورية دوراً مهماً في تقييم مخاطر احتيال الإدارة في مرحلة إعداد الارتباط."

• " لا يعد مدققي الحسابات في سورية مسؤولين عن تقييم مخاطر احتيال الإدارة في مرحلة إعداد الارتباط."

يتضح من الجدول رقم (٤) أنه تم دراسة وتحديد عوامل خطر الاحتيال من ضغوط أو حوافز أو فرص لارتكاب الاحتيال، وأيضاً المؤشرات الأخرى التي تدل على احتمالية حدوث الاحتيال، وتجاوز الإدارة لأنظمة الرقابة الداخلية والسياسات المحاسبية مفردة الشدة والتحفيز، وهو ما ينسجم مع معيار التدقيق الدولي رقم (٢٤٠)، وأيضاً تم التطرق بشكل واضح وصريح إلى وجود حالات احتيال أو احتيال مشتبه به، أو هناك أي شك في نزاهة العميل، وفيما إذا كانت توجد حاجة للاستعانة باختصاصي بالأمور القضائية. جملة هذه الأمور تتم في مرحلة ما قبل الارتباط أي قبل إبرام العقد مع العميل، وتهدف إلى تفهم العميل المحتمل لتحديد إمكانية الارتباط معه من عدمه استناداً إلى الخطر المترتب على هذا التعاقد وهو ما يوضحه الجدول رقم (٥) والذي يعتبر نتيجة للجدول رقم (٤) حيث يحدد كل من خطر الارتباط والعميل، ثم الارتباط مع العميل أو عدم الارتباط حسب مستوى خطر الارتباط وخطر العميل المقيم، وذلك لتفادي الارتباط مع العملاء ذوي المخاطر المرتفعة مما قد يؤثر على سمعة شركة التدقيق. ويلاحظ الباحث أن هناك توافق وانسجام بين مستوى خطر الارتباط وخطر العميل المقيم في الجدول رقم (٥) وإجابات الجدول رقم (٤).

كما يتضح من الجدول رقم (٦) أنه تم تحديد مسؤوليات كل من الإدارة ومدقق الحسابات فيما يتعلق باحتيال الإدارة في خطاب الارتباط والذي يعتبر بمثابة العقد بين المدقق والعميل، وتمت الإشارة إلى أن عملية التدقيق تهدف إلى الحصول على تأكيد معقول وليس مطلق وأنه هناك خطر احتمال وجود احتيال لا يتم اكتشافه. وبالتالي تم وضع أساس واضح يمكن الرجوع إليه حال وجود أي خلاف بين مدقق الحسابات والإدارة أو الطرف الثالث لاحقاً.

بعد التعاقد مع العميل يبدأ العمل على ترتيب وتنظيم عملية التدقيق والتخطيط المبدئي لها أو رسم خطوط عريضة لسير عملية التدقيق في ضوء البيانات المتوفرة لدى مدقق الحسابات في هذه المرحلة، ويوضح الجدول رقم (٧) هذه العملية والتي تدعى مرحلة مقياس الارتباط، ويلاحظ أنه تم

تقييم مخاطر الاحتيال المحتملة وما يتعلق بها من تقييم لنظام الرقابة الداخلية وتصميم الإجراءات والاستجابة لها والصعوبات التي تواجه مدقق الحسابات حيال ذلك، وبناءً عليه يتم تحديد وجود حاجة للاستعانة بمختص بالأمور القضائية أم لا. ويلاحظ الباحث أن هناك توافق وانسجام بين الرأي المتخذ بشأن الاستعانة بمختص قضائي في العبارة (٦) من الجدول رقم (٧) وإجابات العبارات الأربع التي تسبقها من نفس الجدول.

ويتضح من الجدولين رقم (٢٧) و(٣٢) ما يلي:

■ بلغت قيمة الوسط الحسابي لإجمالي إجراءات تقييم مخاطر احتيال الإدارة في مرحلة إعداد الارتباط (٤,٢٩٤٦) وهو أكبر من أداة القياس البالغة (٣).

■ بلغت قيمة (T) المحسوبة (١٣,٥١٨) وهي أكبر من قيمة (T) الجدولية البالغة (٢,٠٤٠)، كما بلغت قيمة مستوى الدلالة المحسوبة (٠,٠٠٠) وهو اقل من مستوى الدلالة الإحصائية (٠,٠٥)، مما يعني وجود فرق جوهري بين الوسط الحسابي للعينة والوسط الحسابي للمجتمع (القيمة المعيارية (٣)).

■ بلغت قيمة الوسط الحسابي لإجمالي مسؤوليات مدققي الحسابات عن تقييم مخاطر احتيال الإدارة في مرحلة إعداد الارتباط (٤,٨٣٥٩) وهو أكبر من أداة القياس البالغة (٣).

■ بلغت قيمة (T) المحسوبة (١٥,٧٥٢) وهي أكبر من قيمة (T) الجدولية البالغة (٢,٠٤٠)، كما بلغت قيمة مستوى الدلالة المحسوبة (٠,٠٠٠) وهو اقل من مستوى الدلالة الإحصائية (٠,٠٥)، مما يعني وجود فرق جوهري بين الوسط الحسابي للعينة والوسط الحسابي للمجتمع (القيمة المعيارية (٣)).

مما تقدم يخلص الباحث إلى أن مدققي الحسابات في سورية يأخذون احتيال الإدارة بعين الاعتبار في مرحلة إعداد الارتباط بمختلف أجزائها بما يتوافق مع معايير التدقيق الدولية، وعليه يتم رفض فرضيتي العدم الفرعيتين وقبول الفرضيتين البديلتين اللتين تنصان على أنه:

• "يلعب مدققو الحسابات في سورية دوراً مهماً في تقييم مخاطر احتيال الإدارة في مرحلة إعداد الارتباط".

• "يعد مدققي الحسابات في سورية مسؤولين عن تقييم مخاطر احتيال الإدارة في مرحلة إعداد الارتباط".

٤- ٤- ٢ اختبار الفرضيتين الفرعيتين المتعلقةتين بمرحلة تقييم المخاطر:

تنص هاتان الفرضيتان الفرعيتان على ما يلي:

- " لا يلعب مدققو الحسابات في سورية دوراً مهماً في تقييم مخاطر احتيال الإدارة في مرحلة تقييم المخاطر."
- " لا يعد مدققي الحسابات في سورية مسؤولين عن تقييم مخاطر احتيال الإدارة في مرحلة تقييم المخاطر."

يُلاحظ أن مدققي الحسابات قاموا بأداء إجراءات التخطيط التحليلية التي من شأنها تحديد وتقييم مخاطر احتيال الإدارة، وهو ما تطلبته معايير التدقيق الدولية، وقد تم عرض نتائج هذه الإجراءات ذات العلاقة باحتيال الإدارة ضمن الجدول رقم (٨). ثم قام مدققو الحسابات بأداء إجراءات تقييم المخاطر العامة التي تضمنت محاضر الاجتماعات حيث تم الاطلاع عليها وقراءتها للحصول على أية مؤشرات قد تدل على وجود احتيال الإدارة، بعدها تم توجيه استفسارات لكل من الإدارة والمكلفين بالحوكمة والتدقيق الداخلي والآخرين ضمن الشركة تتسجم مع متطلبات معيار التدقيق الدولي رقم (٢٤٠)، والاستفادة من نتائج هذه الاستفسارات في أداء الإجراءات الأخرى لتقييم المخاطر، ثم آخر مرحلة من إجراءات تقييم المخاطر العامة ألا وهي إجراءات تقييم المخاطر الأخرى والتي تهدف إلى الحصول على فهم الشركة وتحديد ضغوط وحوافز ارتكاب التقارير المالية الاحتياالية، وهو ما ينسجم مع معيار التدقيق الدولي رقم (٢٤٠)، وقد تم عرض نتائج هذه الإجراءات ذات العلاقة باحتيال الإدارة ضمن الجدول رقم (١٠)، بعد هذه المرحلة أتت مرحلة تفهم الشركة وبيئتها حيث وجد نموذج موحد لدى شركة KPMG لهذا التفهم ينسجم مع متطلبات معيار التدقيق الدولي رقم (٣١٥)، وقد تم عرض نتائج هذا التفهم ذات العلاقة باحتيال الإدارة ضمن الجدول رقم (١١)، ثم الرقابة على مستوى الشركة إذ وُجد أيضاً نموذج موحد لدى شركة KPMG في هذه المرحلة ينسجم مع متطلبات معيار التدقيق الدولي رقم (٣١٥)، وقد تضمن الجدول رقم (١٢) نتائج هذه المرحلة.

بعد جمع المعلومات من إجراءات تقييم المخاطر آنفة الذكر، يتم تحديد مدخل التدقيق المخطط بالتزامن مع مناقشات فريق التدقيق، حيث يتم في مدخل التدقيق المخطط تحديد الحسابات والإفصاحات الهامة والتأكدات المتعلقة بها والتي يحتمل تعرضها للمخاطر في ضوء نتائج إجراءات تقييم المخاطر والمعلومات التي حصل عليها مدقق الحسابات، وقد تناول الجدول رقم (١٣) هذه الحسابات والإفصاحات الهامة وتأكيداتها التي قد تتعرض لمخاطر احتيال الإدارة، وقد جاءت بيانات هذا الجدول منسجمة ومتفقة مع ما تم الحصول عليه من معلومات ومؤشرات من خلال إجراءات تقييم

المخاطر التي تم أدائها. كما تم في هذه المرحلة تحديد الحسابات والإفصاحات الهامة المزمع اختبار الفعالية التشغيلية لأنظمة الرقابة المتعلقة بها، وبين الجدول رقم (١٤) تلك الحسابات والإفصاحات، حيث لوحظ تحديد جميع الحسابات وتأكيداتها التي حُددت في الجدول رقم (١٣) على أنها تتعرض لخطر احتيال الإدارة وهو ما ينسجم مع متطلبات معيار التدقيق الدولي رقم (٢٤٠). ثم بعد ذلك تم تحديد مدخل التدقيق المخطط المتعلق بقيود اليومية، حيث قامت فرق التدقيق بالتخطيط لاختبار هذه القيود خلال الفترة بالإضافة إلى تلك القيود التي تمت في نهاية الفترة، وكذلك اختبار الفعالية التشغيلية لأنظمة الرقابة المتعلقة بقيود اليومية كما يعرضها الجدول رقم (١٥)، وهو ما ينسجم مع متطلبات معيار التدقيق الدولي رقم (٢٤٠).

وفي نهاية مرحلة تقييم المخاطر تم توثيق مناقشات فرق التدقيق والتي تناول الجدول رقم (١٦) الأمور ذات العلاقة باحتيال الإدارة التي تمت مناقشتها ضمن فريق التدقيق للعملاء التسعة محل الدراسة، وقد شملت هذه المناقشات جميع احتمالات وجود احتيال الإدارة في ضوء نتائج إجراءات تقييم المخاطر التي قام بها مدققو الحسابات، بالإضافة إلى تماشيها وانسجامها مع مدخل التدقيق المخطط، كما شملت كيفية التعامل مع هذه المخاطر من خلال اقتراح بعض إجراءات التدقيق من قبل أشخاص أكثر خبرة من شأنها الاستجابة بشكل مناسب لمخاطر احتيال الإدارة المقيمة، وهذا ما ينسجم مع متطلبات معياري التدقيق الدولي رقم (٢٤٠) ورقم (٣١٥).

ويتضح من الجدولين رقم (٢٨) و(٣٣) ما يلي:

- بلغت قيمة الوسط الحسابي لإجمالي إجراءات تقييم مخاطر احتيال الإدارة في مرحلة تقييم المخاطر (٤,١٠٠٤) وهو أكبر من أداة القياس البالغة (٣).
- بلغت قيمة (T) المحسوبة (١٠,٣٢٢) وهي أكبر من قيمة (T) الجدولية البالغة (٢,٠٤٠)، كما بلغت قيمة مستوى الدلالة المحسوبة (٠,٠٠٠) وهو أقل من مستوى الدلالة الإحصائية (٠,٠٥)، مما يعني وجود فرق جوهري بين الوسط الحسابي للعينة والوسط الحسابي للمجتمع (القيمة المعيارية ٣).
- بلغت قيمة الوسط الحسابي لإجمالي مسؤولية مدققي الحسابات عن تقييم مخاطر احتيال الإدارة في مرحلة تقييم المخاطر (٤,٥٠٩٦) وهو أكبر من أداة القياس البالغة (٣).

■ بلغت قيمة (T) المحسوبة (٣٢,٤٢٠) وهي أكبر من قيمة (T) الجدولية البالغة (٢,٠٤٠)، كما بلغت قيمة مستوى الدلالة المحسوبة (٠,٠٠٠) وهو اقل من مستوى الدلالة الإحصائية (٠,٠٥)، مما يعني وجود فرق جوهري بين الوسط الحسابي للعينة والوسط الحسابي للمجتمع (القيمة المعيارية ٣).

مما تقدم يخلص الباحث إلى أن مدققي الحسابات في سورية يأخذون احتيال الإدارة بعين الاعتبار في مرحلة تقييم المخاطر بمختلف أجزائها بما يتوافق مع معايير التدقيق الدولية، وعليه يتم رفض فرضيتي العدم الفرعيتين وقبول الفرضيتين البديلتين اللتين تتصان على أنه:

- "يلعب مدققو الحسابات في سورية دوراً مهماً في تقييم مخاطر احتيال الإدارة في مرحلة تقييم المخاطر".
- "يعد مدققي الحسابات في سورية مسؤولين عن تقييم مخاطر احتيال الإدارة في مرحلة تقييم المخاطر".

٤- ٣ اختبار الفرضيتين الفرعيتين المتعلقةتين بمرحلة الاختبار:

تنص هاتان الفرضيتان الفرعيتان على ما يلي:

- " لا يلعب مدققو الحسابات في سورية دوراً مهماً في تقييم مخاطر احتيال الإدارة في مرحلة الاختبار".
- " لا يعد مدققي الحسابات في سورية مسؤولين عن تقييم مخاطر احتيال الإدارة في مرحلة الاختبار".

يُلاحظ أن مدققي الحسابات قاموا باختبار الفعالية التشغيلية لأنظمة الرقابة بما ينسجم مع ما تم تحديده في مرحلة تقييم المخاطر ضمن مدخل التدقيق المخطط كما هو مبين بالجدول رقم (١٤)، ثم بعد ذلك قاموا بالاختبارات الجوهرية استجابةً للمخاطر المقيمة في مرحلة تقييم المخاطر آخذين بعين الاعتبار عند تصميم هذه الإجراءات نتائج اختبار الفعالية التشغيلية لأنظمة الرقابة، وهو ما أشارت إليه معايير التدقيق الدولية.

كما لوحظ أن الاختبارات الجوهرية التي قام بها مدققو الحسابات والتي يعرضها الجدول رقم (١٨) غطت جميع مخاطر احتيال الإدارة المقيمة في مرحلة تقييم المخاطر التي تناولها الجدول رقم (١٣)، وبالتالي فقد التزم مدققو الحسابات بمعيار التدقيق الدولي رقم (٣٣٠) لاستجابتهم للمخاطر

المقيمة. وبالرجوع إلى الاختبارات الجوهرية المصممة للاستجابة للمخاطر المقيمة يُلاحظ أن مدققي الحسابات قد راعوا فيها متطلبات معيار التدقيق الدولي رقم (٢٤٠) فيما يتعلق بطبيعة وتوقيت ونطاق الإجراءات المصممة للاستجابة لمخاطر احتيال الإدارة.

بعد الانتهاء من أداء الاختبارات الجوهرية يقوم مدققو الحسابات بتوثيق نتائج هذه الاختبارات ضمن أوراق عملهم، وهو ما ينسجم مع معايير التدقيق الدولية. حيث تم عرض هذه النتائج ضمن الجدول رقم (١٩)، إذ أشار مدققو الحسابات إلى التحريفات الجوهرية المحددة بسبب الاحتيال لكل حساب وعلى مستوى كل إثبات.

ويتضح من الجدولين رقم (٢٩) و(٣٤) ما يلي:

- بلغت قيمة الوسط الحسابي لإجمالي إجراءات تقييم مخاطر احتيال الإدارة في مرحلة الاختبار (٤,١٦٠٧) وهو أكبر من أداة القياس البالغة (٣).
 - بلغت قيمة (T) المحسوبة (١٢,٢٦٣) وهي أكبر من قيمة (T) الجدولية البالغة (٢,٠٤٠)، كما بلغت قيمة مستوى الدلالة المحسوبة (٠,٠٠٠) وهو اقل من مستوى الدلالة الإحصائية (٠,٠٥)، مما يعني وجود فرق جوهري بين الوسط الحسابي للعينة والوسط الحسابي للمجتمع (القيمة المعيارية (٣)).
 - بلغت قيمة الوسط الحسابي لإجمالي مسؤولية مدققي الحسابات عن تقييم مخاطر احتيال الإدارة في مرحلة الاختبار (٤,٦٠٦٣) وهو أكبر من أداة القياس البالغة (٣).
 - بلغت قيمة (T) المحسوبة (٢٨,١١١) وهي أكبر من قيمة (T) الجدولية البالغة (٢,٠٤٠)، كما بلغت قيمة مستوى الدلالة المحسوبة (٠,٠٠٠) وهو اقل من مستوى الدلالة الإحصائية (٠,٠٥)، مما يعني وجود فرق جوهري بين الوسط الحسابي للعينة والوسط الحسابي للمجتمع (القيمة المعيارية (٣)).
- مما تقدم يخلص الباحث إلى أن مدققي الحسابات في سورية يأخذون احتيال الإدارة بعين الاعتبار في مرحلة الاختبار بمختلف أجزائها بما يتوافق مع معايير التدقيق الدولية، وعليه يتم رفض فرضيتي العدم الفرعيتين وقبول الفرضيتين البديلتين اللتين تتصان على أنه:
- "يلعب مدققو الحسابات في سورية دوراً مهماً في تقييم مخاطر احتيال الإدارة في مرحلة الاختبار".
 - "يعد مدققي الحسابات في سورية مسؤولين عن تقييم مخاطر احتيال الإدارة في مرحلة الاختبار".

٤ - ٤ - ٤ اختبار الفرضيتين الفرعيتين المتعلقةتين بمرحلة الإتمام:

تنص هاتان الفرضيتان الفرعيتان على ما يلي:

• " لا يلعب مدققو الحسابات في سورية دوراً مهماً في تقييم مخاطر احتيال الإدارة في مرحلة الإتمام."

• " لا يعد مدققي الحسابات في سورية مسؤولين عن تقييم مخاطر احتيال الإدارة في مرحلة الإتمام."

يُلاحظ أن مدققي الحسابات قاموا بتحديث تقييم المخاطر التي حددها في المراحل السابقة من خلال الاطلاع على محاضر الاجتماعات حتى تاريخ تقرير التدقيق، وهو ما ينسجم مع الفقرة (٢٠أ) من معيار التدقيق الدولي رقم (٢٤٠)، كما قاموا بمراجعة الاستفسارات وإجراءات تقييم المخاطر الأخرى التي قاموا بها في مرحلة تقييم المخاطر لتحديد فيما إذا كانت تحتاج إلى تعديل أو لا تزال ملائمة حتى تاريخه، وهو ما ينسجم مع الفقرة (٦٠أ) من معيار التدقيق الدولي رقم (٣٣٠).

وأيضاً قاموا بأداء الإجراءات التحليلية النهائية وهو ما ينسجم مع معياري التدقيق الدولي رقم (٢٤٠) ورقم (٥٢٠). ثم بعد ذلك وثقوا مخاطر احتيال الإدارة المحددة والتحريفات الجوهرية بسبب احتيال الإدارة التي تم تحديدها ضمن مرحلة التقييم الإجمالي، وقد لوحظ انسجام مدخل التدقيق المخطط لمخاطر احتيال الإدارة للحسابات والتأكدات للعملاء التسعة محل الدراسة الذي يعرضه الجدول رقم (١٣) مع ملخص تلك المخاطر ضمن مرحلة التقييم الإجمالي كما تناولها الجدول رقم (٢١). كما لوحظ انسجام نتائج الاختبارات الجوهرية لمخاطر احتيال الإدارة المقيمة التي يعرضها الجدول رقم (١٨) مع التحريفات الجوهرية بسبب احتيال الإدارة التي تناولها الجدول رقم (٢١).

كما تم اختبار قيود اليومية التي تمت في نهاية الفترة بالإضافة إلى اختبار قيود اليومية التي تمت خلال الفترة، وهو ما ينسجم مع مدخل التدقيق المخطط المتعلق بقيود اليومية الذي يعرضه الجدول رقم (١٥)، آخذين بعين الاعتبار الاستفسارات المؤداة والفعالية التشغيلية لأنظمة الرقابة المتعلقة بقيود اليومية، وهو ما ينسجم مع معيار التدقيق الدولي رقم (٢٤٠).

وفي نهاية مرحلة الإتمام لوحظ تطابق الاتصالات المطلوبة حسب منهجية شركة KPMG مع متطلبات معيار التدقيق الدولي رقم (٢٤٠) ذات العلاقة، وأيضاً تم عرض التحريفات الجوهرية المحددة بسبب احتيال الإدارة وأثرها على تقرير المدقق كما هو موضح في الجدول رقم (٢٣)، حيث لوحظ تطابق هذه التحريفات مع ما تم عرضه في الجدول رقم (٢١) الذي يعرض نتائج مرحلة التقييم

الإجمالي للعملاء التسعة محل الدراسة. وقد لوحظ توافق وانسجام تقارير المدقق للعملاء التسعة محل الدراسة مع نتائج إجراءات التدقيق والقرارات المتخذة بشأنها والموثقة ضمن أوراق العمل. وأيضاً كان هناك انسجام بين متطلبات معيار التدقيق الدولي رقم (٢٤٠) المتعلقة بالتمثيلات المكتوبة وخطابات التمثيل للعملاء التسعة محل الدراسة.

ويتضح من الجدولين رقم (٣٠) و(٣٥) ما يلي:

■ بلغت قيمة الوسط الحسابي لإجمالي إجراءات تقييم مخاطر احتيال الإدارة في مرحلة الإتمام (٤,٠٨٥٩) وهو أكبر من أداة القياس البالغة (٣).

■ بلغت قيمة (T) المحسوبة (٨,٣١٥) وهي أكبر من قيمة (T) الجدولية البالغة (٢,٠٤٠)، كما بلغت قيمة مستوى الدلالة المحسوبة (٠,٠٠٠) وهو أقل من مستوى الدلالة الإحصائية (٠,٠٥)، مما يعني وجود فرق جوهري بين الوسط الحسابي للعينة والوسط الحسابي للمجتمع (القيمة المعيارية ٣).

■ بلغت قيمة الوسط الحسابي لإجمالي مسؤولية مدققي الحسابات عن تقييم مخاطر احتيال الإدارة في مرحلة الإتمام (٤,٥١٣٩) وهو أكبر من أداة القياس البالغة (٣).

■ بلغت قيمة (T) المحسوبة (٢٨,٤٥١) وهي أكبر من قيمة (T) الجدولية البالغة (٢,٠٤٠)، كما بلغت قيمة مستوى الدلالة المحسوبة (٠,٠٠٠) وهو أقل من مستوى الدلالة الإحصائية (٠,٠٥)، مما يعني وجود فرق جوهري بين الوسط الحسابي للعينة والوسط الحسابي للمجتمع (القيمة المعيارية ٣).

مما تقدم يخلص الباحث إلى أن مدققي الحسابات في سورية يأخذون احتيال الإدارة بعين الاعتبار في مرحلة الإتمام بمختلف أجزائها بما يتوافق مع معايير التدقيق الدولية، وعليه يتم رفض فرضيتي العدم الفرعيتين وقبول الفرضيتين البديلتين اللتين تنصان على أنه:

- "يلعب مدققو الحسابات في سورية دوراً مهماً في تقييم مخاطر احتيال الإدارة في مرحلة الإتمام".
- "يعد مدققي الحسابات في سورية مسؤولين عن تقييم مخاطر احتيال الإدارة في مرحلة الإتمام".

٤ - ٤ - ٥ اختبار الفرضية الرئيسية الأولى:

تنص الفرضية الرئيسية الأولى على أنه: "لا يلعب مدققو الحسابات في سورية دوراً مهماً في تقييم مخاطر احتيال الإدارة في كافة مراحل عملية التدقيق".

يتضح من الجدول رقم (٣١) ما يلي:

- بلغت قيمة الوسط الحسابي لإجمالي إجراءات تقييم مخاطر احتيال الإدارة خلال عملية التدقيق (٤,١٤٦٧) وهو أكبر من أداة القياس البالغة (٣).
- بلغت قيمة (T) المحسوبة (١٠,٩٧٢) وهي أكبر من قيمة (T) الجدولية البالغة (٢,٠٤٠)، كما بلغت قيمة مستوى الدلالة المحسوبة (٠,٠٠٠) وهو أقل من مستوى الدلالة الإحصائية (٠,٠٥)، مما يعني وجود فرق جوهري بين الوسط الحسابي للعينة والوسط الحسابي للمجتمع (القيمة المعيارية ٣).

ومن خلال اختبار الفرضيات الفرعية الأربع التي تنص على:

- لا يلعب مدققو الحسابات في سورية دوراً مهماً في تقييم مخاطر احتيال الإدارة في مرحلة إعداد الارتباط.
- لا يلعب مدققو الحسابات في سورية دوراً مهماً في تقييم مخاطر احتيال الإدارة في مرحلة تقييم المخاطر.
- لا يلعب مدققو الحسابات في سورية دوراً مهماً في تقييم مخاطر احتيال الإدارة في مرحلة الاختبار.
- لا يلعب مدققو الحسابات في سورية دوراً مهماً في تقييم مخاطر احتيال الإدارة في مرحلة الإتمام.

فقد تم رفض فرضيات العدم هذه وقبول الفرضيات البديلة مما يشير إلى أن مدقق الحسابات راعى تقييم مخاطر احتيال الإدارة في جميع مراحل عملية التدقيق وعليه يتم رفض فرضية العدم الرئيسية الأولى وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه "يلعب مدققو الحسابات في سورية دوراً مهماً في تقييم مخاطر احتيال الإدارة في كافة مراحل عملية التدقيق".

٤ - ٤ - ٦ اختبار الفرضية الرئيسية الثانية:

تنص الفرضية الرئيسية الثانية على أنه: " لا يعد مدققي الحسابات في سورية مسؤولين عن تقييم مخاطر احتيال الإدارة في كافة مراحل عملية التدقيق".

يتضح من الجدول رقم (٣٦) ما يلي:

- بلغت قيمة الوسط الحسابي لإجمالي العبارات المتعلقة بمسؤولية مدققي الحسابات عن تقييم مخاطر احتيال الإدارة خلال عملية التدقيق (٤,٥٦٨٥) وهو أكبر من أداة القياس البالغة (٣).
- بلغت قيمة (T) المحسوبة (٣٩,٠٣٢) وهي أكبر من قيمة (T) الجدولية البالغة (٢,٠٤٠)، كما بلغت قيمة مستوى الدلالة المحسوبة (٠,٠٠٠) وهو اقل من مستوى الدلالة الإحصائية (٠,٠٥)، مما يعني وجود فرق جوهري بين الوسط الحسابي للعيينة والوسط الحسابي للمجتمع (القيمة المعيارية ٣).

ومن خلال اختبار الفرضيات الفرعية الأربع التي تنص على:

- لا يعد مدققي الحسابات في سورية مسؤولين عن تقييم مخاطر احتيال الإدارة في مرحلة إعداد الارتباط.
- لا يعد مدققي الحسابات في سورية مسؤولين عن تقييم مخاطر احتيال الإدارة في مرحلة تقييم المخاطر.
- لا يعد مدققي الحسابات في سورية مسؤولين عن تقييم مخاطر احتيال الإدارة في مرحلة الاختبار.
- لا يعد مدققي الحسابات في سورية مسؤولين عن تقييم مخاطر احتيال الإدارة في مرحلة الإتمام.

فقد تم رفض فرضيات العدم هذه وقبول الفرضيات البديلة مما يشير إلى أن مدقق الحسابات يعد مسؤولاً عن تقييم مخاطر احتيال الإدارة في جميع مراحل عملية التدقيق وعليه يتم رفض فرضية العدم الرئيسية الثانية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه: "يعد مدققي الحسابات في سورية مسؤولين عن تقييم مخاطر احتيال الإدارة في كافة مراحل عملية التدقيق".

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج:

بناءً على الدراسة التحليلية والميدانية واختبار الفروض، يمكن تلخيص النتائج على النحو التالي:

١. يلعب مدققو الحسابات في سورية دوراً مهماً في تقييم مخاطر احتيال الإدارة في كافة مراحل عملية التدقيق والمتمثلة في مرحلة إعداد الارتباط وتقييم المخاطر والاختبار والإتمام.
٢. يعد مدققي الحسابات في سورية مسؤولين عن تقييم مخاطر احتيال الإدارة في كافة مراحل عملية التدقيق والمتمثلة في مرحلة إعداد الارتباط وتقييم المخاطر والاختبار والإتمام.
٣. تلعب الشركات الأربع الكبار دوراً أكبر في تقييم مخاطر احتيال الإدارة من الشركات والمكاتب المحلية.
٤. تعتبر مرحلة تقييم المخاطر من أهم مراحل عملية التدقيق فيما يتعلق بتقييم مخاطر احتيال الإدارة، حيث تناولت أغلب إجراءات تقييم المخاطر التي من شأنها تحديد وتقييم مخاطر احتيال الإدارة.
٥. جاءت نتائج الدراسة التحليلية منسجمة مع نتائج الدراسة الميدانية في كل من دور مدققي الحسابات ومسؤوليتهم عن تقييم مخاطر احتيال الإدارة.
٦. تساعد عملية رقابة الجودة مدققي الحسابات على الالتزام بمتطلبات معايير التدقيق الدولية أو أية معايير تدقيق مطبقة.
٧. مراجعة أوراق العمل من قبل مدير التدقيق أو الشريك تسهم في تحسين جودة التدقيق وخصوصاً فيما يتعلق بمخاطر احتيال الإدارة المقيمة والاستجابات المحددة لها.
٨. تسهم الخبرة في تحسين تقييم مخاطر احتيال الإدارة وتحديد الاستجابات المناسبة لها.
٩. معرفة المدقق بخصائص احتيال الإدارة وكيفية حدوثه وطرق إخفائه تساعد على تقييمه بشكل أفضل.
١٠. تعتبر الإجراءات التحليلية، التي تتم في مختلف مراحل عملية التدقيق وخصوصاً تلك التي تتم في مرحلة تقييم المخاطر، من الإجراءات الأكثر فاعلية في تقييم مخاطر احتيال الإدارة.

ثانياً: التوصيات:

بناءً على نتائج الدراسة يقوم الباحث بتقديم مجموعة من التوصيات على النحو التالي:

١. ضرورة وجود هيئات إشرافية تقوم بفحص جودة عمل شركات ومكاتب التدقيق بما ينسجم مع معايير التدقيق الدولية وفرض عقوبات على المخالفين.
٢. ضرورة عمل دورات تدريبية لمدققي الحسابات بشكل دوري يتم فيها شرح خصائص احتيال الإدارة وطرق ارتكابه وإخفائه والأسباب التي تقف وراءه، مع أهمية طرح أمثلة عملية من الواقع عن حالات احتيال إدارة وكيفية تعامل مدققي الحسابات معها.
٣. ضرورة إشراك بعض الأشخاص ممن يتمتعون بخبرة كافية في كل فريق تدقيق، وعدم اختيار جميع أعضاء فريق التدقيق من المدققين الجدد.
٤. ضرورة إطلاع المدقق المسؤول على كل معلومة أو مؤشر يدل على ارتكاب الإدارة للاحتيال في وقتها، ليطلع بدوره المدير المسؤول على هذا الأمر.
٥. ضرورة التركيز على الإجراءات غير المتوقعة من قبل إدارة العميل والتي لم تعهد هذه الإدارة على قيام مدققي الحسابات بإدائها.
٦. ضرورة الاهتمام أكثر بالإجراءات التحليلية لتحديد وتقييم مخاطر احتيال الإدارة.
٧. ضرورة قيام مدققي الحسابات عند تحديد مخاطر احتيال الإدارة باختبار الفعالية التشغيلية لأنظمة الرقابة ذات العلاقة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

١. الكتب:

١. إبراهيم، جلال مطاوع، وسليمان، سعيد علي (٢٠٠٢). دراسات في المراجعة والفحص والمسؤولية القانونية للمراجع. مصر، القاهرة: مكتبة دار النهضة العربية.
٢. الإتحاد الدولي للمحاسبين (٢٠٠٢). إصدارات المعايير الدولية لممارسة أعمال التدقيق والتأكيد وأخلاقيات المهنة. (ترجمة: جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين). الأردن، عمان: جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين. (سنة النشر الأصلية ٢٠٠١).
٣. الإتحاد الدولي للمحاسبين (٢٠٠٨). إصدارات المعايير الدولية لممارسة أعمال التدقيق والتأكيد وقواعد أخلاقيات المهنة. (ترجمة: جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين). الأردن، عمان: جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين. (سنة النشر الأصلية ٢٠٠٨).
٤. الإتحاد الدولي للمحاسبين (٢٠٠٩). إصدارات المعايير الدولية للتدقيق ورقابة الجودة. (ترجمة: جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين). الأردن، عمان: جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين. (سنة النشر الأصلية ٢٠٠٩).
٥. الإتحاد الدولي للمحاسبين (٢٠١٠). إصدارات المعايير الدولية لرقابة الجودة والتدقيق والمراجعة وعمليات التأكيد الأخرى والخدمات ذات العلاقة. (ترجمة: جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين). الأردن، عمان: جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين. (سنة النشر الأصلية ٢٠١٠).
٦. الديناصوري، عزالدين، والشواربي، عبد الحميد (٢٠٠٠). المسؤولية المدنية في ضوء الفقه والقضاء (ط٧).
٧. القاضي، حسين، دحدوح، حسين، وقريط، عصام (٢٠٠٧). أصول المراجعة (١). سورية، دمشق: منشورات جامعة دمشق.
٨. لطفي، أمين السيد أحمد (٢٠٠٥). مسؤوليات وإجراءات المراجع في التقرير عن الغش والممارسات المحاسبية الخاطئة. مصر، الإسكندرية: الدار الجامعية.

٢. الأطروحات والرسائل:

١. أحمد، محسن باقبي عبد القادر (٢٠٠٧). مسؤولية مراجع الحسابات عن اكتشاف التضييل في القوائم المالية. أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، دمشق، سورية.
٢. الجابري، سماح الرفاعي (٢٠٠٥). مدخل مقترح لاكتشاف وتقييم الغش في القوائم المالية بهدف تدنية مسؤولية المراجع الخارجي دراسة نظرية تطبيقية. أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، بور سعيد، مصر.
٣. الرباعي، يوسف عبده راشد (٢٠٠٢). مخاطر التدقيق وأثرها في مصداقية النتائج. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، بغداد، العراق.
٤. القاضي، فارس سعود (٢٠٠٩). مدى مسؤولية المحاسب القانوني الأردني عن اكتشاف الغش في البيانات المالية في ظل معيار التدقيق الدولي (٢٤٠) دراسة ميدانية. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية إدارة المال والأعمال، جامعة آل البيت، الأردن.
٥. قرطام، أحمد السعيد (٢٠١١). المسؤولية المهنية للمراجع الخارجي عن الأخطاء والغش في ظل معايير المراجعة الأمريكية والدولية دراسة تجريبية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر.
٦. مطر، سعود عوض (٢٠٠٧). مدى مسؤولية المراجع الخارجي عن إخفاء الغش والممارسات المحاسبية الخاطئة والتصرفات غير القانونية وعدم التقرير عنها دراسة مقارنة لأحدث المعايير الدولية والمعايير الأمريكية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر.
٧. الوشلي، أكرم محمد (٢٠٠٨). تقييم مخاطر غش الإدارة كمدخل لأداء أعمال المراجعة الخارجية في الجمهورية اليمنية. أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة أسيوط، مصر.

٣. الدوريات:

١. أحمد، محمد الرملي (٢٠٠٠). دراسة تحليلية لمسؤولية المراجع تجاه غش الإدارة. مجلة البحوث التجارية المعاصرة، ١٤(٢)، ١ - ٤١، جامعة جنوب الوادي، سوهاج، مصر.
٢. دحدوح، حسين (٢٠٠٨). دور لجنة المراجعة في تحسين كفاية نظم الرقابة الداخلية وفعاليتها في الشركات: دراسة ميدانية. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، ٢٤(١)، ٢٤٩ - ٢٨٣، جامعة دمشق، دمشق، الجمهورية العربية السورية.

٣. مبارك، الرفاعي إبراهيم (٢٠٠٧). تحليل العوامل المؤثرة على موقف ودور المراجع الخارجي في الرقابة على غش التقارير المالية دراسة ميدانية على البيئة السعودية. مركز بحوث كلية إدارة الأعمال، جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية.
٤. مصطفى، صادق حامد (٢٠٠٠). دور الإجراءات التحليلية في اكتشاف غش الإدارة. *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة*، (١)، ٥٣٧ - ٥٧١، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر.
٥. مصطفى، صادق حامد (٢٠٠١). تحليل كفاءة وفعالية عملية المراجعة الخارجية في اكتشاف غش الادارة باستخدام نظرية اكتشاف الإشارة. *مجلة الاقتصاد والإدارة*، ١٥(١)، ١٦٣ - ١٩٩، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، المملكة العربية السعودية.
٦. مصطفى، صادق حامد، والنمري، مجبور جابر (٢٠٠٩). آثار مثلث الغش على تقديرات الطلاب لمخاطر اختلاس الأصول دراسة تجريبية. *الفكر المحاسبي*، ١٣(٢)، ٧٧ - ١٠٧، مصر.
٧. مصطفى، محمود حسن مصطفى (٢٠١٢). دراسة تحليلية لمعايير المراجعة الأمريكية والدولية والمصرية المتعلقة بمسؤولية المراجع عن اكتشاف الغش. *الفكر المحاسبي*، ١٦(١)، ١٣٩ - ١٩٩، مصر.
٨. المعتاز، إحسان بن صالح (٢٠١٠). الغش في القوائم المالية بالشركات المساهمة السعودية من وجهة نظر أعضاء لجان المراجعة والمراجعين الخارجيين. *المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية*، (١)، ١ - ٤٦، مصر.

٤. المؤتمرات العلمية:

١. العنقري، حسام عبد المحسن (٢٠٠٦، ٥ - ٦ كانون الأول). مسؤوليات المحاسب القانوني في الكشف والتقرير عن عمليات الغش. ورقة عمل مقدمة لندوة دور المعلومات المحاسبية في تنشيط سوق الأوراق المالية. كلية إدارة الأعمال، جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية.
٢. الوشلي، أكرم محمد علي (٢٠١٠، ١٨ - ١٩ أيار). مدى استجابة خطط المراجعة لمخاطر غش الإدارة في ضوء المتطلبات الحديثة لمعايير المراجعة دراسة ميدانية. الندوة الثانية عشرة لسبل تطوير مهنة المحاسبة في المملكة العربية السعودية بعنوان: مهنة المحاسبة في المملكة العربية السعودية وتحديات القرن الحادي والعشرين. كلية إدارة الأعمال، جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية.

٥. القوانين والقرارات:

١. القرار رقم /٣١/، نظام الممارسات السليمة لإدارة الشركات قواعد حوكمة الشركات المساهمة، ٢٠٠٨.
٢. القرار رقم /٣٩٤٤/، نظام اعتماد مفتشي الحسابات لدى الجهات الخاضعة لرقابة هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية، ٢٠٠٦.

ثانياً: المراجع الأجنبية

1. **Books:**

1. ACFE (2011). **Fraud examiners manual** (International Edition). Austin, Texas: ACFE.
2. Albrecht, W. Steve, Keith R. Howe, and Marshall B. Romney (1984). **Detering Fraud: The Internal Auditor's Perspective**. Altamonte Springs, The Institute of Internal Auditors Research Foundation.
3. Arens, Alvin A., Elder, Randal J. and Beasley, Mark S. (2012). **Auditing and assurance services: an integrated approach** (14th ed.). Upper Saddle River, New Jersey: Pearson Education.
4. Goldmann, Peter (2009). **Anti-fraud risk and control workbook**. Hoboken, New Jersey: John Wiley & Sons.
5. Howard, Silverstone, and Howard, Davia (2005). **Fraud 101: techniques and strategies for detection** (2th ed.). Hoboken, New Jersey: John Wiley & Sons.
6. IFAC (2010). **Guide to using international standards on auditing in the audits of small and medium sized entities volume 1—core concepts** (2th ed.).
7. O’Gara, John D. (2004). **Corporate Fraud Case Studies in Detection and Prevention**. Hoboken, New Jersey: John Wiley & Sons.
8. Pedneault, Stephen (2009). **Fraud 101: techniques and strategies for understanding fraud** (3rd ed.), Hoboken, New Jersey: John Wiley & Sons.
9. Pickett, Spencer (2010). **The internal auditing handbook** (3rd ed.). Chichester, West Sussex: John Wiley & Sons.
10. Rezaee, Zabihollah (2002). **Financial statement fraud prevention and detection**. Hoboken, New Jersey: John Wiley & Sons.

11. Singleton, Tommie, Singleton, Aaron, Bologna, Jack and Lindquist, Robert (2006). **Fraud auditing and forensic accounting** (3th ed.). Hoboken, New Jersey: John Wiley & Sons.
12. Vona, Leonard (2008). **Fraud risk assessment: building a fraud audit program**. Hoboken, New Jersey: John Wiley & Sons.
13. Zack, Gerard M. (2009). **Fair value accounting fraud: new global risks and detection techniques**. Hoboken, New Jersey: John Wiley & Sons.

2. Dissertations and theses:

1. Chui, Lawrence (2010). **An Experimental Examination of the Effects of Fraud Specialist and Audit Mindsets on Fraud Risk Assessments and on the Development of Fraud-Related Problem Representations**. Unpublished doctoral dissertation, University of North Texas, USA.
2. Hayes, Thomas Patrick (2006). **An examination of the factors that influence an auditor's decision to use a decision aid in their assessment of management fraud**. Unpublished doctoral dissertation, University of North Texas, USA.
3. Jaffar, Nahariah (2008). **Effects of Ability to Assess Fraud Risk, Fraud Risk Level and Personality Factors on the Ability to Detect the Likelihood of Fraud**. Unpublished doctoral dissertation, University Putra Malaysia, Malaysia.
4. Kozloski, Thomas M. (2002). **Fraud risk assessments of independent auditors: The influence of similarity and risk on knowledge transfer from prior fraud risk assessments**. Unpublished doctoral dissertation, Drexel University, Philadelphia, Pennsylvania, USA.
5. Popova, Velina Krastimirova (2008). **Integration of fraud risk in the risk of material misstatement and the effect on auditors' planning judgments**. Unpublished doctoral dissertation, University of Oklahoma, Norman, Oklahoma, USA.

3. **Periodicals:**

1. Abdullatif, Modar (2013). Fraud Risk Factors and Audit Programme Modifications: Evidence from Jordan. **Australasian Accounting Business and Finance Journal**, 7(1), 59-77.
2. Arlean, R. Thomas, and Kim M., Gibson (2003). Management Is Responsible Too. **Journal of Accountancy**, 195(1), 1-32.
3. Atwood, Bill, Raiborn, Cecily, and Butler, Janet (2012). The illusion of internal controls. **Strategic Finance Magazine**, October, 31-37, IMA.
4. Brazel, Joseph, Carpenter, Tina, and Jenkins, Gregory (2010). Auditors' use of brainstorming in the consideration of fraud: reports from the field. **The Accounting Review**, 85(4), 1273-1301.
5. Carpenter, Tina (2007). Audit team brainstorming, fraud risk identification, and fraud risk assessment: implications of SAS No. 99. **The Accounting Review**, 82(5), 2007, 1119-1140.
6. Churyk, Natalie Tatiana, Lee, Chih-Chen and Clinton, B. Douglas (2009). Early Detecting of Fraud: Evidence from Restatements. **Advances in Accounting Behavioral Research**, 12(2), 25-40.
7. Cohen, Jeffrey, Ding, Yuan, Lesage, Cédric, and Stolowy, Hervé (2010). Corporate fraud and manager's behavior: evidence from the press, Working paper, SSRN, Electronic copy available at: <http://ssrn.com/abstract=1160076>.
8. Hassink, Harold, Meuwissen, Roger, and Bollen, Laury (2010). Fraud detection, redress and reporting by auditors. **Managerial Auditing Journal**, 25(9), 861-881.
9. Jaffar, Nahariah (2009). Fraud Detection: The Moderating Role of Fraud Risk Level. **Journal of Business and Public Affairs**, 3(1), 1-15.
10. Jaffar, Nahariah, Haron, Hasnah, Iskandar, Takiah, and Salleh, Arfah (2011). Fraud Risk Assessment and Detection of Fraud: The Moderating Effect of Personality. **International Journal of Business and Management**, 6(7), 40-50.
11. Johnson, Eric, Kuhn, John, Apostolou, Barbara, and Hassell, John (2013). Auditor Perceptions of Client Narcissism as a Fraud Attitude Risk Factor. **Auditing: A Journal of Practice & Theory**, 32(1), 203-219.

12. Payne, Elizabeth, and Ramsay, Robert (2005). Fraud risk assessments and auditors' professional skepticism. **Managerial Auditing Journal**, 20(3), 321-330.
13. Reffett, Andrew B. (2010). Can Identifying and Investigating Fraud Risks Increase Auditors' Liability?. **The Accounting Review**, 85(6), 2145-2167.
14. Romas, Michael (2003). Auditor's responsibility for fraud detection. **Journal of Accountancy**, 195(1), 28-35.
15. Shun Hsu, Chih, Hua Kung, Fan, and James, Kieran (2013). An Investigation of Auditors' Responsibility for Fraud Detection in Taiwan. **Asian Journal of Finance & Accounting**, 5(1), 30-47.
16. Stirbu, Dan, Moraru, Maria, Farcane, Nicoleta, Blidisel, Rodica, and Popa, Adina (2009). Fraud and error: auditors' responsibility levels. **Annales Universitatis Apulensis Series Oeconomica**, 11(1), 54-64.
17. Wilks, Jeffrey, and Zimbelman, Mark (2004). Using game theory and strategic reasoning concepts to prevent and detect fraud. **Accounting Horizons**, 18(3), 173-184.
18. Wolfe, David, and Hermanson, Dana (2004). The Fraud Diamond: Considering the Four Elements of Fraud. **The CPA Journal**, 74(12), 38-42.
19. Yang, Weifang, Moyes, Glen, Hamedian, Hamed, and Rahdarian, Azar (2009). Professional Demographic Factors That Influence Iranian Auditors' Perceptions Of The Fraud-Detecting Effectiveness Of Red Flags. **International Business & Economics Research Journal**, 9(1), 83-102.

4. Others:

1. AICPA (2012). Generally accepted auditing standards. <http://alex.kworld.kpmg.com>.
2. KPMG (2010). Fraud and misconduct survey 2010. From <http://alex.kworld.kpmg.com>.
3. KPMG (2012). KPMG audit methodology. From <http://alex.kworld.kpmg.com>.
4. <http://scfms.sy/auditors/ar/6/0/> - مفتشو - الحسابات

الملاحق

ملحق رقم (١)

استمارة استبيان

الأخوة الأعزاء / المدققون الخارجيون بشركات ومكاتب التدقيق.

تحية طيبة وبعد...

يقوم الباحث بإعداد دراسة تستهدف استقراء آرائكم حول "مسؤولية مدققي الحسابات ودورهم في تقييم مخاطر احتيال الإدارة في ضوء معايير التدقيق الدولية"، حيث أن إجاباتكم على أسئلة الاستبيان ستساعد الباحث بإذن الله في الوصول إلى نتائج قيمة تخدم الأطراف المعنية. علماً أن إجاباتكم لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

ولسيادتكم خالص الشكر والتقدير

الباحث

أولاً: البيانات العامة:

الرجاء وضع إشارة (√) أمام الإجابة المناسبة:

جهة العمل:

- ☐ إحدى شركات الأربع الكبار
☐ شركة أو مكتب محلي

المسمى الوظيفي:

- ☐ شريك
☐ مدير رئيسي أو مدير
☐ نائب مدير أو مدقق رئيسي

التخصص العلمي:

- ☐ محاسبة عامة
☐ اقتصاد
☐ تدقيق حسابات
☐ مصارف
☐ إدارة
☐ أخرى (يرجى ذكرها)

المؤهل العلمي:

- ☐ بكالوريوس
☐ ماجستير
☐ أخرى (يرجى ذكرها)
- ☐ دبلوم دراسات عليا
☐ دكتوراه

الخبرة:

- ☐ أقل من ٥ سنوات
☐ من ٥ إلى ١٠ سنوات
☐ من ١١ إلى ٢٠ سنة
☐ أكثر من ٢٠ سنة

ثانياً: أسئلة الاستبيان:

المحور الأول: دور مدققي الحسابات في تقييم مخاطر احتيال الإدارة خلال مراحل عملية التدقيق
س١- إلى أي مدى تقوم بالإجراءات التالية عند تقييم مخاطر احتيال الإدارة في مرحلة إعداد الارتباط؟

ر م	إجراءات تقييم مخاطر احتيال الإدارة	دائماً	غالباً	أحياناً	نادراً	أبداً
١	تقييم الحاجة للاستعانة باختصاصي بالأمور القضائية عند تقييم العميل.					
٢	تحديد أي مخاوف بشأن الهيكل الإداري للعميل فيما يتعلق بعملية تدقيق الحسابات عند تقييم العميل.					
٣	تحديد أي مخاوف بشأن تأكيدات وتمثيل الإدارة عند تقييم العميل.					
٤	تقييم أي مخاطر كبيرة أخرى تتعلق بحالات الاحتيال المعروفة أو المشتبه بها عند تقييم العميل قد تؤثر على قرار قبول الارتباط.					
٥	تقييم وجود شك في نزاهة العميل أو إدارته أو لجنة التدقيق عند تقييم العميل.					
٦	تقييم وجود أي مؤشرات أخرى لاحتمالية وجود احتيال الإدارة عند تقييم العميل.					
٧	تداول مسؤولية كل من الإدارة ومدقق الحسابات المتعلقة بمخاطر احتيال الإدارة ضمن خطاب الارتباط.					

س٢- إلى أي مدى تقوم بالإجراءات التالية عند تقييم مخاطر احتيال الإدارة في مرحلة تقييم المخاطر؟

ر م	إجراءات تقييم مخاطر احتيال الإدارة	دائماً	غالباً	أحياناً	نادراً	أبداً
١	القيام بإجراءات تحليلية لتحديد المؤشرات والعوامل التي قد تدل على وجود مخاطر احتيال الإدارة.					
٢	الاطلاع على محاضر اجتماعات مجلس الإدارة بهدف تقييم وجود مؤشرات قد تدل على احتمالية وجود مخاطر احتيال الإدارة.					
٣	الاطلاع على محاضر اجتماعات لجنة التدقيق بهدف تقييم وجود مؤشرات قد تدل على احتمالية وجود مخاطر احتيال الإدارة.					
٤	الاطلاع على محاضر اجتماعات لجنة المخاطر بهدف تقييم وجود مؤشرات قد تدل على احتمالية وجود مخاطر احتيال الإدارة.					
٥	الاطلاع على محاضر اجتماعات أية لجنة ذات علاقة بهدف تقييم وجود مؤشرات قد تدل على احتمالية وجود مخاطر احتيال الإدارة.					
٦	توجيه استفسارات للإدارة تتعلق بمخاطر احتيال الإدارة.					
٧	توجيه استفسارات للمكلفين بالحوكمة تتعلق بمخاطر احتيال الإدارة.					
٨	توجيه استفسارات لموظفي التدقيق الداخلي تتعلق بمخاطر احتيال الإدارة.					
٩	توجيه استفسارات للآخرين داخل الشركة محل التدقيق تتعلق بمخاطر احتيال الإدارة.					

ر م	إجراءات تقييم مخاطر احتيال الإدارة	دائماً	غالباً	أحياناً	نادراً	أبداً
١٠	القيام بإجراءات تقييم المخاطر لتحديد ضغوط وحوافز ارتكاب التقارير المالية الاحتيالية.					
١١	الحصول على فهم الشركة وبيئتها لتحديد مؤشرات أو عوامل مخاطر احتيال الإدارة.					
١٢	القيام بفهم وتقييم وتصميم نظام الرقابة وتطبيقه على مستوى الشركة، وخصوصاً ما يتعلق بمخاطر احتيال الإدارة.					
١٣	تحديد الحسابات والإفصاحات ومستويات الإثبات التي قد تتعرض لمخاطر احتيال الإدارة في ضوء نتائج إجراءات تقييم المخاطر المنفذة.					
١٤	القيام بمناقشات بين أعضاء فريق التدقيق يتم فيها تناول مخاطر احتيال الإدارة المقيمة ومؤشرات وجودها وطرق الاستجابة لها.					

س٣- إلى أي مدى تقوم بالإجراءات التالية عند تقييم مخاطر احتيال الإدارة في مرحلة الاختبار؟

ر م	إجراءات تقييم مخاطر احتيال الإدارة	دائماً	غالباً	أحياناً	نادراً	أبداً
١	اختبار الفعالية التشغيلية لأنظمة الرقابة المتعلقة بالحسابات والإفصاحات ومستويات الإثبات التي قد تتعرض لمخاطر احتيال الإدارة.					
٢	اختبار الفعالية التشغيلية لأنظمة الرقابة المتعلقة بقيود اليومية.					
٣	الأخذ بعين الاعتبار نتيجة اختبار الفعالية التشغيلية لأنظمة الرقابة عند تصميم الإجراءات الجوهرية.					
٤	القيام بتصميم وتطبيق إجراءات تحليلية جوهرية للاستجابة لمخاطر احتيال الإدارة المقيمة.					
٥	القيام بتصميم وتطبيق اختبارات تفاصيل للاستجابة لمخاطر احتيال الإدارة المقيمة.					
٦	التركيز على العمليات التي تتم بالقرب من نهاية الفترة عند أداء إجراءات التدقيق.					
٧	توثيق نتائج الإجراءات الجوهرية المطبقة استجابة لمخاطر احتيال الإدارة.					

س٤- إلى أي مدى تقوم بالإجراءات التالية عند تقييم مخاطر احتيال الإدارة في مرحلة الإتمام؟

ر م	إجراءات تقييم مخاطر احتيال الإدارة	دائماً	غالباً	أحياناً	نادراً	أبداً
١	دراسة مدى ملاءمة تقييم المخاطر مع ما تم الحصول عليه من أدلة نتيجة تطبيق إجراءات التدقيق المتعلقة بمخاطر احتيال الإدارة.					
٢	القيام بإجراءات تحليلية بهدف تكوين استنتاج كلي حول ما إذا كانت البيانات المالية متسقة مع فهم المدقق للشركة.					
٣	اختبار قيود اليومية التي تمت في نهاية الفترة.					
٤	اختبار قيود اليومية التي تمت خلال الفترة.					
٥	تقييم أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها والمتعلقة بمخاطر احتيال الإدارة.					
٦	الإتصال مع الإدارة والمكلفين بالحوكمة عند تحديد احتيال إدارة فعلي أو					

ر م	إجراءات تقييم مخاطر احتيال الإدارة	دائماً	غالباً	أحياناً	نادراً	أبداً
	مشتبه به.					
٧	التقرير عن التحريفات الجوهرية بسبب احتيال الإدارة والتي أشارت إليها نتائج إجراءات التدقيق ضمن تقرير مدقق الحسابات.					
٨	الحصول على خطاب تمثيل من إدارة الشركة تقرر فيه الإدارة عن قيامها بالإفصاح عن نتائج تقييم مخاطر احتيال الإدارة، وأية حالات احتيال إدارة فعلي أو مشتبه به.					

المحور الثاني: مسؤولية مدققي الحسابات عن تقييم مخاطر احتيال الإدارة خلال مراحل عملية التدقيق

س١- بين رأيك في كل من العبارات التالية المتعلقة بمدى مسؤولية مدقق الحسابات عن تقييم مخاطر احتيال الإدارة في مرحلة إعداد الارتباط:

ر م	العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق مطلقاً
١	المدقق مسؤول فقط عن الاحتيال الذي يتسبب في خطأ جوهري في البيانات المالية.					
٢	المسؤولية الرئيسية لمنع واكتشاف الاحتيال تقع على عاتق الأشخاص المكلفين بالحوكمة في الشركة وإدارتها.					
٣	ينبغي على المدقق الحصول على تأكيد معقول بأن البيانات المالية مجملها تخلو من الأخطاء الجوهرية سواء كانت بسبب الاحتيال أو الخطأ.					
٤	تقع على عاتق المدقق مسؤولية تعيين الموظفين والإشراف عليهم آخذاً بعين الاعتبار معرفة ومهارات وقدرات الأفراد الذين سيوكل إليهم مسؤوليات عملية هامة وتقييم المدقق لمخاطر احتيال الإدارة فيما يخص العملية.					

س٢- بين رأيك في كل من العبارات التالية المتعلقة بمدى مسؤولية مدقق الحسابات عن تقييم مخاطر احتيال الإدارة في مرحلة تقييم المخاطر:

ر م	العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق مطلقاً
١	يتوجب على المدقق الحفاظ على مستوى ملائم من الشك المهني أثناء عملية التدقيق.					
٢	ينبغي إجراء مناقشات بين أعضاء فريق التدقيق.					
٣	ضرورة إجراء استفسارات من الإدارة والمكلفين بالحوكمة وقسم التدقيق الداخلي والآخرين داخل الشركة.					
٤	أهمية تقييم العلاقات غير العادية أو غير المتوقعة المحددة.					

ر.م	العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق مطلقاً
٥	ضرورة تقييم المعلومات الأخرى التي يحصل عليها المدقق والتي قد تشير إلى مخاطر احتيال الإدارة.					
٦	يتوجب على المدقق تقييم عوامل مخاطر احتيال الإدارة.					
٧	المدقق مسؤول عن تحديد وتقييم مخاطر احتيال الإدارة على مستوى البيانات المالية وعلى مستوى الإثبات لفئات المعاملات وأرصدة الحساب والإفصاحات.					
٨	ينبغي على المدقق تقييم أنواع الإيرادات أو معاملات الإيراد أو الإثباتات التي تؤدي إلى نشوء مخاطر احتيال الإدارة.					
٩	أهمية معاملة مخاطر احتيال الإدارة المقيمة على أنها مخاطر هامة.					
١٠	ضرورة الحصول على فهم لأنظمة الرقابة ذات العلاقة في الشركة بما في ذلك أنشطة الرقابة المرتبطة بمخاطر احتيال الإدارة.					
١١	يتوجب على المدقق تقييم فيما إذا كان اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية من قبل الشركة وخصوصاً تلك المتعلقة بالمقاييس غير الموضوعية والمعاملات المعقدة قد يشير إلى إعداد التقارير المالية الاحتيالية الناتجة عن جهود الإدارة في إدارة الأرباح.					
١٢	أهمية مراجعة التقديرات المحاسبية لتحديد الانحرافات وتقييم ما إذا كانت الظروف التي تؤدي إلى الانحراف، إن وجدت، تمثل مخاطر احتيال الإدارة.					
١٣	ينبغي على المدقق تقييم ما إذا كان الأساس التجاري للمعاملات يشير إلى إمكانية الدخول في معاملات خارج نطاق السياق العادي لأعمال الشركة بهدف إعداد تقارير مالية احتيالية.					

س٣- بين رأيك في كل من العبارات التالية المتعلقة بمدى مسؤولية مدقق الحسابات عن تقييم مخاطر احتيال الإدارة في مرحلة الاختبار:

ر.م	العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق مطلقاً
١	تقع على عاتق المدقق مسؤولية تحديد الاستجابات الكلية لتناول مخاطر احتيال الإدارة المقيمة عند مستوى البيانات المالية.					
٢	من الضروري إدخال عنصر عدم التنبؤ في اختيار طبيعة وتوقيت ونطاق إجراءات التدقيق.					
٣	يتوجب على المدقق تصميم وأداء مزيد من إجراءات التدقيق التي تستجيب طبيعتها وتوقيتها ونطاقها لمخاطر احتيال الإدارة المقيمة عند مستوى الإثبات.					

ر.م	العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق مطلقاً
٤	المدقق مسؤول عن تصميم إجراءات تدقيق استجابة للمخاطر المتعلقة بتجاوز الإدارة لأنظمة الرقابة.					
٥	المدقق مطالب بتوثيق إجراءات تقييم مخاطر احتيال الإدارة.					

س٤- بين رأيك في كل من العبارات التالية المتعلقة بمدى مسؤولية مدقق الحسابات عن تقييم مخاطر احتيال الإدارة في مرحلة الإتمام:

ر.م	العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق مطلقاً
١	يتوجب على المدقق اختبار ملاءمة قيود اليومية وتعديلاتها التي أجريت عند إعداد البيانات المالية.					
٢	المدقق مسؤول عن تقييم أدلة التدقيق المتعلقة بمخاطر احتيال الإدارة.					
٣	تقع على عاتق المدقق مسؤولية تحديد المسؤوليات المهنية والقانونية الممكن تطبيقها في حال واجه المدقق ظروف استثنائية تشكك في قدرته على الاستمرار في أداء التدقيق.					
٤	ضرورة النظر فيما إذا كان من المناسب أن ينسحب المدقق من العملية في حال واجه ظروف استثنائية تشكك في قدرته على الاستمرار في أداء التدقيق.					
٥	ينبغي على المدقق مناقشة الانسحاب والأسباب التي دعت إليه مع المستوى الإداري المناسب ومع المكلفين بالحوكمة.					
٦	يعد المدقق مسؤولاً عن تحديد فيما إذا كان هناك متطلب مهني أو قانوني بتقديم التقارير إلى الشخص أو الأشخاص الذين أصدروا خطاب الارتباط، أو في بعض الحالات إلى السلطات التنظيمية حول الانسحاب وأسبابه.					
٧	يتوجب على المدقق الحصول على تمثيلات خطية من الإدارة، وعندما يكون مناسباً من أولئك المكلفين بالحوكمة.					
٨	أهمية الاتصال مع الإدارة والمكلفين بالحوكمة لإبلاغهم عن حالات احتيال الإدارة المحددة أو المشتبه بها.					
٩	المدقق مسؤول عن إبلاغ السلطات التنظيمية والتنفيذية في حال حدد احتيال إدارة أو اشتبه بحدوثه إذا كان ذلك ضمن مسؤوليات المدقق القانونية.					

ملحق رقم (٢)

أسماء المحكمين الذين قاموا بالتأكد من صلاحية الاستبانة

م	الاسم	اللقب العلمي	جهة العمل	البلد
١	د. عصام قريط	أستاذ	رئيس قسم المحاسبة بكلية الاقتصاد/جامعة دمشق	سورية
٢	د. إحسان المعتاز	أستاذ	قسم المحاسبة/كلية الاقتصاد/جامعة أم القرى	السعودية
٣	د. علي يوسف	أستاذ مساعد	قسم المحاسبة/كلية الاقتصاد/جامعة دمشق	سورية
٤	د. أكرم الوشلي	أستاذ مساعد	نائب عميد كلية الاقتصاد/جامعة إب	اليمن
٥	د. رياض عبدالرؤوف	مدرس	قسم المحاسبة/كلية الاقتصاد/جامعة دمشق	سورية
٦	د. هبه مسعود	مدرس	قسم المحاسبة/كلية الاقتصاد/جامعة دمشق	سورية
٧	د. هدى روماني	مدرس	قسم الإحصاء/كلية الاقتصاد/جامعة دمشق	سورية
٨	د. فتحي سمهود	مدرس	عميد كلية الاقتصاد/جامعة الزاوية	ليبيا
٩	د. عيسى الغنودي	مدرس	وكيل كلية الاقتصاد/جامعة الزاوية	ليبيا

Auditors' responsibility and role in assessing management fraud risk in accordance with the international standards on auditing

(An Analytical Study)

By: Omar Ahmad Mohammad

Supervisor: Prof. Hussein Ahmad Dahdouh

ABSTRACT

The aim of this study is to determine the responsibility and the role of auditors in assessing management fraud risk in accordance with the international standards on auditing. To achieve this aim, the researcher apply an analytical study on some of KPMG working papers for different clients in order to determine the procedures of management fraud risk assessment, and how they comply with the international standards on auditing. Then the researcher designed and distributed a questionnaire to sample of auditors authorized by The Syrian Commission on Financial Markets and Securities. The researcher also used SPSS to analyze the results.

The Study concluded the following:

1. Syrian auditors have significant role in assessing management fraud risk during the audit process.
2. Syrian auditors are responsible for assessing management fraud risk during the audit process.
3. Big four have more significant role in assessing management fraud risk than local firms and offices.
4. Risk assessment stage is the most significant stage in the audit process, in this stage all risks are assessed, as a result management fraud risk assessment is assessed too.
5. Analytical procedures applied during the audit process, especially in risk assessment stage, are the most efficient procedures in management fraud risk assessment.

The researcher presented a set of recommendations, including: the need to focus on unexpected procedures by the management of the client, and the need to pay more attention to the analytical procedures to identify and assess management fraud risks.

Key words: Management fraud risks, International standards on auditing, Audit.